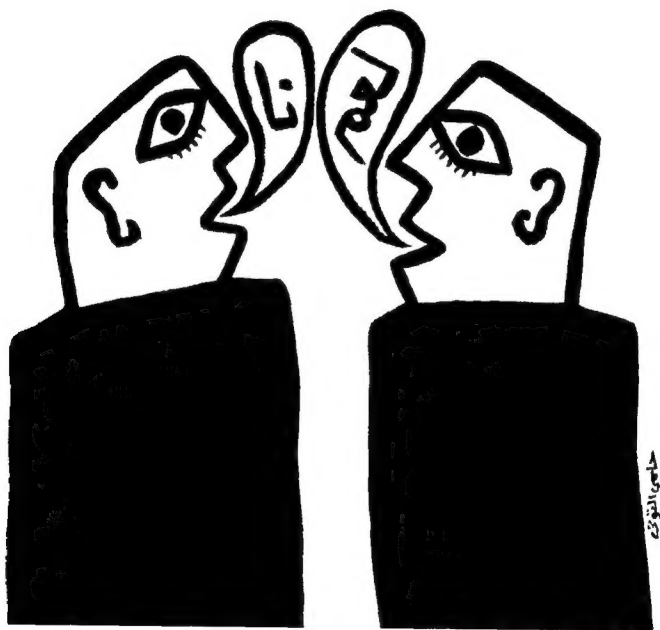


د. رفيق حبيب

تفكيك الديموقراطية



تفكيك
الديموقراطية

الطبعة الأولى

١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م

جميع حقوق الطبع محفوظة

دار الشروق

أسسها محمد المعتزم عام ١٩٦٨

القاهرة : ٨ شارع سيديه للمصري - رابطة المدونة - مدينة نصر
ص.ب : ٣٣ الباب الورأما - فلفون : ٤٠٢٣٣٩٩ - فاكس : ٤٠٣٧٥٦٧ (٠٢)
بفروت : ص.ب : ٨٠٦٤ - هاتف : ٣١٥٨٥٩ - ٨١٧٢١٣
فاكس : ٨١٧٧٦٥ (٠١)

د. رفیق حبیب

تفکیک الديموقراطية

دار الشروق

مقدمة

في الصفحات التالية رؤية لمجمل المعارك السياسية والثقافية ، التي شغلت من عمر أمتنا سنوات وسنوات ، وهي رؤية للحادث في نهاية القرن العشرين ، ومحاولة ضمنية للخروج من تلك المعارك ، قبل مقدم القرن القادم . أو ربما هي محاولة تفجير المعارك ، حتى نخرج من دائرتها الجهنمية . ليست - بالطبع - القول الفصل ، ولكنها محاولة للبحث عن نهاية لدوامه المعارك التي لطخت ثوب الأمة .

ولمعالجة المعارك ، ومواجهتها أساليب عدة . منها التحليل ، ومحاولة الفهم ، والتفسير . والمحاولة التي نحن بصدددها فيها من كل ذلك ، بالإضافة إلى كونها تجريباً للصراحة ، وخروجاً عن أى قناع ، فهي بعيدة عن المناورة ، وبعيدة عن أى محاولة للتجميل . فهي عرض لا تنقصه الصراحة ، وصراحة لا تنقصها الجرأة ، أو هكذا نظن .

والهدف من ذلك ، أن نخرج معارك الساحة عن أى التباس سائد ، ونفتح الجرح في أعماقه . وفي ذلك نداء لعقلاء الأمة ، لرؤية واقعنا كما هو بلا رتوش ، حتى نتدبر أمرنا ، قبل أن يفعل غيرنا ذلك .

ولاشك أن كل معالجة متحيزة ، لأنها رؤية تعبر عن صاحبها . وفي المعارك ، وتحت وابل الرصاص ، ووسط جو مشحون بالعنف ، وملبد بسحب

المحاكمات العسكرية والقوانين سيئة السمعة ، في جو كهذا نقول إن التحيز فريضة لا يمكن الفكك منها . فكل رؤية هي انتصار لفكرة ، وحرب على فكرة أخرى . وعندما تصاب أمة بالآزمات ، كأمتنا ، يصبح التحيز في حد ذاته كفاحاً ونضالاً ، لأنه إعلان مبادئ ، ورسالة تحمل سلاح الإيمان ، وتواجه سلاح الترهيب .

والصفحات التالية مشاهد للمعارك السياسية الراهنة التي تشغل عقل ووجدان أمة العرب والمسلمين ، وهى مشاهد من منظور متحيز ، لمقولة أننا أمة العرب والمسلمين ننتهى إلى حضارة متميزة ، ومختلفة عن غيرها . ولذلك ، فلنا قيمنا التي لا يجوز أن نتنازل عنها . ومن خلال هذا التحيز الواضح لقيم الحضارة العربية الإسلامية ، نعرض لمشاهد واقعنا المعاصر ، ومعاركه ، ورموزه ، وشعاراته .

لذلك نخضع مقولات الحياة السياسية لقيمنا ، فنرى الديمقراطية من خلال تحيزنا القيمي ، ونكشف أبعادها ودلالاتها وأساليبها ، وكذلك بالنسبة للحدثة والتقدم والليبرالية وغيرها من شعارات هذا الزمن . ولا نظن أن في ذلك تحيزاً مكروهاً ، بل هو التحيز الوحيد الجائز ، تحيز الأمة لقيمها ضد كل ما يفرض عليها .

د . رفيق حبيب

فبراير ١٩٩٦

استعمار صناعة محلية

عندما نعود إلى نهايات القرن التاسع عشر ، تظهر في أفق التاريخ قضية الاحتلال العسكرى ، بكل أبعادها . تلك القضية التى فجرت مشاعر الوطنية الصادقة ، لتدفع أبناء هذا الوطن نحو معركة الاستقلال . وتبرز أسماء مثل أحمد عرابى ، ومصطفى كامل ، ومحمد فريد ، وسعد زغلول ، ومصطفى النحاس ، وكلهم رموز تلك المرحلة ، التى تجمع فيها أبناء الشعب معاً ، كتلة واحدة فى مواجهة الاستعمار . ومابيث القرن العشرون على الوصول إلى منتصفه ، حيث قامت ثورة يوليو ، على يد جمال عبد الناصر وصحبه ، لتعيد لمصر استقلالها . وبعد أقل من نصف قرن من ثورة يوليو ، علينا أن نسأل أنفسنا بصدق ، هل تحقق الاستقلال ؟

إن كفاح الشعب عبر السنوات الطويلة ، ليس دون فائدة . فما أنجز على أرض الواقع ، هو جزء أصيل من تاريخ التضال الوطنى . مع هذا يظل السؤال حائراً ، فالاستقلال كما فهمناه من التاريخ ، كان جلاء قوات الاحتلال العسكرى . ولكن الاستقلال كما نفهمه الآن ، مع نهايات القرن العشرين ، ليس هو جلاء القوات ، بل جلاء الأفكار والنفوذ والهيمنة . لذلك عدنا بعد هذه القصة الطويلة من الكفاح ، نطالب مرة أخرى بالاستقلال وهذه المرة نواجه مشكلة معقدة ، فالاحتلال موجود ، وغير منظور . وحتى ندركه لن يتفenna البصر ، بل نحتاج للبصيرة .

تلك بالفعل إشكالية اللحظة الراهنة ، فعندما نجد أمامنا قوة محتلة غاشمة ، ترفع السلاح في وجه أبناء الوطن ، عندئذ يسهل أن نحشد قواها تجاهها ، ولكن عندما تخفى رموز الاحتلال ، ويصبح احتلالاً ضمناً غير صريح ، تتعقد الأمور وتتوه منا العلامات والرموز ، ويصعب أن نعرف العدو من الصديق . ولكن هل بالفعل لم يتحقق الاستقلال ١٩

إن العودة للوراء قليلاً ، تنفع في تتبع مسيرة الأحداث . فقوات الاحتلال الغربى ، جاءت في أشكال رمزية ، قبل وبعد ، قدومها في شكل عسكري سافر . إن وقائع مسيرة الأمة تكشف عن طوفان من الأفكار الغازية ، التي تدفقت على البلاد خلال القرن التاسع عشر ، وفي نهاية تدفق الأفكار ، جاءت قوات الاحتلال . وقبل أن يضع الجندي قدميه ليستعمر البلاد كان التاجر قد سبقه ، ووضع قدميه وحقق الهيمنة على اقتصاد البلاد . فالاحتلال بدأ مستتراً بالأفكار ، ثم بالأموال ، وتحول سافراً بالقوات العسكرية . وعندما احتلت الأفكار مساحة من العقل ، كونت لها أتباعاً من أبناء الوطن أنفسهم . وعندما دخلت الأموال لتحتل مساحة أخرى ، تجمع حولها أصحاب مصالح من الوطنيين أنفسهم . وكذلك فإن القوات العسكرية ، وهى تمارس عملها ، جذبت حولها بعض العملاء .

والأفكار احتلت العقول ، والأموال استعمرت المصالح ، وعندما رحل الاستعمار العسكرى ، واجه قادة يوليو استعمار المصالح الذىبقى معركة ذات دلالة في وجدانهم ووجدان الشعب . وبقي السد العالى ، رمزاً لمقاومة استعمار المصالح . ولكن الطابور الخامس للاستعمار والذى سبق قدومه ، استمر بعد خروجه ، وظل مؤثراً طيلة معارك استقلال المصالح ، وكان هو استعمار العقول وأتباعه .

وعندما كنا تحت الاحتلال ، كنا نواجه عملاءه ، وبعد خروج الاحتلال اختفى العملاء ، وبقي الوكلاء . فالأفكار التي استعمرت عقول القلة ، ظلت تجمد أرضية لها من بين أبناء الوطن ، حتى كونت جماعة وكلاء الغرب . واستمر تأثير الاستعمار الثقافي ، بأشكاله المتعددة ، طيلة مراحل الكفاح ضد الاستعمار العسكرى ، وبعد جلالاته ، وحتى الآن . وظل استعمار الأفكار ، هو الأرضية الثابتة ، لتزعج كل احتمالات استقلال الأمة . فهو المرحلة التي مهدت لغيره من أشكال الاستعمار ، وهو كذلك العنصر الذي جعل الاستقلال الحقيقي وهماً ، سرعان ما يتبخر .

وبعد مرحلة من محاولة استقلال المصالح والقرار الوطنى . عدنا مرة أخرى إلى استعمار المصالح ، بل واستعمار القرار السياسى . وكان ذلك تحت مظلة الانفتاح الساداتى ، حيث عادت منظومة الهيمنة للاكتمال . ونشط وكلاء الغرب فى المجال الثقافى والاقتصادى والاجتماعى ، من خلال مظلة واسعة من شبكة المصالح . ومع تزايد الوكلاء الغربيين ، تزايدت حدة ترابط المصالح ، لتكون نخبة حاكمة لأبناء الوطن ، ومحكومة من العالم الغربى .

نعم ، إننا لا نعانى من استعمار عسكرى خارجى . ولكننا نواجه استعماراً اقتصادياً وثقافياً واجتماعياً ، استعمار لا يفرض نفسه من خلال الجيوش الغربية ، بل يفرض نفسه من خلال وكلاء الغرب ، إنه استعمار صناعة محلية ! فهل تحقق الاستقلال ؟ لا ، فالأفكار والقيم والمبادئ التى تحكمنا ليست منا ، والمصالح والنخب الحاكمة ، هى نموذج مفروض لم تختره الأمة ، لذلك فهو نموذج يستعمر عقل ووجدان الأمة ، وسيطر على مصيرها وقرارها .

فالنموذج الغربى ، إذن يحكمنا من خلال رموز مصرية ، ويفرض هيمنته

ومصالحه من خلال شخوص مصرية . وما تحقق على أرض مصر ، هو نفسه ما يتحقق في العالم العربى الآن ، فالواقع أن مصر استسلمت أولاً ، بفضل التنازلات الساداتية ، وأصبح ذنبها لا يقتصر ، لأنها قادت العالم العربى إلى مرحلة التنازلات الكبرى . تلك التنازلات التى بات واضحاً أنها تقترب من التنازل عن الهوية العربية الاسلامية ، من أجل الشرق أوسطية المزعومة . وما يحدث الآن فى الساحة العربية يحقق للغرب ما لم يستطع تحقيقه بقوة السلاح ، مضافاً له ميزة هامة ، وهى أن الاستعمار اكتسب ملامح عربية ، فأصبح من الصعب أن تعرفه وتميزه وتناضل ضده .

وملامح الاستعمار المحلى ، لا تختلف عن الاستعمار الخارجى السافر ، مما يؤكد أن النتائج والغايات واحدة . فوكلاء الغرب المحليون ، من حكام ونخب ، يقومون بدور السلطة الأعلى ، المالكة للرسالة الحضارية ، رسالة التقدم والرخاء . وهى نفس المبررات التى ساقها الاستعمار نفسه ، عندما جاء ليحتل بلادنا ، تحت زعم أنه صاحب رسالة حضارية تمهأ الشعوب المتخلفة .

نفس هذا الأمر يتكرر الآن ، فمتقفو الليبرالية يعلنون جهاراً نهاراً ، أنهم يحملون القيم التى ستغير هذا المجتمع المتخلف ، وتحقق التقدم . وتلك اللغة ليست بلا دلالة ، بل إن دلالتها تكشف النقاب عن أصلها فالنظر للمجتمع باعتباره متخلفاً ، أى ككل سلبى ، يعنى ضمناً أننا نحتاج لإزالة ملامح هذا « الكل » ، وإكسابه ملامح جديدة ، مما يؤدى إلى إزالة « التخلف » وزرع « التقدم » . وهذه الفكرة استعمارية الشكل والمضمون ، لأنها تصور الأمة باعتبارها كيانا ماديا ، يمكن أن تنزع ملامحه ، وتزرع غيرها . وبهذا يصبح تبديل القوة الحاكمة بالسلاح ، قد تحول إلى تبديل العقول بالإغراء .

ومتقفو السلطة ، يفعلون نفس الشيء تقريباً ، عندما يوجهون خطابهم

الأخلاقي المتعالى للجماهير ، باعتبارها ابتاعا ، يجب إخضاعه للسلطة . بما
يعنى ضمناً أن هناك من يعرف مصلحة الجماهير أكثر منها ، وهو الحاكم
بالضرورة . والحاكم الذى يحمل رسالة إقامة دولة الحداثة ، الدولة القوية ،
ورسالة إدخال الدولة فى النظام الدولى ، هو القائد الذى يقود الشعب /
القطيع ، بما يعرفه من مصلحة هذه الأمة التى لا تعرف مصلحتها .

النموذج واحد إذن ، نموذج قوة حاكمة مسيطرة متعالية ، تعرف
« الطريق » وحدها ، فى مواجهة شعب جاهل متخلف ، يحتاج لمن يقوده .
ولأن النخبة الحاكمة هى التى تعرف فعل الشعب « الجاهل » ، أن يطيع ،
لأنه يضمن الفضل لهذه النخبة التى جاءت دون أن يصنعها هو ، لتتقدمه من
تخلفه . وهذه النخب تقدم للجماهير مشروع الحداثة والتقدم ، أى تقدم لها
المشروع الغربى ، وتقوم بدور الوكيل الذى يدين للغرب بالفضل ، والذى
تتحقق مصالحه فى الغرب . فالدول الغربية هنا ، هى المعلم وصاحب
الأفكار ، والمسيطر على المصلحة الرأسالية النهائية ، وهى مانع الأجر . فكل
وكلاء الغرب يتقاضون أجورهم من دول غربية ، والفرق أن الأجر يسمى
أحياناً منحة أو قرضاً ، أو بعثة دراسية ، أو فرصة عمل ، أو إلقاء محاضرات
ذات أجر عال ، أو فرص مؤتمرات دولية ، وكلها أشكال للمصالح تتولد عنها
منافع ، تشد الوكيل الغربى إلى مصادر خارج حدود وطنه .

وهكذا تكتمل صورة استعمارية كاملة ، ويحقق الغرب رسالته ، باعتباره
صاحب رسالة حضارية ، لم يستطع أن يحققها بقواته العسكرية المستفزة
للمشاعر الوطنية ، فأصبح يحقق هذه الرسالة من خلال وكلائه المحليين .
وبهذا أصبح الغرب فى صورة تبعده عن استخدام القوة ، يحمل وجهه ،
ويدفع بوكلائه للوقوف فى وجه أمتهم . وتلعب عجلة الهيمنة الغربية ، تحت

تهديد السلاح ، ولكنه هذه المرة سلاح الأنظمة المحلية الحاكمة . فالحداثة كنموذج مفروض من أعلى ، تحتاج لقوة السلاح ، حتى تصبح الجماهير متلقية ، ولا تشارك في القرار ، لأنها جماهير « متخلفة » .

لهذا سنجد أن خطاب الحاكم ، مثل خطاب النخبة الثقافية والاقتصادية والاجتماعية ، يؤكد دائماً على معوقات تحقيق التقدم والتنمية ، وفي كل مرة نكتشف أن المعوقات هي الجماهير نفسها ، عددها ومواليدها ، وتقاليدها وأعرافها ، وأفكارها وقيمها . وهي نظرة استعمارية تبارى نظرة المستشرقين ، في غلوها ، وابتمادها عن جوهر الأمة وهويتها ، وعجزها الواضح عن فهم الأمة . فالاستعمار المحلي ، ليس إلا واجهة للقوى التي تقف خلفه ، وتحركه كالدمى .

ديمقراطية التكفير

فى كل نظام هناك ثوابت وأساسيات ، أى معايير أساسية ، توضع من أجل تحديد التوجه العام للنظام . وبالتالي اختيار مساراته الأساسية . وفى الفترة الماضية ، ومنذ ثورة يوليو ، وضعت معايير مختلفة للعمل السياسى ، وتوجهاته الأساسية . وكان منها نظام الحزب الواحد ، أو تحالف قوى الشعب ، والذي تحول بعد ذلك إلى النظام الديمقراتى . ومنها كذلك التوجه الاشتراكى ، والذي تحول إلى نظام رأسمالى .

والمشكلة الحقيقية فى هذه التوجهات ، أنها لم تحظ بالمبررات الكافية ، وبمعنى أكثر دقة لم تحظ بالشرعية . فحتى يكون النظام شرعيا ، عليه أن يمر بعدد من المراحل والإجراءات ، التى تبرر وجوده ، وتثبت أنه تعبير عن اختيارات الأمة . ولكن ما حدث على أرض الواقع ، كان أمرا آخر . فكل نظام سياسى ، يتجسد فى شخصية الحاكم على وجه الحصر ، وكذلك الجماعة الحاكمة ، كسياق يحيط بمحدد مجال النفوذ والمشورة . ولهذا كانت الأنظمة تبدأ بإعلان الحاكم للتوجه السياسى الجديد الذى يختاره . ثم تقوم الجماعة الحاكمة ، بكل أدواتها ، أى مؤسسات الحكم والدولة معاً ، فى نشر التوجه السياسى الجديد وتعبئة الجماهير حوله . ويمجرى ذلك غالباً ، من خلال طرح المبررات ، وتحديد تصور عن الوضع فى النظام الجديد .

وفى هذا المناخ ، ساد التحول من نظام إلى آخر ، تحت دعاوى تتراوح بين

تقييم النظام السابق ، وإثبات فشله ، إلى التأكيد على أن النظام الجديد هو اختيار العصر . وهكذا دارت عجلة المحاولة والخطأ ، وكان لهما وسداها استيراد أنظمة غربية وتطبيقها على المجتمع المصري ، ثم التجاوز عنها باعتبارها فاشلة ، وفرض نظام جديد ، وهكذا .

ونظرة سريعة لما حدث ، تؤكد أن الجماهير لم تأخذ هي مبادرة اختيار نظام وترك آخر ، بل الحكام كانوا ومازالوا هم أصحاب المبادرة ، وأصحاب الحق الوحيد في اختيار نظام الحكم وتوجهاته . بهذا أصبحت الجماهير سلبية تماماً ، حيث يفرض عليها نظام ويتم التأكيد على أهميته ونفعه . ومن خلال التغيير في الأنظمة الحاكمة ، وتغيير البرامج والتوجهات ، زادت درجة سلبية الجماهير ، لأنها ببساطة واجهت حالة فريدة ، حيث يتم إقناعها بالفكرة ثم عكسها . مثل إقناع الجماهير بالحزب الواحد ، ثم تعدد الأحزاب ، وكذلك الاشتراكية ثم الرأسمالية ، وأيضاً إقناع الجماهير بالحل العسكري لاحتلال الإسرائيلي ، ثم إقناعها بالحل السلمى .

أدى ذلك في النهاية - حسب تصورنا - إلى أن الجماهير أصبحت لا تمارس حقها ، وبالتالي تخلت عن مسئوليتها . فعندما يتزعج من الأمة ، حق اتخاذ القرار ، تنزع الأمة عن نفسها أى مسئولية تجاه ما يحدث حولها . ويحولها الموقف السلبي إلى مشاهد ، يراقب الحكومة ، ليحدد مدى نجاحها من فشلها ، ويحدد موقفه بعد ذلك ، وهو موقف الصمت غالباً ، ثم التمرد أحياناً . إن هذا الوضع ، أدى إلى عزل الجماهير عن مجمل السياسات التى تمارسها الحكومة ، مما جعلها في النهاية تأخذ موقفاً شديد الخطورة . فالسلبية ترجمت في النهاية إلى موقف من يرفض المشاركة في أمر لم يقرره . فالحكومة تضع السياسات وعليها أن تنفذها ، أما الجماهير فليست ملزمة بهذه السياسات

ويمكنها أن تنهرب منها . والأهم من ذلك ، أن الجماهير لم تعد تشارك في مشروع مستقبل يحقق للأمة التقدم المنشود . ونتصور أن هذا ، قد أدى في النهاية ، إلى مواقف من الشعب نفسه من شأنها أن تعطل ما تقوم به الحكومة ، أو على الأقل مواقف لا تساعد الحكومة على إنجاز ما تريد .

والحقيقة أن الحكام ونخبهم ، قد أعلنوا سياسات وتوجهات ليست من إبداعهم ، بل تم نقلها من خلال وسيط ، وهو النخبة المثقفة ذات التوجه الغربي . فأصبح الحكام يقتبس أفكار هذه النخب وينقلها . وهكذا توالى السياسات ، وفي كل مرة لا يتحقق الهدف ، يتم التخلص من المسؤولية عما حدث . ويحدث ذلك خاصة مع تغير رئيس الجمهورية ، حيث يتنصل اللاحق من مسؤوليته تجاه السابق . تحت افتراض مستمر متكرر ، وهو أن ما حدث أصابه الخطأ ، وما يحدث هو الصواب . بالطبع يختلف هذا الوضع بين مبارك والسادات ، حيث يمثل الأول امتدادا للثاني في الكثير من السياسات .

وهكذا مع منتصف السبعينات ، ظهر الاتجاه نحو الديمقراطية . لتأخذ أشكالا متعددة ، تحت مبررات مثل التدرج ، وتهيئة الشعب حتى ينضج ويمارس الديمقراطية . ومع تسعينات القرن العشرين ، وصلنا بالكاد لما يسمونه « بالديمقراطية المقيدة » ، وهى شكل مشوه للديمقراطية . ويبدو أن هذا شأن كل الأنظمة المستوردة المفروضة على الأمة فهى أنظمة غريبة إلا كثيرا . والواقع أن معظم التجارب في القرن العشرين ، لم تكتمل ولم تنجح ، ويتم التحول عنها ورفضها وهكذا . والأكثر طرافة من ذلك ، أن الخمسينات تميزت بتوجه رأسمالى ، ثم بعدها في الستينات ظهر التوجه الاشتراكى ، لنعود في السبعينات للتوجه الرأسمالى . وكأننا ندور في حلقة مفرغة ، فلم نصل إلى النظام الملائم لنا ، ولم نحصد في النهاية إلا تجارب غلب فشلها على نجاحها .

ورغم عدم شرعية هذه السياسة في الاقتباس من الغرب ، وفرض الأنظمة على الأمة ، إلا أن الخيار الديمقراطي صاحبه حملة إعلامية مكثفة من معظم النخب الحاكمة ، وأوصلتنا إلى وضع يظهر فيه بوضوح أن الديمقراطية الآن هي معيار العمل السياسى وشرطه الأساسى . ولكن هذا المعيار يطبق بأساليب جد غريبة ، فنظام الحكم المنوط به تنفيذ النظام الديمقراطى ، يارس من الأساليب ما يجعل الديمقراطية هي وسيلة لتأييد نظام الحكم فقط . فهي ليست مشروطة ومقيدة ، بل هي خالية من تداول السلطة ، وخالية أحيانا من حرية التعبير عن الراى .

وعلى الجانب الآخر ، اتفقت النخبة الحاكمة ونخبة المثقفين المتغربين على أن الديمقراطية شرط لأى تيار سياسى ، يريد العمل السياسى . ومن خلال هذا المعيار ، أصبحت هناك قوى يلزم استبعادها والقضاء عليها ، لأنها غير ديمقراطية . وهناك قوى أخرى تدعو للديمقراطية ، وتصر النخب على أنها تدعى الديمقراطية ، ولكنها سيئة النية ، ولذلك يلزم استبعادها . وهكذا أصبحت الديمقراطية تقاس بالنيات وأصبح من يقبلها عن نية خالصة مؤمنا ، ومن يقبلها عن نية غير خالصة كافرا . وتحولت الديمقراطية إلى أداة تعصف بتيارات سياسية عديدة ، وتبيح دماء البعض ، وتبيح حرية البعض ، ومن لا يطوله العنف الرسمى ، تطوله المحاكم ، وعلى رأسها المحاكم العسكرية .

فهل أنت ديمقراطى ؟ نعم إنه السؤال الهام والأساسى الآن ، فإذا كانت بعض التيارات الإسلامية تشددت حتى بدأت تفتش عن النيات وتسأل هل أنت مؤمن ؟ فإن قوى التقدم والاستنارة تفتش عن النيات وتسأل هل أنت ديمقراطى ؟ والحل بالطبع ليس فى الإجابة بنعم أولا ، ولكن فى تحديد خفايا

القلوب ، وبدأ الجميع في البحث فيما داخل الصدور ، فانطلقت حرب التكفير.

وحرب التكفير لها دلالة هامة ، فهي تشير إلى أن هناك معسكرات سياسية ، ذات حدود واضحة ، وأن كل معسكر يأخذ وضع الاستعداد تجاه المعسكر الآخر . فهي حالة من الاستنفار السياسي . ولذلك ، علينا أن نؤكد أن الإيمان في الصدور ، فليس لأحد أن يسأل عن إيمان الآخر ، ويتصور أنه يعرف ما يظن . ولكن عندما يكون السؤال / الاتهام حول الديمقراطية ، فإن الموقف يزداد تعقيداً . فعلى أن نعرف ما المقصود بالديمقراطية . فهل قبول الديمقراطية ، يعنى قبول النموذج الغربى واتباعه ؟ فإذا كانت الإجابة بنعم ، فإن ذلك يعنى أن فرض الديمقراطية على الجميع ، يعنى فرض النظام الغربى على الجميع أيضاً . وتصبح الديمقراطية بحق ، هى نظام لتكفير كل من يخرج عن النموذج الغربى ، واتهامه ليس بالكفر المخرج من الملة ، بل بالكفر المخرج من الوطنية ، ثم هو الكفر الذى يسقط كل الحقوق السياسية ، ثم وذلك هو الأهم ، أن عملية التكفير على ملة الديمقراطية ، تؤدى إلى استحلال دماء الآخرين وحرقتهم وإنسانيتهم .

إن الأمر جد خطير ، فإذا تصورنا أن هناك من يحاول فرض نماذج تراثية متطرفة بقوة السلاح ، فإننا أيضاً نواجه فرض الديمقراطية بقوة السلاح . لأن الشعار صنع في الغرب ، وحمله وكلاؤه ، ثم وضعته أجهزة الإعلام موضع القداسة ، ثم بدأنا نحاكم تيارات كثيرة على محك هذه القداسة المستوردة . والواقع أن التيارات الإسلامية هى المستهدفة من هذه العملية . وهى التى تم «تكفيرها» جميعاً ، لأنها خارج ملة الديمقراطية . ولذلك تم استحلالها .

والخطورة هنا ، أن الديمقراطية كمعنى مقدس ، وملة تفرض على الجميع ، ولا مكان فيها لقبول الآخر ، أصبحت رأس حربة في مواجهة تيارات التراث ، أى الحركات الإسلامية بكل فصائلها ، ومعنى ذلك أن التراث يقبل أو يرفض ، حسب انتائكه أو إيمانه بالديمقراطية . وهكذا أصبحت الديمقراطية أكثر قداسة من التراث نفسه ، وأصبحت الحضارة الإسلامية ، كمشروع نهضة وعمل سياسى ، تحتاج حتى تمنح الشرعية ، إلى صك يؤكد ديمقراطيتها ، وهذا الصك لن يمنح لها إلا من النخبة الحاكمة المتغربة .

لذلك نؤكد أن محكات الشرعية الحقيقية يجب أن تنبع من التراث ، لا أن تفرض عليه . حيث إن التراث ، هو تلك القيم والأفكار والمبادئ ، التى تحملها الأمة جيلاً بعد جيل . ومن خلال إيمان الأمة بترائثها وثوابتها ، تتحول تلك القيم والمبادئ إلى معيار للشرعية . ولذلك علينا أن نسأل عن شرعية الديمقراطية من خلال منظومة المبادئ التى تحملها الحضارة الإسلامية ، حضارة الأمة ، وليس العكس . فإذا كانت الديمقراطية تحمل معانى تتلاءم مع تراث الأمة ، فهذا ما نقبله ، أما ما يخالف تراث الأمة فلا يمكن قبوله . فالقداسة لأصولنا ، ولن تكون لأصول الآخرين . بمعنى أن القداسة بالنسبة لنا ، تمنح فقط للقيم التى توارثتها الأمة ، والتى تؤمن بها .

والأفضل فى رأى ، أن نعتبر تجربة الغرب الديمقراطية ، دافعا لنا لنؤكد جوانب التسامح فى حضارتنا ، فيما يخص الممارسة السياسية . وبالتالى فإن المستحسن أن نخرج القيم التى نتمى لها ، ونعيد طرحها وتطويرها . ومن داخل الحضارة الإسلامية ، تظهر أهمية التعددية كإيمان أصيل للأمة ، كذلك توسيع قاعدة المشاركة فى القرار السياسى بين الجماعات المكونة للأمة ، ويصبح تداول السلطة بين التيارات المعبرة عن الأمة ، رهنا بالاتفاق فى الفروع ، والإجماع فى الأصول .

بمعنى آخر ، إن مصطلح الديمقراطية ، مقبول إذا كان يعنى تحقيقاً لمبادئ الممارسة السياسية المثلثة لأمتنا ، وهو مصطلح مرفوض إذا كان يعنى تحييد تراث الأمة ، وفرض النموذج الغربى . ولكن الأفضل من ذلك ، أن نعبر عن أفكارنا من خلال مصطلحاتنا الخاصة فهل هذا يعنى « الكفر » بالديمقراطية والخروج من دائرة الشرعية المفروضة علينا ، مما يعنى استحلال الحقوق السياسية على أقل تقدير ؟ وهل وصلنا إلى الحالة التى لا نستطيع أن نعبر فيها عن أنفسنا إلا بعد الحصول على « صك الغفران » من الحضارة الغربية عن طريق وكلائها المحليين ؟

دمقرطة الإسلامى

منذ ثمانينات القرن العشرين خاصة ، والمجتمع العربى يناقش قضية الديمقراطية فى الحركة الإسلامية . والحقيقة أن النقاش انحصر فى فرض شرط الديمقراطية على الحركة الإسلامية ، ثم رفض أى إعلان ديمقراطى منها ، على أساس أنه إعلان وهمى . ولعل تجربة الجزائر ، هى الرمز المعاصر لتلك الإشكالية . فالقوى الإسلامية فى الجزائر وافقت على شرط الديمقراطية ، وسمح لها بدخول اللعبة السياسية والانتخابية ، وعندما ظهرت قدرتها على الوصول للحكم ، انقلب العسكر عليها ، ومعهم بعض النخب والقوى ، وأوقفت العملية الديمقراطية ، حتى لا تكون وسيلة لوصول الإسلاميين للحكم .

ومع حادثة الجزائر الشهيرة ، تحولت أقلام النخب العلمانية إلى إشعال فتيل الحرب ضد القوى الإسلامية . وكان شعار الحرب ، أن القوى الإسلامية تؤمن بالديمقراطية « لمرة واحدة فقط » . أى أنها تؤمن بأن الديمقراطية وسيلة حتى تصل القوى الإسلامية للحكم ، ثم تقوم هى بإيقاف العملية الديمقراطية تماماً . وهنا تجسد رأى يؤكد أن المقولات الديمقراطية للحركات الإسلامية ، ليست إلا شعارا خادعا ، لا تؤمن به هذه الحركات نفسها . وبذلك تم تعميم الحدث الجزائرى ، وتحول إلى مطالبة حكومية ونخبوية بمنع التيار الإسلامى من دخول اللعبة السياسية تماماً .

هنا تفاقم المشهد الجزائري ، بصور متعددة ومختلفة . ففي الجزائر تحولت الدولة ككيان رمزي إلى وهم ، وجرفت البلاد إلى حرب عصابات مستمرة راح ضحيتها الآلاف . وبعيداً عن الجزائر ، تحولت الساحة السياسية إلى حرب معنوية بين تيار العلمانية وتيار الإسلامية ، مما أدى إلى حالة بها الكثير من الانقسام والتفكك . وكان الدول العربية مقبلة على صراع حضارى داخلى ، وأنها أصبحت ساحة لمعركة دولية ، تقودها أطراف محلية ، وكأننا أمة تأكل نفسها .

ولكن المشكلة لا تقف عند هذا الحد ، بل تحولت بالفعل إلى توجهات شديدة العمق ، تفعل فعلها في بنية الأمة نفسها ، وتركيبها الأساسى . فأصبحنا أمام مأزق حقيقى ، لا يمكننا الخروج منه ، إلا بتجاوز الإشكاليات الأساسية لهذه الأزمة .

نعنى بذلك أن شرط الديمقراطية كقاعدة للعمل السياسى ، تحول إلى معيار تملكه القوى العلمانية ، فأصبحت هذه القوى هى المسيطرة على المفهوم ، وهى الداعية له . وعلى هذا الأساس ، أصبحت هناك فئة محددة تملك أن تقرر ديمقراطية القوى الأخرى من عدمها . ويتعقد الموقف ، بسبب تبنى هذه القوى في معظمها للنموذج الحضارى الغربى ، مما جعلها وكيلا للحضارة الغربية ، وفي نفس الوقت صاحب الحق الوحيد في قبول ورفض القوى السياسية الأخرى ، وتحديد مدى صلاحيتها للعمل السياسى . وبهذا فرض النموذج الغربى باعتباره الإطار المرجعى لتحديد « الشرعى » وعزل « غير الشرعى » .

أدى ذلك بالضرورة لأزمة « الإسلامى » ، فأى طرح إسلامى يوضع على معيار غربى ، حتى يتم قبوله أو رفضه . وفى ذلك إجحاف سيؤدى بنا إلى

مهالك حقيقية ولستتبع أثر ذلك على حياتنا الثقافية والسياسية . فعلى الجانب الثقافي ، أصبح « الإسلامى » مرفوضا مادام يخرج عن قواعد المحك الغربى ، وهنا ظهر « الإسلامى » المقبول ، ولم يكن هو إلا فكرا إسلاميا يسمى « مستنيرا » ، وفى مضمونه لا نجد إلا نموذجا غربيا يتحلى ببعض الزخارف الإسلامية . وهذا تصاغ الحياة الثقافية على أساس الصدام بين « الإسلامى المستنير » و « الإسلامى المتطرف » . والأول مستوفى الشروط الغربية ، أقصد شروط الديمقراطية ، والثانى خارج عنها بالضرورة . والمشكلة هنا أن « المستنير » على محك التراث والتاريخ ومرجعية الأمة ، ليس إسلاميا . والأزمة الأهم ، أن « المتطرف » أصبح وعاءا يشمل كل من يتبع مرجعية الأمة . لذلك اختفى تدريجياً من قاموسنا الثقافى ، وصف « الاعتدال » ، وهكذا بدأنا فى تشكيل وعى مشوه جديد .

فمن داخل مرجعية الأمة ، تخرج تيارات عديدة ، بعضها « متطرف » ، وبعضها « معتدل » وكل من التطرف والاعتدال ، يلتصق بفكرة أو أخرى : نعى بذلك ، أن من داخل مرجعية الأمة هناك تيارات متعددة ، لها مضمون مختلف ، فمثلاً هناك تيارات تسيد « الحق » على « العدل » ، وتيارات تجعل الحق محققا بالعدل . ومع تنوع أطروحات التراث من حيث المضمون ، هناك جانب آخر للتصنيف ، وهو تمييز يسرى على كل تيار وكل فكرة ، يتضح فى صياغة الفكرة وتحديد معاييرها ، وأساليب تنفيذها . ومن هنا يظهر التطرف والاعتدال .

ولكن إدخال معيار الديمقراطية كمرجع رمزى للحضارة الغربية ككل ومنظومتها العلمانية ، أدى إلى إعادة تصنيف التطرف والاعتدال الإسلاميين ، بوصفهما توزيع أدوار ، واختلاف ألقنة ، وتم سحب رخصة « الديمقراطية »

من كل التيارات ذات النزعة التراثية والإسلامية . وضعنا أصبح التراث مصدراً للشمولية والرجعية وإهدار الحقوق . وعلى هذا ، ظهر تصنيف الاستنارة / التطرف . وهو ليس خطاً متصلاً ، به اختلافات في الدرجة ، وتنوعات متتالية ، مثل تصنيف التطرف / الاعتدال ، بل هو تصنيف فقوى ، به فئتان ، كل منهما منفصل عن الآخر . فلما أن تكون مستتراً ، وديمقراطياً ، وعصرياً ، وتقدمياً ، وعلمانياً ، أو تكون متطرفاً ، وأصولياً ، ومتخلفاً ، وظلامياً ، وإرهابياً .

والواقع أن هذا التصنيف ، يغلط كل أبواب الاختيار ، لأنه يطرح بديلين ، الأول هو الانتماء للمنظومة الغربية ، والثاني هو الخروج من رحمة النخب صاحبة الحق في قيادة هذه الشعوب المتخلفة . ويمكننا أن نقول أيضاً ، إن الخيار هو بين ممارسة العمل السياسي ، أو عدم ممارسته ، وهما ناتئان للجانب السياسي الهام . فمحك الديمقراطية أصبح هو الفاصل بين ممارسة دور سياسي ، من عدمه ، وهو أيضاً محك فاصل بين الحياة خارج السجن أو داخله .

بهذا أصبحنا في أزمة ثقافية وسياسية ، أزمة الإسلامى ، لا بل أزمة حضارتنا برمتها . وهى أزمة تتجاوز بالفعل « شرط الديمقراطية » لتكشف على أنه غطاء « لشرط التغريب » . فإذا لم ترفض الأطروحات التراثية ، سياسياً ، لعدم ديمقراطيتها ، فهى ترفض ثقافياً ، لأنها منافية لحقوق الإنسان والأقليات . . وهكذا . وباختصار ، فإن استخدام المرجعية الغربية كشرط ، لايعنى سوى الخروج عن مرجعية الأمة تماماً ، مع الاحتفاظ ببعض الملامح الفلكولورية المتحفية ، ذات قوة الجذب السياحية .

فهل تجوز « ديمقطة الإسلامى » ؟! والسؤال بشكل آخر ، هل « الإسلامى »

معاد للديمقراطية ، ولحقوق الآخرين ، وللعصر ، حتى يشترط أن يمر بعملية « ديمقطة » قبل السماح له بالنشاط ؟ وهل هذا يعنى مجرد تطوير « الإسلامى » ، أم إنه يعنى تحويله إلى شىء « غير إسلامى » ؟ ١٩ .

المشكلة فى ظنى ، تكمن فى الاعتقاد بأن تراثنا يميل إلى تعسف « غير إنسانى » ، ولذلك لا يجوز أن نلجأ له ، إلا بعد أن نجعله « إنسانياً » . وهذا الاعتقاد على درجة كبيرة من الخطورة . لأنه اتهام يوجه أساساً إلى صلب انتهائنا الحضارى ، ويمكن أن يشوه رؤيتنا لذاتنا تماماً . الأمر الآخر ، الأكثر أهمية ، أن هذه الرؤية عنصرية ساخرة ، والأعجب أن تأتى العنصرية من « عربى » ضد « العروبة » ، ومن « إسلامى » ضد الإسلامية . نعم ، الأعجب أن نكون أصحاب رؤية عنصرية ضد أنفسنا ، فهو أمر قد يكون جديداً وفريداً فى تاريخ البشرية .

فهل علينا أن نختار بين الإسلامى والديمقراطى ؟ الواقع أن السؤال فى حد ذاته خطأ منذ البداية ، وتناولنا للقضية دخیل بقدر ما هو مدمر . فإدخال شروط النموذج الغربى ، على تراثنا ، يعنى هدم التراث ، واللاحاق بالنموذج الغربى . ولذلك علينا أن نعيد طرح القضية بأسلوب آخر ، أسلوب الباحث عن شروط وقواعد الحياة الثقافية والسياسية . وكأى أمة ، علينا أن نحدد الشروط من أنفسنا وبأنفسنا ، نحدد الشروط التى تخرج منا ، ومن مرجعيتنا ، بها يؤدى إلى تطوير التراث ، وإخراج أفضل ما فيه ، فيصبح الماضى بكل تجاربه دافعا للمستقبل ، ودافعا لتجاوز سلبات الماضى ، وأيضاً تتجاوز إيجابيات الماضى إلى إيجابيات أفضل منها . لذلك علينا أن نبحث عن شروط العمل المستقبلى ، حتى نستطيع أن نتحرر من هيمنة الغرب ، وأيضاً نتحرر من الجمود المنسوب للتراث .

وعندما نحدد شروط العمل الثقافي والسياسى ، يمكن أن نسميها ديمقراطية ، أو نختار لها اسماً أفضل وأكثر تعريباً وتعريباً عنا . فإذا كنا بالفعل نحتاج « للديمقراطية » وأظن أنها احتياج بالفعل ، فعلياً أن نعرف هذا الاحتياج ونحرره من أسر الأطروحات الغربية .

فنحن كأمة ، نحتاج إلى « التعددية » ، أى الاقتناع الكامل ، بأن الأفراد والجماعات تتعدد ، وبالتالي تتعدد أطروحاتها . وفى التعدد هناك صواب وأصوب ، فالتعدد بين أنداد ، والاختيار بين بدائل . والتعددية تكتسب فاعليتها ، من إعطاء الحرية للجماعات حتى تنظم نفسها وتعتبر عن توجهاتها ، فتظهر المذاهب والأحزاب والتيارات . ومن تعدد تلك الكيانات تزدهر الأمة ، فالتعدد شرط الازدهار . بمعنى أن ظهور توجه واحد ، أو تيار واحد ، هو شرط الأتول ، وتعدد الأطروحات شرط الازدهار ، وسبب حيوية المجتمع ، ومصدر الإبداع والتجديد . والاختيار فى التعددية ، ليس منعاً للسلطة لبديل دون غيره ، بل أن كل البدائل لها حق الوجود والمشاركة والنشاط دائماً ، وحققها تكتسبه من مؤيديها وفاعليتها ودورها . والبديل الذى يحظى بالأغلبية ، يصبح البديل القائد ، ولكن تحت قاعدة أن القائد ند بين أنداد . ويظل المحك الرئيسى لعناصر التعددية ، أن كلا منها يعبر عن جماعة تنتمى للأمة ، والمفاضلة بينها ، وهى مفاضلة بين أنداد ، تقوم على المحك الأساسى الجوهري ، وهو أن الأمة مصدر السلطات .

بالطبع ليست الكلمات السابقة نظاماً ، نقبله أو نرفضه ، بل هى مجرد كلمات تفتح الأذهان للتفكير . ونضعها هنا لنؤكد أن « شرط الديمقراطية » ليس هو الحل الوحيد للمحافظ على حريتنا وحقنا وإنسانيتنا ، ونؤكد أيضاً أن كل حضارة « إنسانية » فى جوهرها وأن كل حضارة تخلفق لأمتها أسباب السعادة والكرامة والعزة .

بالإضافة لذلك ، فإننا نتصور أن « شرط التعددية » يتجاوز « شرط الديمقراطية » لأنه أكثر احتراماً لتمييز واختلاف الجماعات ، وأكثر رحابة لقبول الجميع فهل يمكن أن نضع « شرط التعددية » محكاً للعمل السياسى والثقافى ؟ وهل يمكن أن نسيده على « شرط الديمقراطية » نفسه ؟

أتصور ذلك ، إن التعددية قاعدة أساسية لبناء الأمة ، وإنها شرط حياتها وازدهارها ، وإنها أيضا قيمة أساسية حملها الأجداد ، وحققوا بها إنجازات أبهرت العالم . أعنى بذلك أن « التعددية » قيمة مرجعية فى تراث أمة العرب ، وقيمة جوهرية فى المرجعية الإسلامية . فهل مازلنا نحتاج لدمقرطة الإسلامى حتى نمنحه حق الوجود ، أم إن تعددية الإسلامى قد تكون سببا كافياً ، ودستوراً لازماً ، تعمل على أساسه ومن خلاله قوى الأمة ، المتمسكة بتراثها ، لأن التعددية تراثها ؟ ١١

صناع الفتنة

مع التقدم التكنولوجى ، وتطور أساليب الاتصال ، تحول الإعلام إلى أداة شديدة التأثير على وعى الجماهير ، فالإعلام المعاصر ، بكل أدواته ، تحول إلى قوة طاغية ومؤثرة . وهى طاغية ، لأنها لا تترك مساحات لحرية الفكر والاكتشاف ، بل أصبح الإعلام أداة تحدد الوعى ، بأسلوب سابق التجهيز . فالإعلام ينشر قوالب إدراكية ، يتم تشكيلها وصناعتها ، داخل أوساط النخبة ، أو جماعات الضغط ، أو الحكومات . ثم تقوم الآلة الإعلامية ، بضخ فيضى هائل من المعلومات والتطورات والآراء ، فى عقل المشاهد والمستمع والقارئ ، أى عقل الشعوب . وقد أدى ذلك ، إلى خلق التلقى السلبي . فالمواطن العادى ، لا يستطيع بسهولة مواجهة الأدوات الإعلامية ، لأنه لا يملك أدواته الخاصة فى المعرفة . فالإعلام يقدم المعلومات بعد تشكيلها فى قوالب جامدة ، لا تسمح للمتلقى بنقدها أو إعادة تحليلها . فالصورة الإعلامية مركبة وموجهة ، يصعب إعادة تفكيكها ، للوصول إلى العناصر الحقيقية .

وخلال عملية صناعة الوعى ، تقدم المدركات سابقة التجهيز ، من خلال لعبة معلوماتية شديدة الخطورة . فعصر المعلومات ، كما يسمى ، ليس عصراً لحرية الحصول على المعلومات الحقيقية . بل هو عصر صناعة المعلومات . فاليانانات والأحداث والوقائع المتاحة أمام المواطن العادى ، ليست مواد خاماً

أولية ، بل هى مواد متحيزة ، يتم صناعتها ، حتى تعطى انطباعات دون غيرها . وعملية صناعة الوعي المعلوماتى ، معقدة لدرجة كبيرة ، كما أنها ليست عملية أخلاقية ، بل هى فى كثير من الأحيان عملية نفعية ميكانيكية . لذلك يتم معالجة المعلومات فى معامل سياسية متحيزة . وأدوات المعالجة كثيرة ، ومنها المستتر ، والسافر . فالعمليات المستترة ، هى تلك التى تعتمد على الانتقاء ، فتخفى بيانات وتظهر أخرى . وكذلك هناك عمليات المعالجة الموجهة ، التى يتم من خلالها استخلاص معلومات عامة ، من خلال حسابات ووجهات نظر متحيزة . أما العمليات السافرة ، فهى التضميل الإعلامى ، وأدواته متعددة ، تصل لحد نشر وقائع كاذبة ، أو تحريف الحقائق تماماً ، حتى تعطى مدلولاً عكس حقيقتها .

فالإعلام إذن ، أداة يمكن أن تستخدم لأغراض شتى ، ورغم مقولات عصر المعلومات ، إلا أن المتحقق حتى الآن ، هو سيادة نمط التضميل والتوجيه . وكان عصر المعلومات ، يعنى حزب المعلومات . حيث من يملك القوة والمال ، يملك بالتالى المعلومات ، وبها يحقق سيادته على الوعي السائد .

وهذه الصورة الطاغية للإعلام ، تواجه بمحاولات شتى نحو خلق « إعلام خاص » ، يخرج من دائرة الوعي السائد والمفروض ، ويحاول أن يقدم وعياً آخر . ولعل ما يحدث فى الغرب ، من استخدام لشبكة اتصالات الحاسب الآلى ، يعد نموذجاً لذلك حيث يحاول البعض ، أفراداً وجماعات ، تكوين شبكات خاصة لتداول المعلومات ، خاصة تلك التى لا تجد مكاناً لها فى وسائل الإعلام ، وتظهر هنا رؤية جديدة ، تقاوم الرؤية الطاغية ، أى الحاكمة . ومع ذلك ، فإن وسائل الإعلام « الرسمية » ، أى تلك الحائزة على دعم التحالف الحاكم ، مازالت هى الأقوى والأكثر تأثيراً . ويضاف لذلك ،

دور الدولة في عملية الإعلام ، حيث إن الدولة بإمكاناتها ، قادرة على فرض هيمنة إعلامية شاملة ، يصعب في الواقع اختراقها ، أو الإفلات من تأثيرها . مما يجعلنا في النهاية ، نشكك في وجود أى قدر من « حرية المعرفة » ، فالحاصل أن المتاح هو حرية قبول القوالب الفكرية والمعلوماتية المفروضة .

لهذا أصبح لزاماً علينا أن نحرر الوعى ، حتى نستطيع تحرير الإرادة ، وبالتالي تحرير المكبوت سياسياً واجتماعياً . فالإعلام الموجه ، ليس فقط معلومة مضللة ، بل هو خيال مقيد ، وإبداع أسير ، وتفكير سابق التجهيز .

والفن مرآة لهذه الأزمة . فالفن القصصى المكتوب والمعرض ، واجه قيود السياسة ، التي فرضت عليه المحظور والمسموح . ومن خلال إطلاق مساحات للمسموح ، وإظلام وإغلاق مساحات أخرى ، اتجه الفن في ناحية دون غيرها . فغلب مثلاً الفن السياسى الساخر ، الذى هو تنفيس عن مشاعر الغضب ، تفيد الحاكم ، وتزيل موجات الغضب ، أو تحد من غليانها . ولكن كلما اتجه الفن إلى النقد السياسى العميق اقترب من منطقة المحظورات . ويبقى الفن تعبيراً حراً عن الالتزام بالخطوط الحمراء ، أو الامتناع عن التعبير ، تلك هى حدود الاختيار .

ولكن الأكثر خطورة من ذلك أن الفن تعرض لعملية توجيه سياسى مباشر ، وهى عمل يجعل الفن يموت ويمتضر . وهى ظاهرة تبدأ بالتحيز السياسى الذى يجعل المبدع لا يعبر عن صورة المجتمع ويمسحها ، بل يعبر عنها من خلال التزامه بتأييد طرح سياسى دون الآخر ، وهو ما يجعل الفن عاجزاً عن كشف بعض الحقائق والوقائع التى لا تتقدم توجهها سياسياً ما . وتنتهى هذه الظاهرة ، عند حد الخطر الحقيقى ، عندما يقدم الفن من خلال توجهات سياسية ، وتعليقات عليا ، ومعلومات أمنية . وتصبح وظيفة

الفنان، تقديم عمل فنى « تفصيل » ، حسب متطلبات وأغراض صاحب القرار . وبهذا أصبح العمل الفنى ، يرسم صورة للواقع ، ليست هى صورته ، بل هى صورة الواقع الذى يريد صاحب القرار ، فرضه على المشاهدين .

وتلك بالفعل عملية تتجاوز المعقول ، وتعبر عن إحساس بالطفيان منقطع النظير . فالفن فى المقام الأول ، إحدى أدوات المجتمع حتى يعرف نفسه ، وهو أيضا إحدى أدوات تجسيد أحلام الأمة ، وتصور مستقبلها . الفن إذن ، لصيق الصلة بوظيفة اجتماعية هامة وهى التعبير عن الواقع وتجاوزه فى آن واحد . وبهذا يصبح الفن إحدى أدوات إنهاض وجدان الأمة ، لتكتشف واقعها وتتجاوزه .

ولكن الفن الموجه ، أصبح أداة أخرى ، شديدة الخطورة ، فهو فن يفرض صوراً عن المجتمع تهبط عليه من أعلى سلم الحكم . بهذا فهو لا يخرج من المجتمع ، ولا يعبر عنه ، بل « يبيط » على المجتمع ، ليفرض عليه صورة مشوهة ، فيها بعض منه وبعض غريب عليه . وكأن أجهزة الإعلام ، تعيد صياغة وقائع الحياة ، وتصنع مجتمعا وهميا ، وتخلق واقعا على قد احتياجها . وهذه الصورة الوهمية تستخدم بعد ذلك لتبرير سياسات الحكم ، وضمان استمراريته ، وإعطائه مزيداً من القدرة على إحكام قبضته على المجتمع . وبهذا يقدم هذا الفن المغرض صورة للمجتمع ، تجعله يخطئ فى إدراك ذاته ، ويتعد عن واقعه . وكذلك تقدم له صورة عن مستقبل لا يحلم به . وبهذا يصادر الفن الموجه ، أحلام الأمة ، ويفرض عليها خيالا مشوها ، ويساعد يد السلطة حتى تمتد داخل أطياف الحلم ، ورموز الخيال .

ولكن الفن الموجه ، ليس فقط تفضيلا ، بل هو أيضا عبث . فالواقع ليس ملكا لأحد ، ومن يتصور أنه يملك وحده حق تصوير الواقع ، هو

عابث بلا شك . فالواقع وقع لا محال ، وشاهده البعض ، كثرة أم قلة ،
فثبت في ذهن نفر من الناس ، وأصبح وعياً ، يمكن أن ينتقل من فرد لآخر ،
ليدخل ضمن مفردات الوعي الجمعى .

لذلك فالفن الوجه يرسم صورة لواقع ، مفارقة بقدر أو آخر ، لما حدث
بالفعل . والصورة التى يروج لها الإعلام الحاكم ، تصل إلى عدد كبير من
البشر . وبعض المتلقين ، ليس لديهم علم عما « وقع بالفعل » ، ولذلك فإن
الصورة الإعلامية ، تصبح « الواقع الوحيد » فى أذهانهم . وبعض آخر من
المتلقين ، شاهدوا ما « وقع بالفعل » أو شاركوا فيه ، أو هم جزء منه . لذلك
فإن الصورة الإعلامية المطروحة عليهم ، لن يكون لها أى تأثير ، بل ستصبح
دليلاً حياً على التضليل الإعلامى .

هكذا يتشكل الوعي الجمعى المشوه . فالبعض يعرف واقعا ، والآخرين
يعرفون واقعا غيره ، وبين الفريقين ، درجات من المعرفة يختلط فيها الواقع
المصنوع بالواقع المتحقق وذلك هو أكثر درجات التشوه التى يمكن أن تصيب
وعى أمة . بل هى حالة يمكن أن تحطم الحاضر ، قدر تحطيمها للمستقبل .
لأن تباين الصور عبر شرائح المجتمع ، يعنى أن المعرفة الواقعية لم تعد واحدة ،
ولم تعد مشتركة . ومن الطبيعى أن تختلف فئات المجتمع ، وشرائحه
وجماعاته ، فى توجهاتها وأفكارها ومواقفها السياسية والاجتماعية ، ولكن ليس
من الطبيعى ، أن يكون لدى كل فئة معرفة عن واقع الأمة ، فارقة تماماً لمعارف
الفئات الأخرى ، وهو ما يخلق حالة من تشوه الوعي ، تجعل كل فريق يسير
فى اتجاه مستقل تماماً عن الآخرين ، متصوراً واقعا قد لا يكون له وجود .

وما قيل عن الفن يقال أيضاً عن جميع أشكال الاتصال ، وكل عناصر
الآلة الإعلامية . والتركيز على الفن ، بسبب تعبيره عن خيال الأمة ، وملكيته

لعالم الرمز والأسطورة ، وتلك هى أخص خصوصيات الأمة . فالخيال مثل الحلم ملك صاحبه ، ويقع فى دائرة الخاص ، والأهلى ، والشعبى . الخيال ملك البشر أنفسهم ، لاحكامهم . وعندما يصبح الخيال أسيراً للحاكم ، والرمز رهيناً بالقرار السياسى ، عندئذ تصبح السلطة قد صادرت أحلام اليقظة ، وأحلام النوم .

وحتى نرصد حالة الوعى الراهنة ، علينا أن نتخيل دور الإعلام بكل وسائله وأجهزته ، أى عندما تتكامل تأثيرات المسلسل التلفزيونى ، والأخبار، والتحقيقات ، فى كل وسائل الإعلام المسموعة والمرئية والمقروءة . وفى مقابل الصورة الإعلامية ، نجد فئات من المتلقين ، كما سبق أن أشرنا . ومن تفاعل المرسل والمتلقى ، تتكون ثلاثة أنماط :

١- الوعى الموجه .

٢- الوعى المشوه .

٣- الوعى المستقل .

فالوعى الموجه ، يعبر عن وعى الفئة التى كونت معظم مدركاتها من خلال وسائل الإعلام ذات الرسائل المقصودة والمفارقة للواقع . وهى غالباً الفئة التى تعاني من قصور فى قدرتها على معرفة الواقع مباشرة ، وليس لديها أدواتها للوصول إلى المعلومات فى صورتها الخام . ولذلك تصبح هذه الفئة أسيرة ما يفرض عليها من النخب الحاكمة .

والوعى المشوه ، هو الحالة الوسط بين المفروض والحادث فى عالم الواقع والمدركات . وهو وعى يتكون لدى الفئة التى تعرف عن الواقع قدراً لا بأس به ، معرفة خاصة من تجاربها وخبراتها ، وحياتها اليومية ، ولكنها فى نفس

الوقت تتعرض للصورة الإعلامية الموجهة ، وتتأثر بها بقدر أو آخر . وبهذا يصبح لديها نوعان من المعرفة ، نوع خام مستمد من الواقع ، ونوع سابق التجهيز مستمد من وسائل الإعلام . ومن خلال هذا التباين المعرفي ، يتكون الوعي المشوه ، أو الوعي المتردد ، ونقصد به ذلك الإدراك الذى يقف عند حدود الاختلاط والإيهام ، ويصعب أن يصل إلى مرحلة اليقين ، أو هو ذلك الإدراك ، الذى يصدق الشيء وضده ، ويكون منهما صورة تبدو مكتملة رغم أنها متناقضة .

أما الوعي المستقل ، فهو حالة تعتمد تماماً على الواقع كما حدث ، حيث يكون للواقع المعيش لدى فئة ما ، قوة تفوق قوة أى صور مفروضة ، حيث تكون المعاشية المباشرة ، هى أداة المعرفة . وتظهر هذه الحالة ، عندما يعرض الإعلام صوراً عن موضوعات عايشتها فئة من المجتمع ، وكانت جزءاً منها . لذلك فإن الصورة المفروضة أياً كانت درجة إتقانها ، لايمكن أن تلغى ذاكرة الإنسان عما عاشه بنفسه . وعندما يملك الإنسان الوقائع نفسها ، ويكون شاهداً عليها ، أو مشاركاً فيها ، لن ينفع معه أى محاولات للتضليل .

نقصد مما سبق التأكيد على قضية الإعلام الموجه ، خاصة فى القضايا التى تمس صميم واقع الأمة ، وجوهر كيانها . ففى القضايا التى نحاول فيها الجماعات الحاكمة فرض صورة غير واقعية ، والسيطرة على وعى الجماهير ، فى هذه القضايا يتكون الوعي بأشكاله الثلاثة السابقة . فكلما حاول الإعلام طرح صور مزيفة ، كلما تطور الوعي الجمعى للأمة ، فى اتجاهات مختلفة ومتعارضة ، أى كلما زادت حدة الانقسام والصراع فى وعى الأمة . وتلك هى القضية .

إن تعدد الوعي ، فيما يخص الواقع والوقائع ، يعنى ضمناً تعدد «الواقع»

نفسه وبالتالي فإن كل جماعة يصبح لها « وعى » مرتبط « بواقع » ، منفصل تماماً عن مالدى الجماعات الأخرى . وبهذا ، فإن الاختلاف بين جماعة وأخرى ، لن يكون فى الموقف السياسى ، تجاه « الواقع » بل سيكون اختلافاً فى الموقف والواقع معاً . ويصبح لكل جماعة أو شريحة ، عالمها الخاص ، الذى تنصوره ، ثم تحاول أن تحافظ عليه ، أو تحاول تغييره . فما هى محصلة تعدد الوعى والواقع والموقف ؟

إن أى أمة تقوم من خلال المشترك بين أبنائها ، والمشارك لا ينفى التعدد . فهناك أسس مشتركة ، ثم تباينات وتنوع . والاشترك فى الأصول ، والتباين فى الفروع ، هما ما يخلقان الأمة . ونعتقد أن الوعى الوقائعى ، فى حده المادى الأدنى ، هو ضمن الأصول . بمعنى أن الأحداث فى صورتها الأولية ، كمادة خام ، هى ضمن الأدوات التى تخلق مساحة للمشارك فى الوعى . ومن جملة الوقائع ، التى نخبرنا عن الماضى والحاضر ، يتشكل وعى جمعى ، من خلال الاتفاق على الحد الأدنى من المعلومات . وهذا الوعى الجمعى ، من شروط توحيد الأمة . والوعى الجمعى ، بهذا المعنى ، ليس أحادية الفكر ، بل هو قدر من المعرفة المشتركة القريبة من الحقيقة ، حيث تمثل هذه المعرفة الأساس ، الذى يبنى عليه الوعى السياسى ، والموقف السياسى ، لكل جماعة أو شريحة على حدة . فالاتفاق على عناصر الواقع ، لايعنى الاتفاق على تقييمها أو على اتخاذ موقف منها ، بل إن كل فئة أو تيار ، تحدد موقفها ورأيها ، فيظهر التنوع .

نقصد بذلك أن « الوقائع » من الأصول ، والموقف منها أو الرأى تجاهها من الفروع . فالإدراك يتشكل من خلال وقائع وموقف المدرك منها . ولذلك تصبح الوقائع هى أصول الوعى الجمعى ، والانطباع الوجدانى والموقف

الفكرى والسياسى منها ، هو من فروع الوعى الجمعى ، وبهذا يتحقق المشترك ، دون أن يجور على التعددية .

بهذا المعنى ، علينا أن نتصور حالة انفصال الوعى داخل المجتمع ، بوصفها معبرة عن تمزق الأمة ، وتفكيك أسس وعيها ، وبالتالي تفكيك ثقافتها . وإذا كان من الطبيعى ، أن تضم الأمة ثقافات فرعية ، فإن ذلك يكسبها ثراء وتنوعا ، مادام هناك ثقافة أساسية مشتركة ، تمثل الجامع المعرفى للأمة ، ولكن عندما تبرز ثقافات فرعية ، ليس لها أسس مشتركة ، فإن ذلك يفكك وحدة الأمة .

والوعى بالواقع ، أساس مهم لأى بناء معرفى ، فالإدراك عملية أولية لتشكيل المعارف ، ومن خلال تكوين تصور عن الواقع ، تتحدد الانطباعات والتفضيلات ثم المواقف : معنى ذلك أن الاختلاف حول الوقائع الأساسية المحددة للظواهر الهامة فى المجتمع ، وقضاياها المحورية ، يؤدى إلى بناء تصورات معرفية منفصلة تماماً عن بعضها ، مما يساعد على نزج المشترك بين الثقافات السائدة فى داخل الأمة .

ويصبح انقسام الوعى ، هو أساس لانقسام الأمة معرفياً ، وبهذا يتحقق التفكيك ، ومنه يحدث التباعد بين جماعة وأخرى ، والذى يبدأ بشكل إدراكى ، ثم معرفى ، ثم يتحول إلى تباعد فى المواقف السياسية والاجتماعية . وإذا كان وعى الأمة يبنى على أسس متعارضة ومشوهة ، فإن مواقف جماعاتها ستكون أيضاً متعارضة ومشوهة . فالتعارض المعرفى ، بكل تصورات ، يؤدى فى النهاية إلى تعارض المصالح ، من حيث فهمنا وتحديدنا لها ، ومن حيث الأساليب المختارة لتحقيق هذه المصالح .

مما سبق ، نتصور أن صناعة الوعى الموجه ، هى صناعة لأكثر من وعى

يختلف كل منها حول « الواقع » ، وكأن « الواقع » ليس حدثاً مادياً . ويصبح هناك أكثر من واقع . ويزداد الأمر تعقيداً ، مع تنوع وسائل الإعلام ، من إعلام رسمي ، إلى غير رسمي ، إلى معارض . وبهذا نصل إلى صورة معقدة ، ولكن عمادها الوعي الموجه والمشوه والمستقل . وتمزق الوعي ، الذي يؤدي إلى تمزيق الواقع ، وبث الوهم ، هو ما يؤدي في النهاية ، إلى وعى متصارع ومصالح متصارعة .

فالإعلام الموجه للأغراض السياسية ، شوه - في تصورنا - المشترك الواقعي بين أبناء الأمة ، وجعلهم أعداء بعضهم البعض . ووضع بذلك أسساً قوية ، تزرع الفتنة داخل الأمة . فصناعة الوعي الزائف ، هي صناعة للفتنة .

وفي ربيع أمة العرب ، تم ضخ الوعي الزائف بكثافة بالغة ، مما أدى إلى تفكيك الأمة معرفياً ، وتعارض مصالحها ، لحد جعلها تقترب من الفتنة الكبرى ، فشتعل النيران أحياناً ، وتحمّد أحياناً ، وتبقى سحب الدخان الكثيف ، مبشرة بقرب توهج النيران . فلماذا حدث ذلك ١٩ وماهى القضية التى فجرت محاولات تزيف الوعي ١٩

إن واقع الأمة يؤكد مركزية الصراع بين الوافد والموروث . وهو صراع ظهر منذ عدة عقود طويلة . وتعددت أطروحات التراث ، وأطروحات الوافد . ولكن مع اقتراب القرن العشرين من نهايته ، ازداد إيقاع المواجهة بشكل حاد ، ومع شدة الصراع ، ظهر بالتدريج الشعور بقرب المواجهة الحاسمة . وكلما زادت سخونة المواجهة زادت درجات العنف والعنف المضاد ، لتزيد من حدة الصراع ، حتى بات واضحاً أنه يقترب من صراع الحياة أو الموت .

في هذا المناخ الملبد بالدماء ، دارت الآلة الإعلامية ، لتفرز عشرات من الصور المزيفة ، مستغلة الوقائع بشكل يشوهها ، معلنة عن وعى موجه ،

يفرض نفسه على الجميع . وتم بث عشرات من الشعارات ، تحت مظلة محاربة الإرهاب . وتجمعت الرسائل الإعلامية ، الخبرية ، والفنية ، لترسم للواقع صورة مزيفة ، تتميز بالقتامة ، ويثير النفور . صورة الهدف منها ، لا نقل الوقائع ، بل تحويلها إلى رمز أسطوري للشر . وفي مقابل ذلك ، تم بث صور وردية ، لشعارات وافدة ، حتى تصبح هذه الشعارات ، هي البديل الوحيد . ويوضع وعى المتلقى ، بين صورة سلبية تماماً ، تمس في الواقع تراثه ، وصورة وردية تماماً ، تأتي من قيم مجتمع آخر .

إن الزيف الإعلامي ، اختزل التراث بكل تاريخه ، واختزل الحركات الإسلامية بكل إنجازاتها ، إلى السلبية المنتسبة للتراث ، وهي العنف . فالعنف قد ظهر دفاعاً عن الذات ، فانتمى للتراث ، وأصبح إحدى سلبيات إعادة بناء الذات . وعندما اختزل كيان المجتمع ورموزه وأحلامه ، في العنف ، واختزل الآخر الغربي وهيمته واستغلاله ، في شعارات براءة ، ثم تم ضغط هذه التصورات بكثافة هائلة ، عندئذ ظهر الوعى الزائف ، وانقسم وعى الأمة ، وتعارضت مصالحها .

إنها الفتنة الكبرى ، بلا شك ، تلك التي تفرزها أجهزة الإعلام الموجه ، عندما تخلق وهيا زائفاً ، حتى تدير معاركها السياسية . فالنتيجة النهائية ، هي هذا المناخ الراهن ، المعبأ ببذور الفتنة ، فهناك جماعات تمثلت الوعى الموجه المفروض ، وأصبحت تجد مصلحتها في الخلاص من التراث ، والحركات الإسلامية ، وبالتالي أصبحت مصالحها رهنا بما يمكن تحقيقه من التحاق بالغرب ، وسيادة للإرادة الأمريكية الإسرائيلية المشتركة . وهناك جماعات ترفض الوعى الموجه ، وتحركها رؤيتها المباشرة للوقائع ، وبالتالي ترى أن الآلة الإعلامية ، والجماعات المصدقة لها ، بمثابة أعداء لتراث هذه الأمة . وبالطبع

فإن بين الفريقين درجات ، من التشوه ، والحيرة ، والقلق ، درجات تتميز بحالة من التردد ، تدفع للسلبية والصمت .

إن صناع الوعى الزائف ، هم صناع الفتنة ، فالوعى الزائف لن يسود فيغير الواقع الذى رسم له صورة مزيفة ، فالواقع الحقيقى يحمل قوته من كونه حادثا بالفعل ، وبالتالي فالواقع يفرز وعيه باستمرار ، ودون انقطاع .

أسطورة الإرهاب

فى مواجهة ظاهرة العنف المتزايد ، تضخمت الحملة الإعلامية تحت شعار « محاربة الإرهاب » . وهى حملة تستمد مبرراتها من أهمية مواجهة العنف وسفك الدماء . ولكن عناصر الحملة ومكوناتها ، تشير بشكل واضح إلى أبعاد كثيرة أخرى . فشعار « محاربة الإرهاب » أصبح شعاراً عاماً يشمل الكثير من الظواهر معاً ، ومنها بالطبع ظاهرة العنف . ورغم أن الشعار ليس دقيقاً ، إلا أنه يستخدم لبث رسالة إعلامية تتجاوز العنف ، لتصبح حرباً على معان وعناصر كثيرة . والحملة فى النهاية ، هى حرب موجهة ضد كل فصائل التيار الإسلامى ، بل هى أيضاً ضد المشروع الحضارى الإسلامى ، ومختلف رموزه ومفاهيمه ، ومن هنا تتشكل الأسطورة ، التى تبثها وسائل الإعلام ، فى محاولة لتشكيل وعى طارد لجملة المنظومات التراثية .

وما تبثه وسائل الإعلام هو بالفعل « أسطورة » ، فالإرهاب فى حد ذاته ، يعطى معنى مختلفاً عن الواقع . حيث يشير الإرهاب إلى جماعة مرتزقة ، تقوم بزعزعة الاستقرار والأمن لحساب جهة ما ، وبهذا يتم تفرغ ظاهرة العنف من محتواها وأسبابها . وتتحول إلى فعل دموى مجرد من أى ملامسات . فيسهل مواجهة الظاهرة ، بفعل دموى آخر تحت مظلة القانون . وتجريد الظاهرة بهذا الشكل ، يبرر القضاء عليها بأى أسلوب كان ، ويعفى الإعلام والحكومة من مواجهة الظاهرة على حقيقتها .

فظاهرة العنف ، ليست غريبة على المجتمعات البشرية ، في مختلف عصورها . وهى ليست ظاهرة الإرهاب ، التى تعنى مثلاً أن دولة تعادى أخرى ، فتبت بداخلها جماعات تقوم بأعمال دموية ، لـز استقرار الدولة . ففى هذه الحالة تكون الجماعات بمثابة قاتل مأجور ، ليس له علاقة بالصراع بين الدولتين ، وليس له هدف إلا الكسب المالى فقط . ولهذا يمكن أن ينتقل القاتل المأجور من معسكر إلى آخر ، بمعنى أنه يمكن إعادة تجنيده من الدولة المعتدى عليها ، ضد الدولة المعتدية . . وهكذا .

ولكن ظاهرة العنف أمر آخر ، فالعنف هو سلوك متطرف غير عادى وغير شائع ، تلجأ له جماعة أو جماعات ، تعبيراً عن موقفها الاجتماعى والسياسى . والعنف بهذا المعنى ، هو تمرد اجتماعى وسياسى . ولذلك ، فإن ظاهرة العنف لا تفهم إلا من خلال أسبابها ومراميها . فأسبابها هى المناخ البيئى الذى يفرز العنف ، ومراميها هى تلك العناصر المستهدفة من العنف ، وهى فى ذهن من يرتكب العنف أسباب البيئة التى يرفضها .

وهذا التناول ينبع أساساً من اقتناعات علمية راسخة ، بأن العنف ظاهرة اجتماعية وجزء من إفرازات التفاعل الاجتماعى ، المعبر عن ما يعتمر للحظة الراهنة . ونبادر ، قبل التعمق فى القضية ، بأن هذه النظرة لاتعنى إطلاقاً تبريراً للعنف . فالفعل العنيف ، هو اعتداء على آخرين ، ويقع تحت طائلة القانون . لذلك فإن المواجهة القانونية لكل من يخرج على القانون أمر لازم وضرورى . ولكن النظرة العلمية ، لها دور آخر . فمواجهة ظاهرة العنف ، لها شق أمنى وقانونى ، تجاه أحداث العنف نفسها ومركبيها ، أما ظاهرة العنف بكل أبعادها ، فتلك قضية اجتماعية وسياسية .

لذلك فالتناول العلمى للظاهرة ، يهدف أساساً للوقاية . فتفجر العنف ،

هو عرض لمرض ، أى أنه علامة على وجود أزمات حادة من شأنها أن تدفع البعض لاتخاذ أساليب فى مواجهة الحياة ، غير شائعة ولا عادية ، بل متطرفة . والفهم السليم للظاهرة ، يدفعنا للبحث عن المناخ المفرز للعنف ، باعتبار أن تغيير هذا المناخ ، هو السبيل الوحيد لإيقاف ظاهرة العنف والحد من انتشارها .

أما الجانب الأمنى والقانونى ، فهو ليس مواجهة لظاهرة العنف ، بل هو فقط مواجهة لمرتكب العمل العنيف . فالوقائع تؤكد أن ظاهرة العنف لا تتعلق بمجموعة من الأفراد ، بل هى ظاهرة جيلية ، تزداد حدتها بدفع دماء جديدة لها من الأجيال الشابة . معنى هذا ، أن استمرار المناخ المفرز للعنف ، هو القضية الرئيسية التى يجب أن تتعامل معها ، لأن استمرار المناخ يعنى مزيداً من جماعات العنف ، وكأن استمرارها مرتبط مباشرة بالمواليد ، ودخول أجيال جديدة فى مرحلة الشباب ، مرحلة التساؤل عن معنى الحياة .

إذا قارنا إذن ، بين أسطورة الإرهاب ، وظاهرة العنف ، سنكتشف فروقا جوهرية . فالأسطورة تدور حول جماعة شر ، وقتلة مأجورين ، وقلة منحرفة ، فيصبح الحل الأمنى كافيا للقضاء على هذه الأسطورة . أما ظاهرة العنف ، فتدفع كل قوى المجتمع لمواجهة هذه الظاهرة . ولكن الأسطورة تقدم الحل السهل ، والانتصار الوهمى ، أما « الظاهرة » فتدفع الجميع إلى تقييم مواقفهم ، وتلك هى المشكلة .

لأن معالجة ظاهرة العنف ، لن تحدث إلا من خلال اكتشاف مناخ العنف ، ثم تغييره ، لذلك فكثير من القوى تتبعد عن هذه المعالجة ، خوفاً من أن تطولها رياح التغيير ، عندما تكتشف أنها تشارك بقسط ما فى خلق ظاهرة العنف . فمعالجة ظاهرة العنف ، لن تتحقق إلا من خلال النقد

الذاتى ، الذى يدفع المجتمع ممثلاً فى قاداته ونخبه ، لتغيير ما بنفسه ، وهو ما يدفع الكثيرين للهرب من مفهوم « الظاهرة » إلى « الأسطورة » .

وإذا كانت « الأسطورة » هى هروب من الظاهرة ، فإن الأسطورة هى غطاء لحرب أخرى لا علاقة لها بالعنف وأفعاله . فتحت مظلة الحرب ضد الإرهاب ، استباح الكثيرون لأنفسهم ، خاصة بعض وسائل الإعلام وبعض رموز الثقافة ، أن يشنوا حرباً لا هوادة فيها تجاه كل ما يرتبط بالحركة الإسلامية ، وأيضاً ما يرتبط بالخصوصية الحضارية .

فالهجوم على « الإرهاب » ، تبعه هجوم على ما سُمى بخلط الأوراق بين الدين والدنيا ونُحِتْ مظلة محاربة الكهنوت السياسى ، والإسلام منه براء ، افترض ضمناً أن كل ما يربط الدين بالدنيا هو محاولة البعض للسيطرة على الدنيا من خلال سلطة دينية يحوزها البعض بدلاً من الكل . وحتى لا نفترض أن الأسطورة هى الخرافة بعينها ، نفرض أن ممارسات البعض قد أعطت انطباعاً بذلك ، ولكن الظاهرة الإسلامية فى مجملها لا تعرف الكهنوت السياسى والسلطة الدينية . والأهم من ذلك ، أن العلاقة بين الدين والدنيا ، هى أصل من أصولنا ، لا الأصول الدينية فقط ، بل الأصول الحضارية أيضاً .

فالنموذج العربى الإسلامى ، نموذج الوسط ، قائم على ارتباط الدين بالدنيا ، ذلك الارتباط المعتمد على أن كليهما يعبر عن غايات سامية نهائية واحدة ، وأن كليهما يستند إلى مرجعية قيمية واحدة . لذلك فالتناقض بينهما غير وارد ، كذلك فإن اختلاف مسار الدين عن الدنيا غير وارد أيضاً ، لأن الدين (بمعنى العقائد والعبادات . . وغيرها) والدنيا (بمعنى السلوك اليومى والاجتماعى والسياسى . . الخ) كليهما يتبعان نفس المنظومة القيمية ، أى أنهما يسيران طبقاً لنفس المعايير والقواعد لهذا فإن الإفساد فى الدين ، يفسد

الدنيا ، وإفساد الدنيا لإفساد في الدين ، وصلاح الحال للدين والدنيا معاً .

فإذا تصور البعض ، أن أسطورة الإرهاب يمكن أن تكون الخرافة التي نحولها لحقيقة ، فتتصور أن القضاء على الإرهاب ، لا يتم إلا بفصل الدين عن الدنيا ، فهذا التصور ليس فقط خطأ ، بل أيضاً تجاوز للواقع تماماً ، وإغراق في بحر الأسطورة الخرافية . ففصل الدين عن الدنيا ، يعنى أن لكل منهما أهدافه وقيمه ومساره المستقل ، وعندما يتحقق ذلك ، في مجتمع عربي إسلامي ، فسوف يؤدي إلى إفساد الحياتين الدنيوية والدنيوية ، كما سيؤدي إلى خلق تعارض واختلاف بين نظام الدين والدنيا . وتفكيك نظام الحياة ، إلى نظام ديني وآخر دنيوي ، لا علاقة بينهما ، يؤدي في مناخنا إلى صراع وفتنة ، نعتقد أنها تلك الفتنة التي زرعتها الغرب في ربوع أوطاننا ، فكانت العنصر الفاعل في صناعة مناخ العنف .

ومعنى ذلك ، أن عزل الدين عن مجال الدنيا ، على الأرجح ، هو أحد أسباب ظاهرة العنف ، ولكن أسطورة الإرهاب ، تعمل على تحقيق المزيد من عزل الدين عن الدنيا ، وكأن في ذلك سيطرة على الإرهاب ، وهو في الحقيقة إشعال مستمر لنيران العنف ، وتأكيد على استمرار المناخ الذي أفرز ظاهرة العنف .

والأسطورة لا تتوقف عند هذا الحد ، بل تتجاوزه ، إلى معان أخرى . ففي الخطاب الموجه ضد الإرهاب ، اتهمت كل فصائل الإسلام السياسي ، بأنها تمارس السياسة تحت عباءة الدين . واتهم الإخوان المسلمون على سبيل المثال بأنهم يستغلون الدين في الانتخابات البرلمانية . والحقيقة أن هذا الاتهام ، ينتج عن فكرة الفصل بين الدين والدنيا ، ويضيف لها ضمناً معنى آخر ، وهو

المقابلة بين الدين بنقائه ، والسياسة بنفعيتها . ولذلك اتهم كل نشطاء الحركة الإسلامية ، بأنهم طلاب سلطة ، ولذلك فالدين منهم براء ، وكأن طالب السلطة بعيد عن الدين . وبمعنى آخر ، يصبح طالب السلطة المعارض متهما بالنفعية في حين أن حائز السلطة غير متهم .

والأمر في صلبه ليس خلطاً للأوراق من قبل الحركات الإسلامية ، بل تجاهل كامل لطبيعة الحضارة الإسلامية ، ومضمونها ، وكذلك تجاهل لجملة الرموز التراثية ، ولغتها الخاصة . فالعلاقة بين الدين والسياسة علاقة قائمة عبر كل تاريخنا ، منذ الدولة الفرعونية . والسياسة تمارس عندما تثبت أنها لاتعارض الدين بل تحققه . وتصبح المرجعية الدينية ، هى معيار الحكم على الفعل السياسى . لذلك ، فإن الدين عندما ينظم ويوجه السياسى ، يحقق الدور المطلوب منه ، ولكن عندما يستخدم الدين لتبرير سياسات تتعارض مع قيمنا ، وقيم الدين نفسه ، هنا تظهر الشبهات الحقيقية . فإذا كانت الحركة الإسلامية ، تحاول إعادة تنظيم الحياة ، بفعل سياسى ، يعيد انتباه نظامنا إلى مرجعية القيم الدينية ، فهذا ليس استغلالاً للدين ، بل إفعالاً لتوظيف الدين ، باعتباره منظم الحياة على معيار القيم السامية .

على الجانب الآخر ، فإن توظيف الدين من قبل الحكومة ، بوصفه أداة لتبرير سياسات الحكومة ، وإكسابها إطاراً شرعياً ، هو ما يعد بحق استغلالاً للدين ، لا فى السياسة والسلطة فقط ، بل الأهم أنه استغلال للدين لفرض قيم معادية لقيم الدين والحضارة معاً .

أما السعى للسلطة ، فهو ليس اتهاماً ، إلا إذا حددنا المعيار . فكل من يحمل رسالة ، أو مشروعاً ، أو فكرة ويحاول أن يحققها من خلال قيامه بدور سياسى ، لا يعد متهماً ، والأهم أن كل من يحمل هموم وأحلام الأمة معه ،

ويلتزم بها وهو في مقعد الحكم ، هو رمز من رموز الوطنية . والمحك ، في الالتزام أو التفريط ، تجاه الأمة ، كذلك فيما إذا كانت السلطة وسيلة لخدمة المجتمع أو وسيلة للمصالح الشخصية الضيقة ؛ رهن بحكم الأمة نفسها ، ذلك الحكم الذى يسطر في صفحات التاريخ ، ليسجل الحقيقة ، رغم كل الأساطير .

الإرهاب والحضارة الإسلامية

فرضت ظاهرة العنف الإسلامى ، على مائدة البحث ، فى الداخل والخارج . وأصبح الجدل يطول مختلف جوانب القضية ، الحقيقى منها والوهمى . والعنف تحت المظلة الإسلامية يحتاج لوقف موضوعية . فالإسلام كدين ، وكحضارة ، لا يدعو للعنف . ولكن خروج موجات العنف تحت شعارات إسلامية ، له دلالاته الخاصة فى فهم الظاهرة . فالعنف مولد من خلال الإحساس بالانكسار ، وضيق الهوية ، والابتعاد عن التراث ، وضيق القيم الأصيلة . هذه الأزمة التى تعصر الذات العربية والإسلامية ، دفعت بعض الشباب لموجة من العنف ، تحت تصور أن العنف وسيلة لإعادة الأمة إلى تراثها وقيمها ومبادئها . ولذلك خرج العنف رافعا شعارات إسلامية ، دينية أكثر منها حضارية . فحركات العنف ، خرجت لتعبر عن موقف رافض لتنحى « المقدس » من حياتنا ، فأعلنت أن خروجها على الأوضاع ، حماية لهذا « المقدس » ، الذى تتصور أنه يتعرض لحرب شرسة هدفها النيل من مقدسات الأمة . ومن خلال هذا التصور ، تصور البعض أن العنف ، وبالتالى الانقلاب المسلح ، هو الوسيلة الوحيدة لإعادة « المقدس » إلى مكانته ، فخرج العنف رافعا شعار الجهاد فى سبيل العقيدة ، ولهذا كانت ظاهرة العنف إسلامية فى شعاراتها .

ولكن فى مواجهة العنف ، حدث خلط للأوراق ، فى كثير من الأحيان هو

خلط مقصود . فتم تحويل « الإسلامى » إلى عنف ، و « العنف » إلى إسلامى . ومن خلال تفكيك مكونات الظاهرة ، يتم سحب العديد من المفاهيم لتوضع في دائرة الاتهام ، ويصبح التخلص من العنف ، هو التخلص من ما هو « إسلامى » .

والواقع أن الإعلام الغربى ، هو صاحب المبادرة في ذلك . فقد صور الإعلام الغربى ، الإسلام والمسلمين ، والحضارة الإسلامية ، باعتبارها عناصر مكونة للعنف فتم الربط بين الإسلام والإرهاب ، لتتكون أسطورة الإرهابى المسلم صاحب اللحية والقنبلة والسلاح . حتى يتحول هذا الإرهابى إلى رمز يتم تمثيله بوصفه خطراً على الغرب ، والحضارة الغربية ، ومن ثم الإنسانية جمعاء . وهكذا تحشد القوى في مواجهة هذا الرمز ، وتلك الأسطورة . لتدور المعركة الحقيقية ، لا بين سلاح وسلاح ، ولكن بين وسائل الإعلام ، وعقول الشعوب . فزج هذا النموذج الأسطورى ، في حد ذاته ضربة حقيقية لكيان الأمتين العربية والإسلامية ، لأنه حشد للشعوب في مواجهة أمتنا ، مما يجعل الشعوب والدول ، مدفوعة نحو سحق أمتنا وحضارتنا .

والحقيقة أن ما يحدث هو حرب صليبية جديدة ، ولكن ليس تحت شعارات الصليب ، بل تحت شعارات العلمانية . فوسائل الإعلام الغربى ، ومن خلال تشويها لكل ما هو إسلامى وعربى ، تضرب بذلك النموذج الحضارى الوسطى ، بوصفه نموذجاً مغايراً للحضارة الغربية . لتعيد بذلك تصورات الخوف تجاه المنطقتين العربية والإسلامية ، وهزائم الصليبيين في ضمير الغربى ، وتشعل مخاوفهم التاريخية من الإمبراطورية العثمانية . وبذلك يتم تهيئة المناخ بين الشعوب الغربية ، لأى مواجهة محتملة مع العالمين العربى والإسلامى .

وتلك الحرب العلمانية الباردة ، على غرار الحرب الباردة بين الرأسمالية والشيوعية ، تمهد جيوشها المدنية قبل العسكرية ، للسيطرة على هذا « الشرق » الإرهابى . واستغلال أحداث العنف ، بوصفها سبباً لطرح هذه الصورة الإعلامية المضللة ، ليس إلا خبثاً إعلامياً . والحقيقة أنه بوجود أو عدم وجود ظاهرة العنف الإسلامى ، فإن الحرب العلمانية الإعلامية ، كانت ستأخذ طريقها تحت أى مبررات أخرى . ولا ننسى أن الإعلام الغربى ، كان ومازال وسيلة فعالة فى تصوير حضارتنا ، بالتخلف والبدائية وغيرهما من النعوت .

واتهام الغرب بأنه يحارنا عن قصد ، ليس يدون مبرر ، بل إن الأجنحة الغربية ، المفروضة على العالم ، بقوة صندوق النقد أولاً ، ثم بقوة مبدأ حق التدخل فى الشئون الداخلية ثانياً ، تؤكد أن سبق الإصرار والترصد ، متكامل الأركان فى الحرب العلمانية الغربية . فالتوجه الغربى ، يؤكد على أهمية توحيد العالم حضارياً وقيماً وسلوكياً ، وهو ما يعنى أن وجود أى منظومة حضارية مخالفة ومغايرة ، يعد إفشالاً لفكرة الهيمنة الحضارية الغربية .

والأمر لا يقتصر على أمة العرب والمسلمين ، فالدول الغربية تحاول فرض نموذج حياتها على الحضارات الآسيوية ، خاصة اليابان والنمور الآسيوية . ونلاحظ أيضاً أن تلك الدول تقاوم ، وتحاول الحفاظ على خصوصيتها الحضارية ، تلك الخصوصية التى صنعت من خلالها مجدها الاقتصادى . لكن الفرق بينهم وبيننا كبير ، وهو ليس فرقاً بين الحضارات ، فلهم حضارتهم ، ولنا حضارتنا ، والفرق الحقيقى فى موقف الغرب منا ومنهم . فالدول الغربية تتساهل معهم ، باعتبارهم « الشرق الأقصى » ، الذى لن يؤثر عليهم ، حتى وإن تميز . لهذا ، سنجد المساعدات الغربية للتجارب الآسيوية ، والتعامل المرن نسبياً . وإن كانت الدول الغربية ، فى النهاية تسمع بقدر من حرية الحركة ، مع تأكيدها ضمناً أن أى وضع نهائى لا يجب أن يكون إلا اتحاقاً بالغرب .

أما نحن ، في الشرق الأوسط كما يطلقون علينا ، أو في قلب العالم ووسطه كما نرى أنفسنا ، فتمثل بالنسبة للغرب منطقة لايقبل تجاهها إلا النفوذ المباشر السافر . ومن خلال الكيان الصهيوني ويسببه في نفس الوقت ، فإن موقف الغرب يزداد تمسكاً بأهمية الهيمنة الشاملة .

لهذا نرى أن أسطورة « الإرهاب والإسلام » التى يروج لها الإعلام الغربى ، هى جزء من حرب شاملة موجهة تجاه الحضارة الإسلامية ، الهدف منها إبادة هذه الحضارة ، وتحويل شعوبها إلى نموذج حياتى آخر . وهو ما يجسد تفكيراً استعماريًا ماديًا ، يتصور الشعوب بأنها مادة يمكن معالجتها بالهندسة الوراثية ، لتخليق أنماط حضارية حسب الطلب .

وهذا عن الإعلام الغربى ، فماذا عن إعلامنا المحلى والإقليمى ؟ الغربى أن الإعلام العربى يأخذ من المواقف ما يياثل الإعلام الغربى في كثير من الأوجه . ويتقاسم الفرق الظاهرى ، والضمنى ، بين الإعلام الغربى والإعلام العربى ، فإن الأول يهدف لسحق الحضارة الإسلامية ، أما الثانى فيحارب الإرهاب فقط ، فهل هذا صحيح ؟

إن وسائل الإعلام ، تؤكد موقفها المعادى للإرهاب ، تلك الأسطورة الإعلامية التى لا نعرف على وجه التحديد حدودها . فكلما زادت حدة المعركة ، اتسعت الأسطورة لتشمل قوى جديدة ، وأفكاراً وبدائل أخرى . وتوسع مفهوم الإرهاب لحد لا نعرف على وجه الدقة حدوده ، مما يجعلنا نشك فيما يحدث .

ثم إن وسائل الإعلام في حربها على الإرهاب ، أطلقت من خلال بعض رموزها وكتابتها مصطلح الإرهاب الفكرى ، ثم وصفت بعض القوى والرموز ، بأنهم أكثر خطراً من الإرهاب نفسه . ثم لقتنا في النهاية ، درساً مستقبلياً ،

في أهمية الالتصاق بالعلمانية وحقوق الإنسان والديمقراطية ، والبعد عن السلطة الدينية والتخلف والظلامية . وعند هذا الحد ، لا يمكننا أن نوقف سيل الشكوك والهواجس .

فأسطورة الإرهاب ، طالت كل الحركات الإسلامية ، حتى الحركات السلمية ، ثم طالت الحركات الإسلامية غير السياسية ، والتي تعمل في مجال الدعوة ، باعتبارها مفرخة للإرهاب . ثم طالت الأسطورة ، العمل الاجتماعي الإسلامي ، باعتباره مشجعا ومحفزا على الانضمام للجماعات « الإرهابية » . وأصبحت الأسطورة من الاتساع بحيث تشمل الكتاب والمفكرين والوعاظ من رموز الفكر الإسلامي . وتحول الجميع إلى خيانة واحدة ، يظللها الإرهاب والتطرف . وعندما نبحث عن الاعتدال ، نكتشف في الواقع المأساة .

فالاعتدال يبدأ من العلمانية ، وتظهر خطوطه عند أعتاب السادة الغربيين ، ويحصل على صك شرعيته من التحاقه بقيم الغرب ، واعتناقه من وكلاء الغرب الثقافيين المسيطرين على قطاع عريض من الإعلام العربي .

فإذا كانت وسائل الإعلام الغربي ، تشن حملة حرية علمانية على الحضارة الإسلامية ، فماذا تفعل وسائل الإعلام العربي ، أو بعضها على الأقل ؟ قد نسارع باتهام أصحاب الحملة الإعلامية العلمانية ، بأنهم شركاء الغرب في الحرب الباردة ضد الحضارة الإسلامية ، أو نرفع من درجة الاتهام ، ونعتبرها حرباً ضد الإسلام كدين ، ولكن إذا نحينا كل الاتهامات جانباً ، وتركنا سوء القصد للإعلام الغربي ، وافترضنا حسن النية في الإعلام العربي العلماني ، فلإننا لا يسعنا إلا أن نؤكد أنه أياً كانت النيات ، فما يحدث الآن ، يمزق الحضارة الإسلامية ، باعتبارها وعياً جمعياً تاريخياً ، ويلحق الأذى بها ، ويشوهها في عيون أمتها . إنها بالفعل مذبحة علمانية ، لأمة العرب والمسلمين ، بكل تاريخهم وتراثهم وقيمهم .

إن مشكلة الإعلام العلماني العربي ، أنه يضع القيم الغربية العلمانية ، في مواجهة القيم العربية الإسلامية ، ويحمل الأخيرة كل تبعات العنف وأضراره .
وأتصور لو أن الإعلام الغربي سمح لنفسه بشيء من هذا القبيل ، لكان الآن يهاجم جملة القيم الغربية ، باعتبارها المسئول الأول عن النازية والفاشية والنزعات العنصرية . هي إذن عملية « جلد الذات » وتمزيقها . وما يفعله الإعلام الآن ، ليس طريقاً للتقدم ، بل هو طريق لتحطيم كل القوى المعنوية للأمة . ولا أعتقد أن وجود بعض الجماعات التي تستخدم العنف ، مبرر كاف للقضاء على أمة ، وإبادة أبنائها ، وتحت مظلة كراهية تشنها وسائل الإعلام الغربي .

إن الحرب العلمانية الغربية ، تجاه الحضارة الإسلامية ، وجدت لنفسها وكلاء وحلفاء بيننا . فأصبحنا نتلقى الطعنة الغادرة بيد عربية ، وبكلمات عربية .

الحضارة الإسلامية في مواجهة العنف

نعتقد أنه تحت مظلة الحرب ضد الإرهاب ، بوصفها حرباً وطنية مبررة ، هناك الكثير من المشروعات التي يتم تمريرها . فالدعوة للديمقراطية الغربية ، والليبرالية كمنهج حياة ، وكذلك الانضمام إلى النظام العالمي ، والشرق أوسطية ، والتسوية السلمية أو الاستسلامية ، كلها أمور تجري على قدم وساق ، وتمرر تحت جناح الظلام ، دون أن تناقش أو تقيم . فالكل الآن محاصر بلعبة الإرهاب ، وأسطورة الخوف ، وخيال الدماء .

فحتى نستطيع مواجهة الإرهاب ، حسب الرأي السائد المفروض على الساحة ، علينا أن نتكلم جميعاً في خندق واحد . ومن يرفض الدخول في الخندق ، يحسب على معسكر الإرهاب ، ويتم اغتياله معنوياً على الأقل . وكأن الساحة منقسمة إلى معسكر الديمقراطية ، وهي الرشد والعقل والتقدم ، ومعسكر الإرهاب ، وهو التخلف والعنف والظلامية . ومن يخرج عن المعسكر الأول ، يصبح محسوباً على الثاني . فهل هذه صورة واقعية ؟

وعندما نحلل الصورة أكثر ، سنعرف أنها ليست بين الديمقراطية ، كأسطورة للخير ، والإرهاب ، كأسطورة للشر ، بل هي مقابلة يتم تمريرها ضمناً في جناح الظلام ، بين الحضارة الغربية ، والحضارة الإسلامية ، وتصيح الأولى أسطورة الخير وإلهه ، والثانية أسطورة الشر وإلهه . وبهذا يصبح علينا الاختيار بين الالتحاق بالحضارة الغربية ، المفضى للتبعية ، باعتباره حلاً

وحيداً للمستقبل ، أو نخنار الحضارة العربية الإسلامية ، مما يؤدي إلى سيل الاتهامات التي تبدأ بتشجيع الإرهاب ، ولاتنتهى إلا بتهمة الإرهاب نفسها . وفى الاختيار الأول ، نواجه الانتحار الحضارى ، وفى الثانى نواجه الموت فى سبيل حضارتنا .

تلك صورة مرفوضة ، أو يجب علينا أن نرفضها . وقد يجادل البعض فى وجود هذه الصورة أصلاً ، ولكن الوقائع المعيشة فى أمتنا العربية ، تؤكد أن الصورة حقيقية ، وإن لم تكن نتاج مؤامرة مقصودة ، فهى نتاج تفاعلات اللحظة الراهنة ، بكل ملاسعاتها الخارجية والداخلية .

فمن جانب الدول الغربية ، نلاحظ هجومها على الحركات الإسلامية ، واتهامها جميعاً بالإرهاب . وفى نفس الوقت ، فإن الدول الغربية تفرض علينا أجندة تبدأ بالسياسى وتصل حتى قيم الحياة نفسها ، فى صورة سافرة مكشوفة . والحكومات العربية ، تعلن الحرب على الإرهاب ، وتدعو إلى الالتحاق بالنظام الدولى السائد بكل مفرداته . والنخبة المثقفة العلمانية ، تهاجم الإرهاب ، وتطرح قيماً غربية .

إذن الحرب ضد العنف الإسلامى ، والمطروح للتأييد مشاريع غربية . وأكثر من هذا فإن الحرب على العنف الإسلامى ، تجاوز الحرب على العنف ، ليصبح حرباً على « الإسلامى » . وفى ضوء طرح بدائل غربية متزامنة مع هذه الحرب ، فإن مساحة الاختيار تنقلص ، حتى لا يبقى فيها إلا الالتحاق بالغرب ، أو التعرض لتهمة الإرهاب بكل مخاطرها الأمنية .

والواقع أن ما يحدث ليس فقط استغلالاً للحرب ضد الإرهاب ، بل هو أيضاً مأزق سقطت فيه معظم القوى الحاكمة . فالعنف الإسلامى ، يحمل دعوة للعودة للدين وللحضارة والتاريخ ، ويحمل قيماً أصيلة ، حتى وإن

تطرف في ممارستها . ولذلك فإن محاولات مواجهة هذا العنف ، والتي بدأت أكثر رشادة ، تحولت إلى موجة عارمة من الهجوم ضد مجمل الطرح الحضارى العربى الإسلامى .

والمشكلة أن مواجهة العنف ، تعتمد أساساً على فكرة استبعاد حركات العنف وإبادة تامة والتخلص منها . وهذا الموقف يؤدي إلى مهاجمة مجمل المنظومة التى خرجت منها هذه الحركات . فحركات العنف تخرج من المنظومة العربية الإسلامية ، لأنها مثل أى منظومة ، لها تهمليات وأطروحات متعددة ، حسب الظروف المحيطة . ومن يتصور أنه قادر على إبادة حركات العنف ، دون إبادة المنظومة نفسها ، واهم . لأن مواجهة هذه الحركات ، لن تكون بالإبادة ، بل بتغيير المسار ، نعى بذلك تغيير مسار الفيض الخارج من حضارة الأمة ، دفاعاً عن مقدساتها . وحتى يغير مسار هذا الفيض ، يجب أن نعلم أولاً أنه فيض طيبى ، يحدث فى كل الحضارات . فأى حضارة تعانى من التأخر والتخلف ، ويتم تحييدها ، وتواجه مخاطر تهدد وجودها ، أى حضارة تعانى من هذه الظروف ، يخرج من داخلها فيض دفاعى غاضب ، يحاول أن يحمى مقدسات الحضارة . فالحضارة ، مثل البشرية ، تحمل بداخلها الدافع للبقاء والاستمرار . وعندما تكون الحضارة ذات تاريخ طويل ، وتجارب ممتدة ، وملايين من الأبناء ، عندئذ تكون حضارة قوية ، تملك الدافع للبقاء ، وتملك أيضاً القدرة على البقاء رغم كل التحديات والتهديدات .

فإذا كان العنف فى أحد جوانبه ، تعبيراً عن دفاع الأمة عن مقدساتها ، وإن كان بأسلوب سلبى ، فإن تخفيف متابعه ، كفكرة سيطرت على النخب الحاكمة ، هو فى الواقع محاولة لتجفيف منابع الحضارة نفسها . وهو ما يؤدي

إلى تزايد الخطر المحدق بالحضارة والأمة ، أى أنه في حد ذاته ، دافع إضافي لطوفان الفيض العنيف . فكلما تعرضت المقدسات لتهديد أشد ، كلما انفجر العنف بلا حدود .

ويبقى العنف وآلامه كما تبقى التهديدات المحيطة بالأمة ومخاوفها !

والحقيقة أن فهم العنف وأسبابه ، تدفعنا إلى معرفة الطريق السليم لتجاوز هذه الظاهرة . فالعنف في أحد جوانبه دفاع عن مقدسات الحضارة ، ولهذا فإن الحضارة الإسلامية ، كمشروع مستقبلي ، هي الوسيلة الوحيدة لمواجهة العنف . وبالتالي يصبح تطوير وتجهيز وترشيد ، الحركات الإسلامية هو هدفنا . لأن كل محاولة لإصلاح المسار ، هي محاولة لتنظيم فيض العنف ، الخارج من الدافع للبقاء الحضاري . فالفيض في حد ذاته ، حقيقة نعيشها ، وفي نفس الوقت نحتاجها . لأن الدافع للبقاء الحضاري ، في التحليل الأخير ، هو الدافع المحرك للأمة ، للبقاء وللتقدم معاً . ويسبب ما تمر به الأمة ، تحول الفيض إلى طوفان ، فأصبح عنيفاً . ولذلك علينا أن ننظم هذا الفيض ، ونخفض من حدته .

وتنظيم الفيض التراثي ، لا يتحقق إلا بإعادة إحياء قيم الأمة ، وإعادة قدسيته مرة أخرى . ولا نعنى بذلك فرض رؤية محددة على الجميع ، فقيم الأمة هي الإطار العام الشامل لثوابتها ، وبالتالي فهي محدد لهوية الأمة ، وفي داخل هذا الإطار يمكن أن تتولد العديد من الرؤى والأفكار .

وحتى نخفض من حدة الفيض التراثي ، علينا أن نسرع بشق الطرق المؤدية لإحياء الحضارة مرة أخرى ، ونفتح الأبواب لنهضة التراث ، فيكون الانتهاء لقيم التراث سبباً لإتاحة الفرص ، أمام الأفراد والجماعات ، لا أن يكون سبباً للحرمان من الشرعية . لأن منع الشرعية عن الأطروحات والحركات

النابعة من الحضارة العربية الإسلامية ، يوحى بل ويؤكد ، أن النظام السائد يعادى هذه الأمة ومقدساتها ، مما يضيف شحنة جديدة للفيض التراثى الدفاعى . وهكذا تتولد دائرة العنف والعنف المضاد . فالحملة ضد الإرهاب ، تحوى العديد من العناصر المخلقة لبيئة ومناخ العنف ، الذى كان سبباً فى خروج الظاهرة منذ البداية .

لذلك فالحملة ضد الإرهاب ، تمنح فى أحيان كثيرة، خاصة فى مضمونها الثقافى والقيمى ، إلى أن تكون عنفاً موجهاً لتراث هذه الأمة ، وهو ما يجعلها محركاً لعنف مضاد ينبع من الفيض الدفاعى الفطرى للأمة . وهكذا تتحول الحملة التى تدعى مواجهة الإرهاب ، إلى سبب مباشر فى تفاقم الظاهرة ، وتزايد حدة العنف والعنف المضاد . وبهذا نسكب على النار جراً من نار .

والغريب أن الحكومة فى بداية مواجهتها لحركات العنف الإسلامى ، كانت تحاول المزايدة على هذه الحركات ، حتى تحولت المواجهة إلى منافسة وتبارز فى التدين . والحقيقة أن هذا لم يكن عملاً إيجابياً ، لأن المزايدة فى التدين ، تعنى المزيد من الطرح الشكلى الظاهرى للدين ، وبالتالي تغذى الفهم المتطرف الشكلاى للدين . ومن خلال المزايدة الدينية ، طرحت الحكومة ما تريد من سياسات تحت شعارات دينية ، فجاءت السياسات منافية لمبادئ الحضارة الإسلامية ، أو على الأقل غريبة عنها . ولذلك سقطت لعبة المزايدة .

وفى مرحلة ثانية ، اتجهت الحكومة إلى وقف عملية المزايدة ، وبدأت فى بث قيم « التسامح » عن طريق فتح الباب تدريجياً للقيم الليبرالية الغربية . وبعد أن كانت السياسات تمرر من خلال شكل تراثى متحفى ، أصبح الاتجاه الراهن يهدف إلى تمرير السياسات تحت شكل غربى سافر ، كنوع من إكمال الحملة على الإرهاب ، وتحفيف منابعه . وكأن النخبة الحاكمة ، اقتنعت بأن

المزيد من التدين وملاحم الخصوصية ، ولو بأسلوب شكلى ، يعطى الشرعية «للعنف» ، ويسحبها من الحكومة .

وبالطبع فإن المرجعية الحضارية للأمة ، هى حائط الصد أمام أى دعوات للشرعية . ولكن الخروج على هذه المرجعية تماماً ، يعد تحولا خطيرا . والغريب أن بعض رموز الثقافة وكتابها جتحووا إلى هذه الرؤية معتبرين المرجعية الحضارية بوصفها منابع الإرهاب التى يجب أن تجف ، ولكن المرجعية الحضارية ، ليست منبع العنف ، بل إن تحجيمها هو سبب العنف ، وفى نفس الوقت فهذه المرجعية هى الحكم الذى يفرز الأصيل من الوافد . ولأن كتاب العلمانية الغربية ، هم ضمن الوافد ، ولأن إحياء المرجعية الحضارية ، سيفرزهم باعتبارهم وكلاء للوافد الدخيل ، لذلك أصبحت حملة الإرهاب ، فرصة لتدمير كل قيمة تحت ساتر وإبل الرصاص . ونسى البعض ، أو الكثيرون ، أن إحياء المرجعية الحضارية ، سيوقف فيض العنف ، ويولد فيض النهضة .

تجفيف منابع التاريخ

إن موقف أى أمة من تاريخها ، يمثل علامة أساسية ، تحدد توقعات المستقبل . فالمستقبل يولد فى الماضى ، وينمو فى الحاضر ، ويتحقق فى المستقبل . لأن التغيرات التى تمر بأى مجتمع ، ليست وليدة اللحظة ، بل هى عملية مستمرة وتدرجية . فالتغير ، ليس على وجه الدقة ، هو تغير الحاكم ، أو تغير قانون ، أو موقف سياسى . لأن التغير الاجتماعى الحضارى ، عملية أكثر تعقيداً ، وتشمل كل التغيرات الصغرى . لذلك فالتغيرات السياسية والاقتصادية ، هى علامات لها دلالتها فى فهم عملية التغير الشامل والتدرجى التى تمر بها المجتمعات . وفى الكثير من الأحيان ، نركز اهتمامنا على التغير السياسى الحادث ، باعتبار أن الأحداث السياسية ، تمثل ما يلفت الانتباه . فالإعلام مثلاً ، يركز على السلوك والحدث السياسى ، أكثر من غيرهما .

لهذا ، فإن ما نلاحظه ، يمثل الأحداث الأعلى صوتاً ، ولكن التغيرات الاجتماعية تبقى بعيدة عن مجال النظر والرؤية ، لأنها جزئية ومرحلية ، وكذلك لأنها أشياء تحدث داخل جماعات بأكملها ، مما يجعل متابعتها أمراً شديداً الصعوبة . ولكن أى باحث مهتم بالمستقبل ، عليه أن يوجه نظره إلى مختلف العناصر المشكلة لحياتنا ، الضمنى منها قبل الظاهر ، والاجتماعى قبل السياسى .

فالتاريخ يحكى قصص الحكام ، ويتجاهل كثيراً قصص الشعوب . ولكن

كل قصة تاريخية تحمل في الواقع قصة شعب ، قبل قصة حاكمه . لهذا فالسياسة هي الرموز التي نستخدمها في التاريخ ، أما الاجتماع والحضارة ، فهما المضامين التي نستخلصها من التاريخ . وعندما ننظر للماضى ، سنجد أن المتاح من كتب تاريخية ، يحكى السياسى أولاً ، ومنه نستنتج الاجتماعى ونفهمه . ولكن عندما نهتم بالمستقبل ، علينا أن نقلب الصورة . فالمستقبل ليس وليد السياسى الحاضر ، ولكنه وليد الاجتماعى المتشكل فى الماضى والحاضر . وحتى نرتب صورة الرؤية المستقبلية ، علينا أن نفهم الوضع السياسى الراهن ، باعتباره إفرازاً لعملية اجتماعية مستمرة ، فإذا أردنا معرفة الوضع السياسى المستقبلى ، فعلياً أن نعود للعملية الاجتماعية التى أفرزت الوضع الراهن ، لتتابع سيرها ثم نحدد توقعاتنا عن إفرازاتها فى المستقبل .

وفيما يخص الوضع السياسى الراهن ، المتميز بإقامة دولة قوية حديثة واقتصاد قوى ، فإن هذا الوضع يمتد إلى بدايات القرن العشرين ، أو ما قبلها ، فتظهر جذوره فى فكرة الدولة الحديثة ، والمعاصرة . تلك الأفكار التى نادى بها بعض المفكرين المتأثرين بالحضارة الغربية ، الأمر الذى أدى إلى زرع بذور هذه الأفكار ، وتجمع نخب من حولها . وتشكل بذلك كيان اجتماعى ملتحق بالغرب ، الحضارة والفكر والقيم .

ومن هذا الكيان الاجتماعى ، تفجر التصور حول الدولة الحديثة . لذلك فإن قادة ثورة يوليو ، أراحوا الاستعمار الذى بنى دولة حديثة تابعة له ، واستولوا على الدولة التى بناها ، وبدءوا فى تحقيق حلم الدولة الحديثة . ونفهم من ذلك أن الكيان الاجتماعى المتغرب ، لم يقم بإنشاء الدولة الحديثة بنفسه ، بل قام بذلك مجموعة من الجناح العسكرى للدولة ، تأثرت بالفكرة ، ورات أنها أحق بقيادة الدولة ، وأنها القادرة على تنفيذ الفكرة . وتبع ذلك تنحى

الكيان الاجتماعى الغربى ، فى فترة عبد الناصر على الأخص ، حيث اتهم هذا الكيان بأنه مخترق من الاستعمار . ومع تهادى الدولة فى طريق الحداثة ، كان من الطبيعى أن تتحالف مع مصدر الحداثة ، فجاءت مرحلة التبعية للغرب ، على يد السادات ، بوصفه صانع الحداثة ، وأيضاً ممولها . وبالتالي دخل الكيان الاجتماعى المتغرب الحلبة مرة أخرى ، بوصفه الوكيل المحلى ، للمشروع الغربى . مما حصر الصراع حول فكرة الحداثة ، لا فى الاستقلال عن الغرب أو التبعية له ، لأن التبعية لصاحب الفكرة ضرورة ، بل حُصر الصراع فى المنافسة بين الدولة كصاحبة للسلطة ومشروع الحداثة معاً ، وبين الوكلاء الغربيين بوصفهم الأداة الحقيقية لنشر المشروع الغربى .

نستنتج من هذا أن موقف الدولة اليوم ، يعود فى جذوره التاريخية ، لموقف النخبة المثقفة عبر تاريخها الماضى ، والممتد لحوالى القرن من الزمان . بهذا المعنى ، فإن النخبة تطرح « التصور » ، ثم تحاول تمهيد المجتمع لتنفيذ هذا التصور ، حتى وإن لم تكن صاحبة السلطة أو صاحبة مبادرة التنفيذ . وهو ما يفسر لنا سر العلاقة الغريبة بين النخبة المثقفة المتغربة ، وحكام ثورة يوليو . فهذه العلاقة تتراوح بين الصدام العنيف ، وتبعية النخبة للسلطة لحد سافر . فمشروع الحداثة محصور تماماً ، بين النخبتين العسكرية والإدارية ، والنخبة المثقفة والشرائح العليا . ومن الواضح أن النخبة العسكرية ، بوصفها قائد النخب الإدارية والفنية للدولة كما تظن ، ترى أن حق الحكم يتركز فى يد الجهاز والقوة الفاعلة فيه ، مما يدفعها إلى مقاومة أى محاولة من النخب المتغربة للسيطرة على الدولة . ويعنى ذلك ضمناً أن الدولة بجناحيها العسكرى والمدنى ، ترى أنها القادرة على تحقيق الحداثة وحماية الوطن ، أما النخب الغريبة ، فتظل متهمة بأن ولاها للخارج . ولهذا تقبل بوصفها نخبة تعمل

لدى جهاز الدولة ، وترفض عندما تصبح نخبة تعمل لمصلحتها ، وترى أنها صاحبة الحق في قيادة الدولة .

تلك المفردات ، تؤكد لنا الأساس الثقافي للواقع السياسى الراهن . وهو ما يدفعنا لفهم ما حدث ويحدث على المستوى الثقافى . فالرموز الثقافية لما سمى بالتنوير والنهضة ، قدمت فكرها على أساس أن الحداثة ، هى الطريق للتقدم ، وهى وسيلة الدخول فى العصر . تلك الأفكار التى وتأسست على يد أحمد لطفى السيد ، أكدت ضمناً على مفهوم شديد الخطورة ، وهو الانقطاع التاريخى .

فالمتصور الثقافى يتركز فى أحد عناصره الهامة ، على تصور التاريخ . فالتاريخ فاعل فى الحاضر والمستقبل من خلال عمليتين هامتين . الأولى : أن كل الميراث التاريخى يتقبل من جيل لآخر ، فى عملية توارث حضارى ، تشكل الوعى الجمعى للأمة . والثانية : أن التاريخ بكل ما فيه فاعل اليوم ، من خلال تصوراتنا عنه ، وما يشاع ويروج بخصوصه . العملية الأولى إذن تلقائية لايتحكم فيها أحد ، والثانية عملية مقصودة وموجهة بقدر أو آخر ، فتصوراتنا عن التاريخ ، هى نتاج ما يكتب ويقال ، ليقدم التاريخ للأجيال ، جيلا بعد الآخر .

لهذا فإن وكلاء الغرب ، طرحوا مشروع الحداثة ، من خلال التركيز على مفهوم تاريخى ضمنى وهو الانقطاع . فالتاريخ الماضى - كما صور - ظلامى ومتدهور ، ولذلك علينا أن نخرج منه وننفصل عنه ، حتى ندخل فى الحداثة والمعاصرة . ومن خلال توسيع الفجوة بين الماضى والحاضر ، طرحت تصورات تجعل الحاضر ثورة ضد التاريخ ، فالتاريخ يحمل التخلف ، والحداثة ثورة على التخلف ، لذلك فالحاضر ثورة ضد الماضى .

ولكن فكرة الانقطاع ضمنية ، أكثر من كونها علنية . بمعنى أن الانقطاع يحتاج لفهمه ، لتبريرات ، تجعل قطع ما هو متصل أمراً ممكناً . والحقيقة أن التبرير جاء أولاً على يد مستشرقين ، ثم أكمل الدور وكلاؤهم المحليون . فتم إعادة قراءة التاريخ ، حتى يبدو وكأنه تاريخ أوروبا إلا قليلاً ، فهو عصور مظلمة إلا قليلاً ، وإقطاع إلا قليلاً . . وهكذا . وهذه الرؤية طرحت الحضارة العربية الإسلامية ، بوصفها الحضارة الغربية إلا قليلاً ، حتى يتسنى من خلال ذلك القفز إلى النقطة الجوهرية ، وهي أهمية إكمال حلقات التاريخ حسب قانونه الغربي ، فإذا كان ماضينا هو ماضى الغرب إلا قليلاً فعلياً أن نجعل مستقبلنا هو مستقبل الغرب ، حتى وإن كان إلا قليلاً أيضاً . وبهذا طرح تصور الدولة الحديثة الذى وصل بنا إلى طرح المشروع الغربى متكاملأً ، من ديمقراطية وليبرالية وسوق حر ، وسيادة نمط الدولة على المجتمع . وإذا كان ما تحقق هو نموذج تابع للغرب ، ولا يستطيع أن ينافس ، فهو أمر مقبول ، أن نصل فى النهاية إلى حدائث إلا قليلاً !!

قراءة التاريخ من قبل النخبة المتغربة حققت الانقطاع التاريخى من خلال إعادة تصور الماضى بصورة غير حقيقية ، ليصبح الحاضر امتداداً لماضى وهمى . فما يحدث الآن من نموذج الدولة الحديثة القوية المشوه ، هو امتداد لأطروحات مثقفى الغرب عبر حوالى قرن من الزمان ، وما يحدث مشوه لأنها دولة حديثة إلا كثيراً ، وقوية إلا كثيراً !! فلا هى امتداد ناجح للماضى ، ولا هى خروج مظفر عن التاريخ .

وبفس المنطق يمكن أن نرى المستقبل . فالنخبة المثقفة المتغربة ، ونحن نقدم على مطلع القرن الحادى والعشرين ، تقدم نموذجاً جديداً للتاريخ ، يتجاوز عملية الانقطاع التاريخى ، ويرسئ قواعد عملية تهذيب منابع

التاريخ . وهى عملية تجرى على قدم وساق ، تحت دعوى تخفيف منابع الإرهاب ، ومنايع التطرف ، والحقيقة أنها تخفيف لمنايع التاريخ نفسه . فما الفرق بين تصور الانقطاع التاريخى ، وتصور تخفيف منابع التاريخ ؟

إن المرحلة الأولى من تغريب مصر ، اعتمدت على طرح تصور عن التاريخ ، يجعل عملية استمراره ، هى بالفعل انقطاعا عنه ، ولكن التاريخ ينتقل لنا من خلال التصور ، ومن خلال التوارث الحضارى للوعى الجمعى . لهذا فإن النخبة المتغربة الآن ، اكتشفت أن كل التصورات التى طرحت من التاريخ ، لم تؤثر على الوعى الجمعى التاريخى . فرغم قرن من التنوير كما يقولون ، مازلتا تراثيين وعروبيين وإسلاميين ، أى ظلاميين كما يظنون ! فرغم قرن من التنوير ، فالأمة مازالت تتعلق بتاريخها المتخلف ، كما يفترضون !

إن الصمود الحضارى للأمة ، يدفع قوى التغريب فى العالمين العربى والإسلامى ، إلى الدخول فى مرحلة تخفيف منابع التاريخ ، أى محاولة إحداث انقطاع وتشويه فى الوعى الجمعى التراثى للأمة . وتلك مرحلة تبلغ من الخطورة شأننا يجعلنا ننادى الأمة أن تستيقظ وتدافع عن نفسها .

ولكن كيف يتم تخفيف منابع التاريخ ؟ من الواضح أن الأطروحات النخبوية المعاصرة ، تحاول أن تمزج مزجاً خبيثاً بين الإرهاب والتراث ، وبين التطرف والتراث . والمقصود هنا ، أن نحمل القيم المتوارثة مسئولية سفك الدماء ، وحالة العنف الراهنة . والهدف من ذلك ، هو تخويف الإنسان العادى من ذلك الشر العنيف الدموى القابح من أعماق تاريخه ووعيه الجمعى ، حتى يحدث الصراع بين الإنسان ووعيه بذاته ، ومن ذلك الصراع تختل عملية التوارث الحضارى وتشكيل الوعى الجمعى .

والغاية النهائية ، هى أن نولد نحن أبناء هذه الأمة تواريخ عن أنفسنا ،

من شأنها لا أن تحقق الانقطاع التاريخي ، بل أن تصل بنا إلى حد العداء التاريخي ، أي نصل للمرحلة التي نعادي فيها ماضينا ، ونحاول أن نبني مستقبلنا على أنقاض الماضي ، فيأتي المستقبل حاملاً في جنياته قوى دافعة لهدم الوعي الحضاري الجمعي للأمة .

فإذا كان تصورنا عن الطرح الثقافي الراهن صحيحاً ، فماذا عن المستقبل السياسي المتوقع كامتداد لهذا الطرح ؟

إن تصور الانقطاع التاريخي أوصلنا لمشروع الحداثة الوافد والمفروض علينا ، وتصور تخفيف منابع التاريخ سيؤدي بالتالي إلى نموذج حداثة معاد للأمة تماماً ، ويحاول أن يحطمها . فما نتوقعه هو ما حدث في تركيا منذ مطلع القرن ، وما حدث في تونس في العقد العاشر من القرن ، مضافاً لهما قوة إضافية ، عندما يحدث ذلك في مصر ، ويختلف أرجاء العالمين العربي والإسلامي .

فالمشروع الثقافي الغربي الراهن سيؤدي إلى أوضاع سياسية تحارب ميراث الأمة بشكل سافر ، الدين واللغة والقيم ، وتحاول أن « تقتل » كل عناصر ومكونات الوعي الجمعي للأمة ، حتى تحقق في النهاية التدمير الشامل المانع لاستمرار وجود الأمة نفسها .

الأمة ضد الأمة

كلما شعرنا بالأزمات المتلاحقة ، كلما كان علينا أن نبحث عن أسباب تلاحق الأزمات ، والأهم أن نبحث عن سبب عدم قدرتنا على تجاوز الأزمات . وببساطة علينا أن نعرف « سر » تأخرنا . ورغم تعدد العناصر ، إلا أن هناك عنصراً رئيسياً ، يفسر - غالباً - موقف الشعوب من التطور ، فيفسر التقدم ، كما يفسر التأخر . وهذا العنصر الرئيسى هو الإرادة ، وهو جملة من العناصر المتشابكة معاً . فالإرادة تصف جملة الدوافع الإيجابية ، بكل ما لها من مبررات عقلية ، وشحنات وجدانية ، مكونة في النهاية ، لفعل خلاق إيجابى ، له القدرة على تجاوز الواقع الراهن . فالصمود والتحدى ، عنصران للإرادة ، ولكن اكتمال الإرادة يتحقق بوضوح التوجه والغاية ، وتوفر الدافع اللازم للتحرك الفعال من أجل تحقيق الغاية ، وكذلك توفر الرؤية الفكرية التى تحدد آليات التحرك ومفرداته ومفاهيمه ونصوباته .

فهل نحن أمة تملك إرادتها ؟ الواقع أننا نعانى بالفعل من عجز الإرادة ، لأسباب عديدة ، مما جعلنا نفتقد للأساسيات الأولية المكونة للإرادة . فحتى تملك « إرادة » لتحقيق أهداف عظمى ، عليك أولاً أن تملك الثقة بالنفس . فعندما يتصور شخص ما ، أنه « غير قادر » على مواجهة التحديات ، فإنه بالتالى سوف يستسلم لتلك التحديات .

والثقة بالنفس ، ليست شعاراً ، أو مجرد حالة وجدانية ، بل هى اقتناعات

أصيلة . والثقة توجد من عناصر هامة ، فهي تعنى الاعتقاد بأن لدى الشخص ما يجعله قادراً على تحقيق ما يريد ، أى أنه يملك الإمكانيات والاستعدادات . وكذلك فإن الثقة بالنفس تتأكد من خلال اقتناع الشخص بأن ماله من جهد ، وقدرة على الكفاح ، يمكنه من توظيف إمكانياته لتحقيق أهدافه .

والثقة بالنفس ، لا يمكن إلا أن تؤسس على قبول الذات . والقبول - فى صورتنا - غير الغرور ، وغير التقليل من أهمية الذات . بمعنى أنه ليس مديحاً للذات ، ولا ذمّاً لها . والقبول هو الأساس الموضوعى الإنسانى لموقف الشخص من نفسه . فهو يعنى تقبل الذات كما هى ، بكل السلبيات والإيجابيات ، أى أن القبول يفترض ضمناً أن الإنسان ليس خيراً ولا شراً ، ولكنه جملة من العناصر ذات الأثر المتباين . وإذا تقبل الإنسان نفسه كما هى ، عرف أنه يملك الإيجابيات المؤدية للتقدم ، وعرف أيضاً أن لديه سلبيات ، عليه أن يتعايش معها ، وأن يعيد توظيفها ؛ ليصبح أثرها السلبى فى أدنى صورة .

ومن « القبول » تتكون الأسس العقلانية السليمة للثقة بالنفس ، وبالتالي للإرادة لأنها تؤكد على طبيعة « الإنسانى » ، التى لا يمكن وصفها « بالكمال » ، كما لا يجوز تصورها على أنها « انحطاط » . وإذا كان التركيب الإنسانى ، على هذه الدرجة من التعقيد ، فإنه بالتالى خليق بتحقيق التقدم والتأخر ، كل حسب توظيف الإمكانيات وتوجهها ، والإرادة المصاحبة لذلك .

إذن الشرط الإنسانى الأول الذى هو القبول شرط يعارض كل التوجهات العنصرية ، بكل ما فيها من تشويه للإنسان . فكل « إنسان » يملك شروط تقدمه وتأخره ، وبالتالى فإن أفعاله منها الإيجابى والسلبى . فلا يمكن أن

نميز إنساناً عن آخر ، بل علينا أن ندرس حالة « الإنسان » لنعرف مدى قبوله لذاته ، وثقته بنفسه ، وامتلاكه لإرادته ، ونسأل في النهاية عن اتجاه أفعاله . وبهذا ، سنجد إنساناً يملك إرادته ويحقق الأفضل ، فنعرف أنه في حالة « تقدم » ، وآخر تنهار إرادته ، ونعرف أنه في حالة « تأخر » . على ذلك ننصوّر أن كل إنسان يمكن أن يمر بحالة التقدم وحالة التأخر ، كمرحلتين في حياته . فلا يجوز أن نصف إنساناً بأنه متأخر بالفطرة ، أو متقدم بالفطرة .

وما ينطبق على الإنسان ، هو نفسه ما ينطبق على الشعوب . فالشعوب تحتاج لشرط « القبول » ، أى أن تتقبل ذاتها بكل ما فيها ، ثم تكتشف جوانب « الذات الحضارية » ، فتعرف مكان القوة ، ومناطق الضعف . ومن خلال الثقة بالنفس ، يتحقق للشعب ثقته في قدرته على تحقيق إنجازاته على أرض الواقع ، وأيضاً قدرته على تجاوز تأثير سلبياته . ومن هنا تتكون « إرادة الأمة » ، المحققة للنهضة ، اعتماداً على عنصرين ، عنصر الرؤية العقلانية الكاشفة لإنسان هذه الأمة ، دون مديح أو ذم ، وعنصر الدافع الوجدانى ، المحقق للثقة والرغبة ، والمشكل للدافع والحماس ، الذى يجعل الجهد متكافئاً مع الرؤية العقلانية ، ومحققاً لإنهاض كوامن التميز داخل الأمة . فالرؤية العقلانية الصادقة للذات الحضارية هى الوسيلة لاكتشاف ما بداخلنا من قيم ومبادئ ، وما بداخلنا من ضعف ، وعندما تتجمع القيم المتميزة مع الرغبة في النهوض ، تبدأ عملية التجديد ، وتدخل في مرحلة النهضة .

تلك هى حالة تكون إرادة الأمة الناهضة ، فما هى الحالة الدافعة للتأخر؟ ! نظن أن التأخر يبدأ من خلال الرؤية والدافع الوجدانى معاً ، ويظهر في حالة « مديح الذات » كما يظهر في حالة « ذم الذات » والأولى تصف الغرب الآن ، والثانية تصف العالمين العربى والإسلامى في اللحظة الراهنة .

فالعرب يفتال بها أنجز ، وهو كثير ، ولكن الرؤية التى تقوم على أساس تأليه الذات ، هى رؤية متميزة ، لا تؤدى إلى القبول ، بل إلى الغرور . والغرب الآن يرى إيجابياته أكثر من سلبياته ، ويتصور نفسه متميزاً عن شعوب العالم ، فتسود فيه الرؤية العنصرية ، وهى أصيلة لديه . وعندما يتصور شعب أنه متقدم بالضرورة ، هنا تختل إرادته ، فلا يعى سلبياته ، فيعرض نفسه للتأخر ، وضياح ماحقه بالفعل .

أما نحن ، أبناء الأمتين العربية والإسلامية ، فنعيش حالة من ذم الذات ، وفى نفس الوقت ، نعيش حالة من الإطراء على الذات . وهو وضع معقد ، بسبب تاريخنا الممتد . فنحن نرى واقعنا الحالى ، بصورة سوداء ، ترى السلبيات دون الإيجابيات . ولكننا مع ذلك ، لا ننسى تمجيد ماضينا ، بما فيه من إنجاز أسطورى ، فرعونى وإسلامى . ويصبح التمجيد للماضى ، والهجوم على الحاضر ، وربما المستقبل أيضاً .

وما نحن فيه الآن بعيد عن القبول ، كفعل عقلى يميز لطبيعة الأمة ، ومتفهم لمكوناتها . فالرؤية السائدة لدينا الآن ، تصور حالتنا وكأن كل الإيجابيات قد ماتت مع التاريخ ، ولم تبق إلا السلبيات . مما يدفعنا إلى «رفض الذات» ، وتصور أنفسنا بوصفنا العائق أمام تقدمنا ، أى تصبح الأمة ضد نفسها ، فيما يجرمها من التقدم هو كونها ذاتها ، ولذلك يصبح التقدم رهناً بقدرة الأمة على التخلص من ذاتها ، وتقمص ذات الآخر المتقدم ، حتى تتقدم مثله .

وهذه الرؤية العقلية ، مولدة لحالة وجدانية ، أقل ماتوصف به أنها حالة يأس وإحباط ، وهى فى الواقع تتجاوز ذلك ، لتصبح حالة وجدانية أقرب إلى «الميل الانتحارية» . لأن نظرنا لذاتنا ، وللآخرين ، عنصرية ، وعنصريتها

ليست موجهة « للأخر » كما في الغرب ، بل موجهة للذات نفسها . أى أننا أعداء أنفسنا . تلك هى المأساة .

فكيف نتقدم ١٩ في الحال الراهن ، لن نتقدم ، إلا بالتخلص من الرؤية العقلية التى سيطرت على أذهاننا ، لتحل محلها رؤية عقلية أخرى صادقة ، تقوم على « تقبل الذات الحضارية » للأمة ، رؤية لاتعرف مدح الذات ولا ذمها ، بل تؤسس على التصور الإنسانى الفطرى . وحتى تتغير الرؤية ، لا نحتاج فقط إلى عمل ثقافى ، بل نحتاج لخوض معركة سياسية وحضارية شاملة ١٩ نعم معركة !

إن وقائع التاريخ الحزين ، تؤكد أن الرؤية العنصرية التى أثارها الغرب عنا ، هى نفس الرؤية التى روجها وكلاء الغرب المحليون ، والتى نتج عنها فى النهاية تشوه صورة الذات إلى هذا الحد . فوكلاء الغرب الثقافيون على وجه الخصوص ، أكدوا لنا أن تراثنا متخلف ، فهو شمولى ، وشخصيتنا خاضعة لا تعرف إلا المذلة ، وتقاليدها هى السبب الحقيقى الذى أدى إلى تعطل محاولات التنمية ، فأى مصير يريده لنا هؤلاء الوكلاء ١٩

والأمر لم يعد وجهة نظر تحاول فرض نفسها علينا ، ولا هى فقط استعمار عقلى ، بل الأمر وصل إلى تشوه حقيقى لتصورنا عن أنفسنا ، تشوه تجاوز عقول المتغربين ، والمغتربين ، إلى عقول البسطاء أنفسهم ، بل وإلى عقول المؤمنين بذواتهم . نعم فحتى المتقبلين للذات الحضارية للأمة ، طال تفكيرهم التشوهات المسمومة عن الذات .

وأصبح لزاماً علينا ، أن نعيد اكتشاف ذاتنا ، اكتشاف مانع لكراهية الذات ، ومانع أيضاً لتمجيد الذات . وحتى يتسنى لنا ذلك ، يجب أن نبداً من مسلمات تميزنا الحضارى ، واختلافنا عن الآخر ، فقوتنا قد تكون ضعفه ،

وضعفه ربها يكون قوتنا . لذلك نحتاج لمعيارنا الخاص في تقييم ذاتنا ، لنحدد مصادر القوة ، ونقاط الضعف ، فنعظم الأولى ، ونحجم الثانية . ومعيارنا الخاص ، ليس إلا الثابت في عقيدة الأمة ، أى القيم الأصيلة المتوارثة ، والمكونة للأمة ومحددة لذاتها . فإذا اكتشفنا قيمنا ، حددنا بذلك « الثابت » في أمتنا . ومن خلاله نستطيع تقييم الماضى والحاضر ، والأهم أننا سنتمكن من تجديد أنفسنا لتحقيق النهضة .

وحتى لا تكون الأمة ضد نفسها ، علينا أن نعى تماماً ، أن القيم السوافة مؤدية بالضرورة لتلك الحالة من عداء الذات ، مما يعنى أن التخلص من هذه القيم شرط أساسى للنهضة . حيث نحتاج إلى فرض « مقياسنا » الحضارى ، ونزع « مقياس » الآخر ، لأن الآخر مولد للعنصرية الموجهة للذات . ومن المهم أن نؤكد أن العودة لمقياس ومعيار حضارتنا ، لايجب أن يكون مولداً للعنصرية الموجهة للآخر . فالمبدأ الأساس ، المحقق لقيم حضارتنا ، أن لكل شعب قيمه فى حد ذاته ، وكل حضارة نافعة لأهلها ، ومفيدة للآخرين ليتعلموا منها ما يساعد على تجديد حضارتهم .

الإبادة الحضارية

لقد أصبحت تحديات نهاية القرن العشرين ، من نوع خاص ، يتميز بكونها تحديات سافرة وغير منظورة في آن واحد . فهي تحديات سافرة ، في نظر طليعة هذه الأمة ، القدرة على فهم دلالات ما يحدث . وهي تحديات غير منظورة ، لأنها في وعى الجباهير ، ليست عداء واضحاً ، يمكن أن تعرف حدوده وفاعله . ولذلك اختلطت الأمور لدرجة يصعب معها تحرير عناصر المعركة ، ومعرفة الجاني من المجنى عليه .

فبعد سنوات طويلة من التحدى الثقافى ، تشوه وعى الأمة ، إلى حدود خطيرة . فالتحدى الخارجى ، واجه واقع الأمة ، وأشعرها بتخلفها ، مما جعلها تتجه إلى نقد الذات وجلدها . ونقد الذات المبالغ فيه ، والذي يؤدي إلى نزع الثقة بالنفس ، وهزيمة الإرادة ، كان المدخل الحقيقى لعملية استعمار العقل والهوية . فللقذبات واضحاً ، أن الاستعمار العسكرى ، والهيمنة السياسية والاقتصادية السافرة ، ليساهما الطريق للوصول إلى الهدف الحقيقى للسياسات الاستعمارية الغربية . وتأكد من أدبيات الحركة السياسية الغربية ، أنها تحاول خلق توابيع لها ، توابيع تملك إرادة أن « تتبع » الغرب باختيارها .

فإذا كانت حالة الضعف الداخلى قد مهدت الأرض ، فإن توجهات الغرب نحو ما يسمى بالكوكبة أصبحت الفعل المخطط لاستعمار عقل الأمة ووجدانها . فالدول الغربية تسعى الآن إلى إقامة مجتمع دولى أحادى الاتجاه ،

لا يعرف التميزتات ، إلا المتخفى الشكلى منها . والفكرة من ذلك أن سيادة نمط الحياة الغربى تؤدى بالضرورة إلى عالم تحكمه نفس المعايير ، مما يسمح للغرب بتولى القيادة الدولية ، فى مناخ متجانس من الأفكار والسلوك . وتجانس المعايير الحاكمة لسلوك البشر فى كل أرجاء العالم ، يحقق عملية التتميط ، التى من شأنها إتاحة الفرصة للسيطرة على سلوك كل فرد فى أى ركن من أركان العالم .

لهذا وصلنا إلى مرحلة معقدة فى صراع البشرية ، فالقيم أصبحت فى بؤرة الصراع ، لأن استمرار الرأسمالية الغربية يحتاج اليوم إلى التحكم فى سلوك كل فرد على هذا الكوكب . فاختلف سلوك الشعوب والأمم وتوجهاتهم من شأنه خلق أنماط متباينة ، لها أهداف مغايرة ، وهو ما يفضى فى النهاية إلى نمط عالمى غير متجانس ، ولا يسمح بإمداد الآلة الرأسمالية فى العديد من الدول .

والفكرة فى حد ذاتها شديدة الغرابة ، فلماذا يريد الغرب تنميط كل شعوب العالم على قيمه ومعايره ؟ ولماذا لا يسمح بالاختلاف ؟ وكيف يفترض التجانس العالمى ؟

إن العناصر الدافعة لهذه الهيمنة الحضارية عديدة ، ومنها الدوافع الخاصة بالمصلحة وتلك الخاصة بالمضمون والمعنى . وفيما يخص المصلحة ، يظهر أن الرأسمالية العالمية ، عندما تجدد نفسها تحتاج دائماً إلى دماء جديدة ، لا تجدها إلا فى شعوب العالم غير الغربى . فهى تحتاج إلى أيدي عاملة ، وشركات عابرة للقومية ، وسوق لتوزيع المنتجات . لذلك فالآلة المنتجة للرأسمالية تحتاج إلى قواعد للإنتاج والاستهلاك تمتد إلى كل أرجاء العالم . وحتى يتسنى ذلك ، تحتاج هذه الآلة إلى قوانين متشابهة فى مجال الاستثمار ، وحدود مفتوحة طبقاً للمصالح الخاصة بقيادة الرأسمالية الغربية ، وأخيراً تحتاج إلى سوق

للمنتجات ، في كل دول العالم ، يحكمها نفس المنطق الاستهلاكي . أى أن
الرأسمالية العالمية تحتاج إلى « نمط استهلاك » واحد في كل دول العالم ، حتى
يتلاءم مع « نمط الإنتاج » الذى تم توحيد .

وتوحيد نمطى الاستهلاك والإنتاج ، أدى إلى تصور هام ، عن توحيد نمط
الحياة . وعندما نصل إلى هذا النمط ، فإن ما يطرح يصبح توحيداً للنمط
الحضارى ، بكل ما يشمله من قيم ومبادئ وأفكار .

وعلى المستوى الخاص بالمضمون والمعنى ، فإن الغرب أصبح يرى أنه
صاحب رسالة عالمية ، لذلك فإنه يعتقد أن نمط حياته من الرقى ، بحيث
يفرضه على الآخرين . ويحقق بذلك الأهمية الغربية التى هى أحد ملامح
الحضارة ، وغاياتها النهائية . وتوحيد وسيادة القيم الغربية ، كمرجعية
لمختلف دول العالم ينقلاننا إلى مستوى آخر من المصلحة . لأن ذلك يؤدي
بالضرورة إلى نمط سياسى موحد ، نمط الديمقراطية الليبرالية . وهو ما
يسمح للغرب بفرض مظلة تأثيره السياسى على جميع دول العالم . ويجعل
القوى الحاكمة في هذه الدول تابعة له بالضرورة ، من حيث أنها « مقلد »
للمرجع ، وهو الغرب .

تلك الأفكار تتجمع في النهاية لصياغة عملية تدويل الحضارة . وهى في
جوهرها عملية إبادة الحضارات غير الغربية . وفكرة الإبادة ذات جذور
واضحة في التفكير الغربى . فعملية الاستعمار كان بها قدر من الإبادة ،
ومعاملة شعوب العالم كعبيد ، ونهب ثروات البلاد المستعمرة ، كلها أشكال
ودرجات من الإبادة .

كذلك فإن الإبادة كفعل دموى غير إنسانى ، وجدت طريقها في المنظومة
الغربية ، بشكل سافر ، لا يتقصه ألفجور . فمنذ العصور الوسطى تصور

الغرب الأجناس الأخرى بأنها أقل « قيمة » على معيار الإنسانية ، وتأكد ذلك بالفكر البيولوجي الدارويني ، والنزعة المادية في التفكير . فأصبح للبشرية أنواع وأصناف ، ليست دليلاً على التنوع والاختلاف ، كما في مفهومنا العربي الإسلامي ، بل دليل على أن الناس خلقت على درجات من الإنسانية غير متساوية . لذلك ، هناك جنس يقود ، وجنس يتبع ويستعيد . وارتكب الغرب العديد من المذابح ، تحت هذه الشعارات السادية ، مثل القضاء على السكان الأصليين في العديد من المناطق والقارات ، وكما حدث مع الهنود الحمر في أمريكا .

وكذلك فإن فكرة قيام دولة إسرائيل الاستيطانية ، هي نموذج متجدد ومستمر للفكر الغربي العنصري . لأن الغرب رأى أن فلسطين « أرض بلا شعب » . وذلك يكشف مدى العجرفة الغربية التي ترى أمامها الأرض وما فيها باعتبارها مصادر نافعة ، لا يجوز أن يستفيد منها إلا الإنسان الغربي ، فتصبح متاحة له ، أما البشر فهم كم مهممل ، ومن درجة تطويرية وإنسانية أقل . ويتم « استئصال » الآخر ، ومن ثم « استئصال » إبادته .

والغرب في ذلك ، يؤكد على أن تفوقه كبشر عن غيره ، قاعدة ثابتة ، فما حدث في البوسنة والهرسك يؤكد أن التفكير الغربي ، مازال يؤكد عنصريته بدرجة تفوق الخيال . لأن الصراع بين الصرب والبوسنيين ، صراع بين أعراق من نفس الجنس إن صح التعبير . فالإبادة هنا موجهة إلى فصيل وفرع من نفس الأصل ، ولكنه « فصيل » مختلف دينياً ، وهذا في حد ذاته مبرر للإبادة . فهل أدى اختلاف الدين إلى تقليل درجة إنسانية الإنسان ، فأصبح مباحاً ؟ نعم ، لأن الغرب يرى أن وجود دول داخل نطاقه ، تدين بالإسلام ، يعني اختلافاً غير مسموح به . ولأن الأوروبي الشرقي المسيحي يدخل ضمن

مرتبة السادة البيولوجية ، والأودوى الشرقى المسلم ، خرج من هذه المرتبة بإسلامه ، لذلك أصبح من حق الأول ، إبادة الثانى .

تلك هى منظومة الإيادة ، تبرها المصالح ، وفرض الهيمنة ، وتغذيها عنصرية الغرب . ومن هذه المنظومة ، تخرج فكرة « الاستحلال » جليلة فى وجدان الغرب . لأن عمليات الإيادة ، بدرجاتها المختلفة ، تتم من خلال مبررات « تستحل » الآخر ، وتصور دمه أو عرضه أو عقله أو دينه بأنه مستباح لأنه غريب أو متخلف أو معادٍ أو عدو السامية . وما يتم وصمه بالسلبية ، يستحل من قبل الغرب ، لأن الأخير هو حامل رسالة البشرية ، سواء الساموية أو غير الساموية . ولهذا لا تختلف كثيراً ، النزعات الاستعمارية للقوى العلمانية الغربية ، عن القوى المسيحية الغربية ، والفرق الحقيقى الملاحظ ، هو فرق فى درجة الاستحلال ، وهو نتاج فرق فى درجة « الممكن » ودرجة « المبرر » .

فمسلمو البوسنة ، كانوا هدفاً للإيادة الجسدية ، لأن ذلك ممكن ، أما مسلمو العالم ، والعرب منهم ، فإبادتهم الجسدية غير ممكنة ، وهى أيضاً غير مبررة ، لهذا يتعرض العالمان العربى والإسلامى ، للإيادة الحضارية ، فهى « ممكنة » و« مبررة » . ممكنة فى نظر الغرب من خلال قدرتها المتصورة على زرع قيصة فى أرضنا من خلال وكلائه ، ومبررة لأنها تقدم للشعوب الغربية ، باعتبارها رسالة الغرب الحضارية .

فالغرب « يستحل » عقول البعض ، وأجساد البعض ، وإنسانية الجميع . وفكرة « الاستحلال » فى الفكر الغربى نتاج نظريته البيولوجية التى تجعل التقدم والخير وغيرهما من نصيب نوع بيولوجى دون الآخر ، فتصبح القيادة ملك الغرب ، لأنه كذلك . فالنظرية العنصرية ، تبنى أساساً على مطلق غير قابل

للتغيير ، يصنف الشعوب ، فيحدد مصيرها ، فيستحلها الغرب ، طبقاً
للممكن والمبرر .

لهذا علينا مواجهة الهجمة الغربية من خلال فهم هذه الظاهرة ، أى عملية
الإبادة ، من خلال الاستحلال ، على أساس العنصرية ، تلك هى العناصر
الدافعة لأكبر عملية يشهدها العالم ، من الإبادة الجماعية ، بل الإبادة
الكوكبية ، والتى تهدف إلى دخول القرن الواحد والعشرين ، والعالم تحكمه
حضارة واحدة ، فتدخل كل الحضارات الأخرى إلى متحف التاريخ .

وهذا التصور يبنى أساساً ، على إمكانية مفترضة ، لإعادة تنميطة
الإنسان ، بوصفه متلقياً سلبياً ، وصفحة بيضاء ، ومادة قابلة للمعالجة ، مما
يسمح بفرض قيم ومبادئ ومدرجات على أى إنسان ، فتم له عملية « غسل
مخ » ، ثم يعاد تنميطة أى يوضع له « برنامج » جديد ، وكأنه حاسب آلى ،
مما يسمح بالسيطرة عليه . فىأتى سلوكه مطابقاً للبرنامج لا يخرج عنه . ولهذا
فإن أى تطوير جديد ، لن يحدث إلا بالتعديل فى البرنامج ، ولن يعدله إلا
صانعه .

فهل هذا التصور مقنع ؟! نعم إنه كذلك بالفعل ، فالنخبة المثقفة المتغربة
فى بلاد العرب صورة طبق الأصل من نموذج الإبادة الحضارية . فهى أولاً
نخبة تم استحلال عقلها ، من خلال مبدأ نشر الإشعاع الغربى الإنسانى ،
فتم تنميطةا ، فأصبحت لا تأتى بالجديد أبداً ، إلا ما نقلته عن الغرب .
وعندما يتصارع الغربيون حول بعض الأفكار ، يفعل وكلاؤهم نفس الشيء
وعندما تظهر « موضة » فكرية جديدة فى الغرب ، يتسابق وكلاؤهم على
نقلها .

والأغرب من ذلك ، عندما يؤكد الغرب تفوقه الثقافى ، ومدى تطور

ثقافته ، للدرجة التى تبيع « استحلالات » ثقافتنا « المتخلفة » لزرع ثقافة الغرب ، فإن وكلاء الغرب الثقافيين يفعلون نفس الشيء . فالنخبة المثقفة فى بلاد العرب ، وأمة المسلمين ، قد « استحللت » قيمنا وثقافتنا ، وأصبحت تقوم بدور وكيل العنصرية الذى يدمر ذاته من أجل ذات الآخرين . وبهذا لم يحصل الغرب على التبرير فقط ، بل والإمكانية أيضاً ، والأهم من ذلك أنه وجد وكلاء يقومون بالعملية نفسها ، فتأتى الإبادة الحضارية ، على أيدي أبناء الحضارة أنفسهم ، فيزرع بذلك الفتنة بين أبناء الأمة . نعم لقد زرع الفتنة فى أمتنا ، عندما استحل عقولنا وهويتنا ، ووجد من بيننا وكلاء له ، يقومون « بالاستحلال » و « الإبادة » .

الحدائثة ... موت أمة

لكل أمة ملامحها الخاصة ، وهى جملة ما يميزها ، من قيم وأفكار ، وأيضاً جملة ما يخرج منها من أنماط وتكوينات . تلك العناصر مجتمعة - وغيرها - هى ما يشكل تميز الأمم عن بعضها البعض ، ويفرق بينها ، ويجعل لكل منها إنجازها الخاص . وكيان الأمة - على هذا النحو - هو وعيها الجمعى ، فهو حاضر بداخلها ، تتعايش معه ، وتنظم حياتها من خلاله . والأقرب للتوقع أن نتصور الأمة بوصفها صورة فى الذهن ، وتفضيلاً وجدانياً وواقعياً معيشاً . وبالتالى ، فإن الأمة ككيان اجتماعى حضارى توجد دائماً ، وليست فكرة نحاول الوصول لها ، أو حقيقة نبحث عنها . فالأمة لا توجد فى الماضى فقط ، بل هى حاضرة دائماً ، ولذلك فهى كيان ورؤى موجودة الآن ، كما كانت موجودة فى الماضى ، وستبقى كذلك فى المستقبل .

مع هذا ، فإن وجود الأمة يصبح أحياناً وجوداً مشكوكاً فيه . فعندما تمر الأمة بالمحن ، وتتكاثر عليها المصاعب والأزمات ، وعندما يصاب وعيها بالتشويش ، عندئذ يصبح كيان الأمة المعرفى والمعنوى والمادى ، مغطىً بجبل من التصورات الخاطئة ، والأزمات المعيرة . وتراجع الصورة فى أذهان الكثيرين ، حتى تصل لمرحلة تصبح فيها صورة الأمة محل تساؤل وبحث وخلاف . وفى هذا المرحلة نمر بإعادة اكتشاف الذات ، وتطرح تصورات كثيرة عن الذات ، لدرجة تصل بنا إلى فقدان الأسس التاريخية والموضوعية لكيان الأمة .

فبسبب تدهور أحوال الأمة في القرن الثامن عشر ، تزايدت تحديات الداخل والخارج . فمن هجوم خارجي بالعسكر ، والقوة الاقتصادية ، ثم بالأفكار ، ومن تراجع داخلي ، وتدهور في القيم ، وتأخر في الأداء ، ونضوب في الإنجاز ، من هذه جميعاً بدأ السؤال عن مستقبل الوطن ، وطريق التقدم . ومع تزايد الأسئلة ، وتراجع الوعي نسبياً ، أصبحت الأمة نفسها محل شك .

وعلى المستوى الثقافي خرجت المادة المكتوبة مظلمة بالغموض ومتردة ، ومتشككة . ووصلنا للمرحلة التي يميزها أننا لا نعرف أنفسنا ، وتلك هي قمة أزمتنا . فمن أطروحات تتجاوز أهمية معرفة الذات ، إلى أخرى لا ترى الذات إلا قابعة في أعماق التاريخ ، تفجرت حرب التاريخ والوعي ، وأصبح السجال الدائر الآن ، هو حرب حول الهوية . يرى البعض أن الهوية هي نموذج حدث في الماضي ، ولن تعود إلا لإعادة ما حدث في الماضي كما هو . وآخرون يرون أن الهوية هي من صنائع الزمن ، وللعصر هويته التي يجب أن نتبناها . فإذا كان الفريق الأول يحتّم بالتاريخ أو إحدى فتراته ، فالفريق الثاني يؤكد على زوال التاريخ بكل فتراته ، وأهمية تجاوز التاريخ جملة ، للدخول في العصر .

وتهمل الرؤية الثقافية قانون التاريخ نفسه وآليات تطوره ، لأنها جميعاً تقف عند فعل الانقطاع التاريخي ، دون أن تفهمه أو تفسره . فالحاصل لدينا أننا نمر بانقطاع تاريخي ، فما كان في الماضي لم يعد حاضراً الآن بنفس ملامحه وقмасه . وكان الأمة نفسها قد أصبحت فعلاً ماضياً ، فهي غير حاضرة الآن بدرجة تسمح برؤيتها بوضوح . والانقطاع هنا يتحقق مجازاً فالتشكيلات الاجتماعية أصابها التغير ، والقيم مرت بمرحلة تقلب وديا انقلاب ، والنظم تبدلت تبديلاً جذرياً ، وكل ذلك معاً جعل صورة الماضي غير ممتدة امتداداً

طبيعياً في الحاضر ، وبذلك يتحقق الانقطاع مجازاً . فالانقطاع التاريخي ، يرمز إلى انقطاع مسار الحركة والتطور ، بدرجة كبيرة وفارقة ، تجعل الحاضر ليس امتداداً للماضي ، بل حالة فُرضت كانقطاع عن الماضي .

وفي الحالتين العربية والإسلامية ، فإن الانقطاع حدث مع فرض نموذج الحداثة ، أي مع استيراد نموذج حياتي من الغرب ، تم إدخاله تدريجياً وتطبيقه على الواقع المعيش . لذلك فنموذج الحداثة هنا هو نتاج تواريخ أخرى ، ثم تم فرضه على تاريخنا دون أن يكون نتاجاً له . لذلك يصبح ماضينا هو فعل مستمر لنموذج ، تم إيقافه أو إلغاؤه تدريجياً لصالح نموذج وافد ، ويصبح الانقطاع هو انقطاع استمرار عملية تطور النموذج العربي الإسلامي ، لصالح فرض نموذج آخر ، أخذ كنموذج سابق التجهيز ، ثم تطويره داخل تاريخ آخر .

وأمام هذا الموقف التاريخي ، يحاول وكلاء النموذج الغربي إعادة اكتشاف التاريخ ، تاريخنا العربي الإسلامي ، في محاولة لصياغة تاريخ آخر ، يجعل الماضي المغاير والمفارق ، ما هو إلا جذور للحاضر الغريب والدخيل . فيتم بذلك قراءة التاريخ بوصفه مبرراً للحاضر ، حتى يصبح الحاضر إفرازا طبيعياً للماضي ، ويتم ذلك من خلال التأكيد على عالمية التاريخ نفسه ، وأنه تاريخ واحد للبشرية . وبهذا يتم استيراد التاريخ الغربي ، وقراءة التاريخ العربي من خلاله ، حتى يصبح الماضي مماثلاً في المعنى والدلالة بيننا وبينهم . ولذلك توصف عصور الازدهار العربي الإسلامي ، بأنها العصور الوسطى المظلمة بالضرورة ، والتي لا يتتج عنها إلا عصر التنوير ، الذي تأخر لدينا ، وهذا سر تخلفنا . والمعنى الضمني في هذا أن التاريخ هو فعل تطوري يتجه في النهاية إلى العلمانية والحداثة ومابعدهما ، ولهذا فما حدث في الغرب سيحدث

عندنا . ولكن الواقع يؤكد أن التنوير يتأخر ، ولا يكسب أى أرضية ، وكان قانون التاريخ غير فاعل عندنا ، وهو الأمر الذى جعل وكلاء النموذج الغربى يؤكدون على أن القوى الظلامية فى وطننا هى السبب فى إيقاف مسار التاريخ . ولذلك فالعصور الوسطى لدينا ممتدة لدرجة جعلت لها وكلاء فى الحاضر ، يوقفون عجلة التاريخ ، ويعيقون تقدم العلمانية والحداثة ، وهى رؤية تؤكد بالضرورة أن فى كياننا شيئا متخلفا ومركزيا ومؤثرا ، لذلك فاحتمال تقدمنا أقل من احتمالات التقدم لدى الآخرين ، خاصة الغرب . وبذلك يكون الغرب أكثر استعدادا للتقدم ، ونحن أقل منه استعداداً ، وهو معنى عنصرى بلا شك ، وموجه نحو ذاتنا ، من أبناء منا ، هم وكلاء للآخرين .

على الجانب الآخر ، يقف أتباع التراث ، ليواجهوا الانقطاع التاريخى ، مؤكدين أنه خروج على التاريخ ، وخروج على الدين والعقيدة . ويتم تفسير الانقطاع بأنه ضلال ، فالأمة ضلت طريقها ، وخرجت عن إيمانها . لذلك فهى تتعرض للأزمات والمشاكل . وتلاحقها الأحداث الجسام ، لأنها خرجت عن دينها . والحل الطبيعى فى هذه الحالة ، هو « العودة » . العودة للدين ، هى سبيل الخروج من الضلال ، وفيها ومنها تعود القيم الأصيلة ، والأخلاق الحميدة . وبها يرفع الله غضبه ، وتزول المشكلات والأزمات . وفعل « العودة » ، يفسر الانقطاع التاريخى ، بوصفه « خروجاً » عن الأمة ، وديارها ، خروجاً رمزياً ، ولكنه خروج كامل ، يتبعه بالضرورة عودة إلى الأمة وديارها . و« العودة » تتجه نحو الماضى ، بثوابته وإنجازاته ، وتحاول أن تستخرج من الماضى صورة مثالية تمثل الأمة ، وتشمل تحققها الكامل . وبالتالي تكون العودة إلى ذلك الماضى ، فى إحدى فتراته التى تتصف بالمثالية والكمال . ولكن العودة للماضى رمزية ، لأنه لم يعد موجوداً . والتصور المطروح يؤكد على

أهمية إعادة صورة الماضى المختارة ، وتكوينها من جديد ، وإعادة إنتاجها .
ومعها ستعود الأمة والقيم والمبادئ والدين . فيحدث اتصال تاريخى مرة
أخرى ، ويتم الانقطاع عن الانقطاع التاريخى ، فيوصل التاريخ رمزياً ، ثم
يسير مرة أخرى إلى الأمام ، ويعود للتطور فى مراحل وحلقات .

وفى رأينا ، أن تصور وكلاء الغرب يشوه التاريخ وقانونه ، ويؤثر تأثيراً
سلبياً على مقولة الأمة نفسها ، لأنه يعث بكيانها وجودها . فتصور النخب
الغربية للانقطاع التاريخى يجعله ضمناً أمراً مرغوباً ، بل هو بادرة التقدم ،
فلأننا انقطعنا عن تاريخنا المظلم لذلك فإن التقدم محتمل . والمشكلة الوحيدة
فى تصور هذه الفئة تكمن فى استمرار قوى الظلام ، أى استمرار جزء لم تنقطع
عنه . والحل الأخير سيكون بالتالى فى الانقطاع الكامل ، والذي لا يعنى سوى
الخروج عن التاريخ تماماً ، وضياع وجود الأمة نهائياً ، وهى فكرة مستحيلة ،
وفى نفس الوقت مدمرة .

أما مشكلة الرؤى التراثية فليست فى رؤيتها ، لأن الرؤية صحيحة ، فهناك
خروج ما من ثوابت الأمة وملاحظها . ولكن الأفكار الماضوية ، والخاصة
بإعادة التاريخ ، أو إحدى مراحلها ، هى رؤى فى واقعها شديدة المثالية .
وقوى الحفاظ على التراث ، متمثلة فى التيارات الإسلامية ، غلبت عليها
الرؤى والشعارات المثالية . وهو أمر يكشف عن أن هذه التيارات قامت بدور
حمائى ودفاعى ، فجعلت تاريخ الأمة وثوابتها ، الغطاء الذى يحمى الأمة
نفسها ، ضد الانقطاع والتفريب . والحماية ضد الانقطاع - فى تصورنا - هى
أهم فعل قامت به التيارات الإسلامية بكل فصائلها ومكوناتها ورموزها . فما
حدث هو إفراز طيعى للمرحلة التى نمر بها . فإذا كانت الثوابت والتاريخ
والأمة نفسها معرضة للضياع ، فرد الفعل الأول هو الحفاظ على كيان الأمة .

والحفاظ هنا هو فعل يؤكد الثوابت ، وينادى بالعودة لها ، ويصر على أهمية إعلاء شأنها كما كانت من قبل . وتصبح وظيفة الحركة على هذا النحو ، هي التمسك بالثوابت القادرة على تحديد روح الأمة وملاحمها وجوهرها . فتعود صورة الأمة من جديد ، ريباً في ثوب مثالي ، وأيضاً في ثوب متشدد . فيغلب في هذه المرحلة ، فعل « الإقراط » لأنه في الواقع أداة حقيقية في مواجهة الانقطاع ، والأهم أنه فعل أساسي في مواجهة وكلاء الغرب الذين يحاولون جعل الانقطاع ليس مرحلة ، بل النهاية .

إذن نحن بصدد حالة انقطاع تاريخي ، يصحبها حالة تحديد هوية الأمة . والمعركة هنا تدور مع التاريخ ومن خلاله ، كما أن المعركة نفسها هي تاريخنا الراهن . والواقع أن أبعاد المعركة لا تتوقف على المنطوق الثقافي والخطاب الموجه ، فعلى هذا المستوى الثقافي ستجد عناصر الحوار والجدل الذي يصل لحد التراشق ، وفيه يؤكد كل فصيل ليس فقط صواب أفكاره ، بل أيضاً يؤكد نيابته عن الأمة في صناعة مستقبلها . وعلى الجانب الآخر يمكن أن نعيد اكتشاف ما سبق أن ذكرنا ، لا على مستوى الخطاب المعلن ، بل على مستوى البناء الحضاري نفسه ، وقوانين التاريخ . فحالة التراشق الثقافي هي إفراز لحالة اجتماعية وحضارية تمثل الصورة الأعمق لإشكالية الانقطاع التاريخي .

التاريخ لا ينقطع

إن مقولة الانقطاع التاريخي ليست مقولة مادية ، لأن التاريخ لا ينقطع ، فهو فعل مستمر دائم ، يتحرك إلى الأمام . ولكننا نصفه بصفات رمزية ، فنقول إنه انقطع ، أو إنه يعود للوراء ، أو إنه ساكن لا يتحرك ولا يتقدم . وكلها أوصاف لحالة الأمة ، وموقفها الحضاري ، وليست وصفاً للتاريخ ، باعتباره

التسجيل الزمنى لحياة الأمم . فالانقطاع إذن ليس تاريخياً في جوهره ، بل حضارياً ، فحركة الحضارة هى التى أصابها الانقطاع . ويعنى ذلك أن المنظومة الحاكمة للحضارة ، وجملة المبادئ والقيم الأساسية فيها قد أصابها الانقطاع ، فلم تعد سائدة ومؤثرة ومسيطرة ، بل تراجعت ، وظهر بدلاً منها منظومة أخرى ، قدر لها أن تحوز قدراً هاماً من السيادة والسيطرة على مصير الأمة .

ولكن هذا التصور يحتاج لأبعاد أخرى نجعله واقعياً وتاريخياً . فليس صحيحاً أن الشعوب تعيش في ظل قيم ، يمكن أن نضعها أو نخرجها أو نغيرها . فالوقائع العلمية تؤكد أن تركيب الأمم أكثر تعقيداً من أى فعل مقصود ، ولذلك فإن ما يحدث في أى أمة يتبع قوانين وستنا تحدد الممكن والمستحيل .

فإذا كانت قيمنا الحضارية قد انقطعت ، وحلت بدلاً منها قيم أخرى ، فكيف حدث هذا وما هو معناه الحقيقي في التركيبة الاجتماعية ؟

نتصور أن أى أمة لها ملامحها الخاصة ، وهى تلك الملامح التى تشكلت عبر القرون الطويلة ، وهى بوصفها المميز للأمة تمثل إفراد الأمة المحقق لتقدمها ، وكذلك المحدث لحالة الرضاء الداخلى والقناعة الجمعية . وعبر تاريخ أى أمة يمكن أن نلاحظ ما ميزها ، وكوامنها الداخلية وميولها الفطرية ، واختياراتها الجمعية وتفضيلاتها الطبيعية ، وكلها تمثل في النهاية الأمة نفسها . أى أن ملامح الأمة وخصائصها ، هى ما شاع وساد تلقائياً ، محققاً الاختيار الحر الملائم الذى تميل له الأمة ، فيحقق سعادتها .

وملامح الأمة بهذا المعنى هى تلك القسبات البارزة والواضحة والشائعة . فليس صحيحاً أن الأمة - أى أمة - هى سديم متجانس إلى حد التطابق ، ليس فقط بين أفرادها ، بل أيضاً بين جماعاتها . لذلك من ملامح أى أمة هناك

السائد وهو ما شاع واكتسب عمقاً وديمومة واستمراراً ، وهناك غير الشائع والنادر وغير المتكرر ، والذي يتميز بأنه غير أصيل . ففي مقابل ملامح الأمة هناك ملامح هامشية ، ليس لها نفس الوجود ، سواء في قوتها أو انتشارها . وهي أيضاً لا تعبر عن الميل الفطري التلقائي للأمة ، بل هي بمثابة الاستثناء الذي يثبت القاعدة ، وهي كل ما ظهر دون أن يحوز إقبالا أو إجماعا من الأمة . وهي أيضاً تلك السمات التي لم تحقق نجاحاً في الأمة ، ولم تحقق الأمة بها أي ازدهار أو تقدم .

بهذا نصف أي أمة من خلال سماتها السائدة ، مع الأخذ في الاعتبار وجود سمات متخفية . والسائدة ليست هي الحاكمة بالضرورة ، بل هي الشائعة حتماً . في حين أن المتخفية ليست هي الخاضعة للسيطرة ، بل هي غير الشائعة . فما شاع في الأمة أصبح سائدا ، وما لم يشع في الأمة ، أصبح متخفياً .

والأمة في ازدهارها تشحذ قيمها ومبادئها ، لتصبح نهضتها وتقدمها . وازدهار الأمة حضارياً يعني أنها حققت ماتريده الأمة وتفضله وتميل له . لذلك فالازدهار - بهذا المعنى - يرتبط بالقيم السائدة والأفكار الغالبة ، والمقدسات محل اعتراف الجميع . بذلك يرتبط الازدهار - في فهمنا - بالملامح السائدة للأمة ، عمقاً بذلك التواصل مع الماضي بثوابته وملاحمه ، وعمقاً أيضاً للتطور التاريخي المعبر عن كيان الأمة وصعودها . بهذا المعنى يرتبط التقدم بحالة تحقق قيم الأمة في الواقع المعيش فتصبح هذه القيم هي نظام الحياة ، بجوانبه السياسية والأهلية ، والقانونية والأخلاقية . . الخ .

ولكن عندما تمر الأمة بحالة تدهور ، وتفقد قدرتها على النهوض ، وإفعال قيمها في فعل إيجابي ، تتناهب حالة تدهور داخلي ، فتفقد القيم قدرتها

الوظيفية ، وتراجع مكونات المجتمع عن إفعال تطوره . فيصبح نظام الأمة السائد هو من قيمها ، ولكنه مصاب بعطب وظيفي . فيختل تماسك الأمة ، وتنهار قدرتها على الصمود ، وتذبل إمكانياتها في مواجهة التحديات الداخلية والخارجية . وفي هذه الحالة يصبح وجود الأمة ، مرتبطاً باستمرار السيطرة السياسية أو العسكرية ، أى أنها توجد دون أن تنهض . ومع تدهور الأحوال يعاد توظيف قيم الأمة سلبياً . فأى قيمة أو سمة يمكن أن توظف إيجابياً ، وكذلك يمكن أن توظف سلبياً . وعندما توظف إيجابياً تحقق النهضة ، وتحث الإشباع الفطري . ولكن عندما توظف سلبياً تحدث التدهور الداخلى الذى يقضى على حالة القناعة الداخلية لدى الأمة .

وتصل الأمة إلى الحالة التى تجعلها غير راضية عن نفسها ، مما يخلق صداما بين الأمة وقيمها ، صداما لايعنى أن الأمة فقدت قيمها وملاعها الأساسية ، بل يعنى أن تدهور أحوالها جعلها في حالة أشبه بمن أصبح عدواً لنفسه . فالقيم الأصلية فقدت قدرتها على التحقق بالمعنى السائد ، وبالتالي فقدت قدرتها على تحقيق الإشباع والقناعة لدى الأمة . ويصبح النظام المميز للأمة مستخدماً بشكل فاسد وظالم ، لا يحقق ما تتمناه الأمة . مما يسلمها في النهاية لحالة الضعف والوهن .

عند هذه الحالة نتصور أن الأمة تمر بمرحلة ضعف النظام السائد ، رغم أنه خارج من رحم الأمة نفسها ، وهى حالة تمر بها كل الأمم . فالإنسان يشيخ ، والحضارة تتدهور . وضعف النظام السائد يسلم الأمة إلى مرحلة تفكك لأن التدهور مؤد إلى سقوط النظام الحياتى وتحلله ، مما يخلق حالة فوضى في صلب انتظام حياة الأمة .

ومع سقوط فاعلية القيم والمبادئ والسياسات الأساسية والأصلية للأمة ، وتحلل نظامها السائد المعبر عنها ، نتوقع أن تظهر السمات المتنجية على

السطح ، وتصبح فاعلة ومؤثرة ، تعبيراً عن عدم انتظام الأمة داخل وعائها الأساسية ، وخروجها عن نمطها الفاعل . ومع ظهور السمات المتنحية رغم استمرار وجود السمات السائدة ، تدخل الأمة مرحلة تفكك وانهايار . فالقيم القادرة على تنظيم حياة الأمة لم تعد مؤثرة وحاكمة ، وإن ظلت شائعة . أما القيم المتنحية ، فيصبح ظهورها واحتمال وصولها إلى قدر كبير من السيطرة على الأمة ، أمراً شديداً الأهمية والدلالة تاريخياً .

فالقيم السائدة عندما تحكم تحقق بذلك حكم الأمة بنفسها ، وتصبح الأمة مصدر السلطات ، ويكون الحكم - سياسياً واجتماعياً - حكم الأغلبية المبني على الاتفاق والإجماع ، لا بالمعنى السياسى الانتخابى الضيق ، بل بالمعنى الاجتماعى الحضارى الواسع . لأن القيم الشائعة لدى الأغلبية عندما تحكم تحقق بذلك الميل الفطرى والتلقائى للأغلبية فى الواقع المعيش ، وعلى كل المستويات السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية ، مما يجعل الأمة نفسها فى حالة تحقق . وأياً كان الموقف السياسى من الحاكم ، فإن الأمة حال سيادة قيمها الأصيلة ، تملك زمام نفسها ، وتجد أحلامها وآمالها قيد التنفيذ على كل مستوى . وبذلك يتحقق من خلال تسييد القيم الأصيلة تسييد الأمة نفسها ، باعتبارها مصدر القيم ، وبالتالي مصدر الشرعية والسلطة . ولكن عندما تتجه الأمة إلى التدهور ، ويعاد توظيف نظام قيمها سلبياً ، تمر الأمة باللمحظة التى تتحول فيها قيمها إلى قيد مفروض عليها ، وباسم الأمة نفسها ترتكب الأخطاء والمفاسد فى حق الأمة . وهنا تستغل الأمة فى فرض حكم ظالم عليها . وتصبح مقولة أن الأمة مصدر السلطات مقولة حق يراد بها باطل . فمن خلال « استخدام » وربما « استغلال » قيم الأمة ومرجعيتها ، يفرض عليها ما يجعلها تتدهور ، وتعيش الظلم والمفاسد ، حتى تفسد حالتها وحياتها .

أما القيم المتنحية والتي يأتى دورها بعد تدهور حال الأمة ، فتمثل الصورة التاريخية الفارقة مع القيم السائدة . ففى حال التدهور يتاح للقيم الهامشية أن تنمو ، وتأخذ أدواراً ليست لها ، وتصعد بحاملها إلى مصاف ليس منهم وليس لهم . مما يقلب منظومة القيم عكسياً ، فيصبح السائد متنحى من حيث مصادر القوة ، ويتحول المتنحى إلى سائد من حيث السيطرة . معنى ذلك أن صعود القيم المتنحية يربط بين قيم ليس لها وجود أصيل ، وبين السيطرة والحكم والسلطة . مما يودى إلى نزع عنصر القوة والسلطة من القيم السائدة .

وهذه الحالة نصفها بأنها تمثل حكم الأقلية مجازاً . فالأغلبية بقيمها أصبحت مغلوطة على أمرها ، وربما مهانة بسبب تدهور نظامها ، وإلصاق المفاسد به . أما الأقلية المختلفة فى القيم ، والتميزة بكل ما هو هامشى فى الأمة ، فإنها تصعد درجات الحكم ، وتفرض قيمها على الأغلبية ، مما يجعله حكم القيم الهامشية ، وبالتالي حكم الأقلية . وتفقد الأمة دورها تماماً ، فلم تعد مصدر السلطات ، ولم تعد قيمها هى الحاكمة . وبالتالي لن تتحقق للأمة ميوها الطبيعية والفطرية ، بل يفرض عليها نظام حياة معاد لها ، يقتل تفضيلاتها ، كما يقتل أحلامها وآمالها . وتسود القيم الهامشية ، قصرأ على الأمة فهى ليست اختياراً ولن تكون كذلك ، مما يودى إلى تلك المنظومة القيمية المعكوسة ، حيث السائد محكوم ، والهامش حاكم ، وهو أمر مفض إلى تفكك الأمة ، فيما نعلم .

بهذا المعنى والتصور نرى أن الانقطاع التاريخى ، هو دورة حياة طبيعية تتكرر لدى الأمم ، حيث تقسد الوظيفة الإيجابية لنظام الأمة السائد ، فيتم تنحيته ، ويظهر نظام هامشى من داخل الأمة يفرض سلطته اغتصاباً على الأمة وقيمها معاً . فالانقطاع هنا هو انقطاع سيادة قيم الأمة على مصير الأمة ،

بوصفها نموذج حكم وحياة ، ونظاما قانونيا وأخلاقيا . وبالتالي يؤدي الانقطاع إلى ظهور نمط مغاير للأمة مختلف معها ومفارق لمعاييرها ، ويصبح هذا النمط هو الحاكم ، من خلال أقلية تنتمي لهذا النمط الهامشي ، وتفرض سيطرتها على الأغلبية ونمط حياتها وقيمها . فينقطع حكم روح الأمة إن جاز التعبير ، لتحل روح غريبة عن الأمة ، وتغتصب الحكم لنفسها ، ولأقلية تعبر عنها ، فتتزعج حقوق الأمة ، ويصبح ما كان هامشياً فيها حاكماً ، بدون شرعية أو اتفاق أو إجماع .

حكم الأقلية

حسب التصور السابق ، نعتقد أن الحضارة العربية الإسلامية ، أصابها الوهن والضعف مع اقتراب القرن الثامن عشر على نهايته ، وأقبل ذلك . وفي تلك الفترة حدث ما نسميه رمزاً الانقطاع التاريخي ، ونعني به انقطاعات عن قيمنا ومبادئنا ومقدساتنا . وهو انقطاع عن التطور ، وأيضاً عن السيادة والسلطة . فتنحية روح الأمة عن موقع الصدارة أفقدها سلطتها النابعة من الأمة ، وأيضاً أفقدها فرصة التطور ، والحقيقى أنها لم تكن في حالة تطور للأفضل ، بل في حالة تراجع وظيفي سلبي ، أشاع الظلم والمفاسد .

ورغم أن البعض يعيد تدهور الحضارة العربية الإسلامية إلى توارخ سابقة ، إلا أننا نتصور أن ما سبق القرن الثامن عشر ، كان كبوات تقزم بعدها الأمة وتستعيد عافيتها . ولكن ما حدث في القرن الثامن عشر كان السقوط الذى لم يعقبه قيام آخر ، أى كان الكبوة الأخيرة . وفي لحظة الانقطاع هذه ظهرت قوة الغرب ، بكل إنجازاته ، وسطوته ، وقوته العسكرية الناشئة والمتطورة والفاعلة بسرعة فائقة . أمام هذا التحدى الحضارى الخارجى ، لم

تكن الأمة قادرة على الصمود ، لأنها لم تكن فى حالة ازدهار وقوة ، بل كانت فى حالة تراجع وتدهور . وهنا أصبح هناك تحدٍ خارجى ، يغذيه الضعف الداخلى ، ليحدث اللقاء بين وafd يفرض نفسه وبين قيم مهمشة فى الأمة ، وجدت فرصتها لتصل إلى الحكم ، على أسنة رماح الغرب . فهل هذا تصور يماور الحقيقة ؟ لا أظن ذلك .

فمثلا لقد قدم إلينا الوافد الغربى بقيمة الحرية الفردية المتجاوزة للمقدس ولكل القيود . والحرية الفردية ، قيمة متنحية فى الحضارة العربية الإسلامية ، لذلك فمن يتبناها هم قلة . ونستصور أن هذه القيمة وجدت نفسها ، فى التاريخ الثقافى للأمة ، باعتبارها تيارا هامشيا متنعى . فكانت الإباحية هى الاستثناء ، والالتزام هو القاعدة . ولكن مع تدهور حال الأمة أصبحت مثل هذه القيم تجد متفصسا لها فى ضعف الأمة . وكذلك تجد لها ما يبررها من قيم الوافد . فالغرب المبر يقدم قيمة الحرية الفردية المتجاوزة للمقدس ، وأيضا يقدم إنجازاته ، وقوته العسكرية . وفى نفس الوقت ، يجد من بين أبناء الأمة ، قلة تميل لهذه القيمة . وفى مناخ من تدهور النظام الأساسى للأمة تلتقى القيمة الوافدة ، بحملة بقوة الترغيب والترهيب ، مع قلة تؤمن بها ، فتقدمها للأمة مبررة بتقديم صاحب القيمة ، حتى يرتبط التقدم بالقيمة الوافدة . ثم تبدأ عملية زرع القيمة بين أبناء الأمة ، وأيضا محاولة جعلها قيمة حاكمة لها قوة القانون .

وفى النهاية سنجد أن مشهد الأمة - من وجهة نظر وكلاء الغرب - يؤكد أن بها قيما « متقدمة » رغم سيادة التقليدية والرجعية ، وهو ما يعنى أن القيم الوافدة كانت ومازالت قيم أقلية ، ولم تتحول إلى قيم أغلبية . وهنا نرصد الصخرة التى تتحطم عليها محاولات التغريب . لأن التغريب يعتمد على أقلية

تميل لقيم مخالفة لقيم الأمة . أو يعتمد على بعض القيم المتنحية داخل الفرد نفسه ، في مواجهة القيم الحاكمة والشائعة لدى نفس الفرد . فهو إذن عمل يرتكن على المتنحية والهامشى ، وأحياناً يتمثل ذلك في فرد أو جماعة ، أو مجرد جانب من حياة فرد أو جماعة . وهو ما يتأكد من خلال وجود بعض «المتغربين» أصحاب الخطاب الغربى ، الذين تلاحظ أن سلوكهم الحياتى عربى وإسلامى في جوهره . معنى ذلك أن القيم الوافدة لم تحتل إلا جزءاً من الفرد نفسه . وغالباً ما يكون هذا الجزء هو الخاص بالعمل والمهنة . لأن السائد في الأعمال والمهن الآن مبنى على القيم والإنجازات الغربية ، خاصة المهن العقلية والعلمية وهكذا .

إذن التدهور الحضارى الذى عشناه أخرج القيم المتنحية ، والقوة الغربية المهيمنة ، حولت أصحاب هذه القيم ، أو حولت المساحة التى تشغلها هذه القيم إلى مساحة للوكالة عن الحضارة الغربية ، وبذلك توحد الهامش الداخلى ، مع الوافد المستورد والمفروض من الخارج ، ليخلقاً جماعة هامشية ومجتمع أقلية ، تسود فيه قيم غربية ووافدة وهامشية ، ويتحول ذلك المجتمع الداخلى صاحب القيم الوافدة ، إلى منظومة حكم ونظام سلطة ، يفرض بذلك القيم الهامشية من خلال حكم أقلية ، مستنداً على الضعف الداخلى ، والدعم الخارجى .

ومن خلال تحالف القوى المهيمنة الغربية مع الهامش الداخلى ، تكون تحالف الحكم الذى بات يحكمنا ويحكم أمتنا ، منذ القرن التاسع عشر ، وحتى الآن مع نهاية القرن العشرين . ولقد وضع التحالف جدول أعمال التاريخ ، عبر تلك السنوات الطويلة . ورغم تغير ملامح التحالف إلا أن جوهره واتجاهه واحد في الأغلب الأعم . فهو تحالف عسكرى مبنى على

الاحتلال ، أو سياسى مبنى على الهيمنة ، أو ثقافى مبنى على الغزو .
والفصيل الداخلى من التحالف ، هم عملاء فى حالة التواطؤ الصريح المخل
بالأمن القومى ، خاصة جوانبه العسكرية ، أو هم وكلاء فى حالة التواطؤ
الضمنى مع الولاة الثقافى ، والتمهيد للهيمنة الثقافية والإبادة الحضارية .

وفى ظل حكم الأقلية ، سنجد مستويات عدة للتحالف مع الفكرة
الغربية . فهناك التحالف المهنى - كما سبق أن أشرنا - ومنه تخرج فئات تتعلق
بالمنجز الغربى لأنها لا تملك غيره ، ومن خلاله تضطر إلى اللجوء للغرب
كمصدر للمعرفة الفنية والبرامج العملية . وهناك التحالف الثقافى ، وهو
الأخطر ، لأنه هو سبب التحالف المهنى والفنى ، فيما نظن ، لأن النخبة فى
هذه الأمة غلب عليها اللجوء للغرب ، وأصبحت تقوم بدور الوكالة عن
الغرب ، ثقافياً ومعرفياً ومهنياً . ولأن النخبة منوط بها قيادة عقل الأمة ، ولأنها
نخبة «وكيلة» ولا نقول «عميلة» ، لذلك فإنها تقود عقل الأمة تجاه المنجز
الغربى ، باعتباره هبة من الغرب لنا ، فنأخذ المنجز الفنى والتقنى ، ومعه
نيادل قيمنا بقيمهم .

لهذا فوكلاء الغرب الثقافيون ، أصبحوا نخبة لا تبذع للأمة ومنها ولأجلها ،
بل أصبحوا قوة ناقلة لقيم الغرب ، مؤكدة للقيم المتنتحية من حضارتنا . مما
أفقد الأمة الكثير من الفرص كى تنهض مرة أخرى . فتحقق بذلك حكم قيم
الأقلية ، من خلال أقلية ، وفى مواجهة قيم الأغلبية والأغلبية نفسها .

أهمية هذه الفكرة أنها مرحلة تتجاوز التدهور الذى تعاني منه كل الشعوب
وتتجاوز الانقطاع عن القيم الشائعة ، والتى تمر بها كل الشعوب ، إلى مرحلة
شديدة الخطورة ، وهى تجسد فعل «التفكيك» للأمة بوصفه جدول
أعمال حكم الأقلية المنوط بها الوكالة عن الغرب ، والتى أتيح لها السيطرة

على مقدرات الأمة ، تحت حماية السلاح ، وبالتواطؤ مع النفوذ الغربى .

وجداول أعمال التفكير يعنى أننا اليوم ومنذ عشرات السنين بصدد عمل منظم مقصود ، ومدفوع من السلطة الحاكمة نفسها ، يهدف إلى فرض نظام قيم ، هو فى الواقع النظام الهامشى المنتهى من حياتنا ، والمخالف لقيمنا ، على حساب الأمة وقيمها . ويصبح ظهور الهامشى والمنتهى ، ليس تلقائيا وناتجا عن حالة التدهور ، بل مقصوداً ومخططاً ، وكذلك لا يصبح حكم الأقلية حالة عرضية مؤقتة ، بل حالة المطلوب استمرارها تحت حماية الغرب وتمويله وسلاحه ، والنظم الداخلية وإمكانياتها وأمنها ، ومن خلال عصب عملية التغريب ورأسه المدبر ، نعنى وكلاء الغرب الثقافيين .

فهل يمكننا تصور معنى ودلالة ذلك ؟

أولاً : إن صح تصورنا السابق ، فالجارى الآن فى قلب أمة العرب والمسلمين هو حكم أقلية بنموذج قيم وافدة . وهو مقض فى النهاية إلى إرساء قواعد نظام مغاير تماماً لنا .

ثانياً : ما يحدث هو فرض لقيم ليست من الأمة ، وبالتالي لانهقق إشباع الأمة ، ولا اتفاقها ولا إجماعها .

ثالثاً : ما يفرض هو قيم ، الشاهد التاريخى يؤكد أنها غير محققة للتقدم ، والازدهار فى أوطاننا ، وإن كانت محققة لهما فى أوطان أخرى .

رابعاً : حكم قيم الأقلية فى حد ذاته يعنى سيطرة قيم « مرفوضة » على قيم « مرغوبة » وهو ما يعنى اغتصاباً للسلطة من الأمة ، ونزع قيمها من حياتها .

خامساً : قلب منظومة القيم بهذا الشكل يودى إلى تفكيك الأمة ،

وإدخالها في صراع قيمى بين نظام « مرفوض » حاكم ، ونظام « مرغوب » محكوم .

فلذا كان التدهور قد قاد إلى حالة تفكك وظهور لقيم غربية عن المجتمع ، فإن تسييد هذه القيم الغربية من خلال حكم الأقلية غير الشرعية كقيم ورموز ، يمثل عملا منظما لتفكيك الأمة ، ويصبح الانقطاع التاريخى ، فعلا مقصودا ومخططا ، وليس نتاج حالة تدهور تمر بها كل الشعوب ، فالمستهدف الآن - كما أشرنا - تحويل الانقطاع التاريخى إلى استمرار تاريخى . بمعنى أن الوعى الثقافى لدى النخب المتغربة يعيد قراءة تاريخنا من خلال فرضية أن القيم التى نظن أنها سائدة ومقدسة لدينا ، هى قيم تدهور وظلامية . أما القيم الغربية والهامشية فتعاد صياغة تاريخها لتصبح هى القيم الأصيلة وبالتالي يصبح صعود القيم الهامشية هو مرحلة النهضة ، وبهذا فإن سقوط منظومة القيم الشائعة لدى الأمة هو هزيمة للتخلف .

والقضية ليست فقط إعادة قراءة التاريخ ، بل هى تشويه الوعى وتزييفه ، ثم إفعال خطة التفریب تحت مبررات واهية وفاسدة ، وتأكيد حكم الأقلية . وطرح تصور عن تخلف الأمة (الأغلبية) وتقدم النخبة (الأقلية) مما يجعل الأخيرة تقود الأولى ، وتسيطر عليها .

وبهذا تتحقق عملية « غسيل مخ » جماعى ، يتم فيها إضعاف إيمان الأمة بمقدساتها وقيمها ومبادئها ، من أجل جعلها تشك فى نفسها ، وتتصور أن ما فيها تخلف ، فتعادى نفسها ، ثم تفرض عليها القيم الوافدة الغربية عنها ، باعتبار أنها القيم الوحيدة المنتجة للتقدم ، ثم تصبح هذه القيم هى جواز المرور للأقلية الحاكمة ، ويتجمع الترهيب والترهيب ، المال والسلاح ، فى عملية تفكيك مقصود وانقطاع تاريخى منشود .

التفكيك : الممكن والمستحيل

إذا ركزنا النظر تجاه ما يحدث الآن ، في حكم لقيم هامشية ، وجماعات وأفراد يمثلون الأقلية ، لنا أن نسأل عن أثر ما يحدث . فهل الانقطاع التاريخي يمكن أن يتحول إلى نتيجة نهائية ، ومن ثم تتحول القيم الهامشية والوافدة إلى قيم شائعة وسائدة ؟ باختصار هل يجوز التغريب تاريخياً ، وهل ينجع عملياً؟ والسؤال يحمل في طياته أيضاً أسئلة أخرى ، منها هل نقبل أن يحدث تغريب كامل للأمة ؟ وهل نرضى أن نضحى بقيم الأمة ؟

المشكلة مركبة في الواقع ، فهي استفهام عن الممكن واحتماله ، وفي نفس الوقت استفهام عن موقفنا من ذلك . والتوقع - كما نقول - يختلط بالتمنى ولا مفر من ذلك !!

ولكن قواعد التاريخ والجغرافيا وسوابق حياة البشر ، لم تجربنا حتى الآن بأن انقلاب منظومة القيم لأمة ما جائز أو ممكن . فلا الفرعونية في أوج عظمتها صارت معبرة عن قيم العالم كله . ولا اليونانية ، ولا الرومانية ، ولا العربية الإسلامية ، فهل يمكن أن يحدث ذلك مع الحضارة الغربية المعاصرة ؟ لا نظن .

لأن قواعد التاريخ أكدت أن لكل حضارة مجاها الجغرافي ، وحدودها المناخية . فالحضارة وليدة التركيب المعقد لتفاعل المكان والإنسان عبر الزمان ، لذلك فإن كل حضارة ظلت نشطة وفاعلة في حدود جغرافية ، تتسع أو تضيق في نطاق محدد . لذلك فالحضارة نبت يحتاج لعناصر التربة والمناخ ، ولا يمكن استزراعها في تربة مغايرة ، ومناخ مختلف . ولا نظن أن الهندسة الوراثية والأساليب الاصطناعية صالحة في حالتنا هذه . فلا نعلم أن هناك إمكانية لتخليق حضارة في « صوبة » صناعية وتربة معالجة ومناخ مصنوع . ولا نعتقد

أبداً أن ما ينفع مع الزرع والحيوان ينفع مع الشعوب ، فبقدر ما للجغرافية من كيان مستقل لا يمكن الإخلال به ، بقدر ما للشعوب من كيان مستقل طبيعي ، لا ينفع فيه اصطناع أو تصنع ، وكما يقال فالطبع يغلب التطيع .

معنى ذلك أن قيم الأمة هي وليدة المكان والإنسان ، وتستمر عبر الزمان ، ولا يجوز فيها التخليق والتصنيع . وبالتالي فإن القيم الهامشية عندما تحكم تظل هكذا هامشية . ورغم ما تملكه من سلطة وجاه ونفوذ ، وما تحوزه من مال وما يتاح لها من سلاح يجميها ، إلا أنها تبقى قيما هامشية تتعلق بأقلية ، وتظل حكماً للأقلية ، على غير قناعة من الأغلبية . فهي جسم غريب هامشي ، في مصدرها ومنتهها .

لذلك فالحدثة في أمنا العربية الإسلامية هي حكم مفروض ومدعوم من أقلية ، هم وكلاء الغرب ، سواء عن قناعة بقيم الغرب ، أو استسلام لسطوة الغرب . وهو أمر باذ للعيان ، فرض سنوات التغريب - أقصد التحديث - فإن شيئاً لم يتحقق على أرض العروبة والإسلام . وكما يقول غلاة التغريب ، فإننا نرجع إلى الوراء دائماً ، وفي الواقع ترجع الأمة إلى قيمها كل فترة وأخرى .

فقيم الأمة باقية وحية ، تنبض دائماً ، والفرق أنها تظهر أحياناً غاضبة ، وتتوارى أحياناً أخرى . فتاريخ الحدثة لدينا لحظات يظن فيها وكلاء الغرب أنهم حققوا انتصارهم النهائي ، وهم أبعد ما يكونون عن ذلك ، لأن اللحظات التالية للانتصار الوهمي يعقبها صعود واضح ، وربما غاضب للقيم الأصيلة في التراث . مما يؤكد أن الحدثة لم تفعل فعلتها بعد ، ولم تُزرع في قلب الأمة ، وأنها مازالت قيما هامشية .

لذلك فإن الواقع ينحصر في صورة السلطة المغتصبة المفروضة على الأمة ، سواء السلطة بوصفها القوة السياسية ، أو النخب المسيطرة على صناعة

الوعى ، أو فى مضمونها الحقيقى بوصفها القيم الهامشية والوافدة . وتلك الحالة تضع قيم الأمة فى حالة تشبه الأرض المستعمرة ، فالأمة مستعمرة ، عقلها وقلبها مستعمران . وعندما تميل الأمة للاستسلام تظهر القيم الهامشية وكأنها انتصرت ، وعندما تخرج من الأمة موجات الغضب ، يبدو وكأن شيئاً من الحداثة لم يكن .

ولكن الصورة بدأت تتغير كثيراً ، لأن قيم الأمة خرجت فى قنوات عديدة ، وفى شكل متوالٍ ومتتالٍ ، محققة بذلك لحظة دفاع حقيقية ، وبداية إحياء منظورة ، وجذور نهضة مرتقبة . ومع توالى سنوات القرن العشرين ، ومع العقدين التاسع والعاشر منه ، بات واضحاً أن الأمة ملكت زمام قيمها ، وبدأت تفرض معاييرها الخاصة على الجميع .

لهذا نظن أن التغريب غير ممكن ، والحداثة كذلك ، وبالتالي فإن تسييد القيم المتنحية فى أمة على قيمها السائدة غير ممكن أيضاً . ومثله مثل القيم السائدة والمتنحية فى جينات الوراثة فى الإنسان ، فالعلاقة بينها يحكمها قانون ، وانقلاب العلاقة من المحال . ولهذا فالصفات الجسدية فى شعب يحكمها السائد والمتنحى ، فتجد لكل شعب ملامحه الجسدية الخاصة ، وهناك دائماً أقلية مختلفة . ولأن الشعوب غير خاضعة للتجريب المعمل ، والتصنيع الآلى ، لذلك فهى نتاج قانونها ، وستظل كذلك .

فإذا كان التحديث الذى هو تغريب لن يبدل الحضارة العربية الإسلامية بالحضارة الغربية ، بالنسبة لهذه الأمة ، فماذا فعل ويفعل ؟

نعم إن تنميظ الحياة العربية الإسلامية على النموذج الغربى مستحيل ، ولكن هذه المحاولة التى قاربت على إكمال قرنها الثانى ليست بلا تأثير ، بل إن تأثيرها متشابك ومعقد . فهى عملية منظمة لتسييد نموذج قيمى مغاير ، لهذا

فهى عائق أمام صعود النموذج القيمى الأصيل ، ومعوق للنهضة ، والدخول فى مرحلة ازدهار جديد . ولأنها تحالف بين الغرب ووكلائه ، فهى تملك رصيда هائلا من القوة المدعومة بالغرب المتقدم ، مما يجعلها فعلا موجها «بعنف» إلى الداخل ، ومرتكنا على ما يملكه من أدوات ، وتدعيم الغرب له ، ففعل الحداثة الوافد هو فعل عنيف مسلح ، يفرض نفسه بالقوة ، وإن تغيرت ملامح عنفه وهوية سلاحه ، من استعمار خارجى ، إلى استعمار داخلى ، ومن جيش أجنبى ، إلى أمن على .

وفرض الحداثة يشوه الوعي ، ويخلط الأوراق ، فينسب للغرب التقدم ولنا التخلف ، ويؤكد على أن «التقدم» مضمون وأنه عالمى كوكبى . وكل تلك الأفعال محبطة للأمة ، والأهم أنها تعميق الأمة عن النهضة . فيبقى مشروع النهضة بلا تدعيم ولا مؤسسات ، بل يبدو وكأنه معادٍ للسلطة . ويصبح التراث حبيس تاريخه ، وتجييش الجيوش ضده ، فلا ينهض إلا إذا ثار . ويؤدى ذلك بالضرورة ، إلى إغلاق الأبواب حول التراث ، ومنعه من الاحتكاك والتحقق . وهى أمور تؤدى إلى مزيد من الجمود التراثى الذى يتحول لسبب لدى وكلاء الغرب لإعادة الهجوم على التراث . وهكذا يتزايد الهجوم على التراث ، فيتزايد التراث جهوداً .

ومن تلك الدائرة ، يتفجر التراث غضباً ، ويتحول إلى عنف وتمرد واحتجاج . وتتطور دائرة الهجوم والدفاع ، إلى دائرة العنف والعنف المضاد . وبذلك تتراكم مراحل صدامية فى تاريخ أمتنا ، تزيد عملية الانقطاع الحضارى تعقيداً ، لأنها تضيف عليها عنصر الصراع فيصبح وصل الحضارة وإحيائها فى مواجهة عملية الانقطاع ، بداية لحرب أهلية . لكن الأمر لا يقف عند هذا الحد ، فالأمر ليس صراعاً بين طرفين فقط ، لأنه فى الصراع

وقبله وبعده هناك حياة يومية مستمرة ، تفعل فعلها فينا وينا . وهذا هو الجانب الأخطر من حكم الأقلية الهامشية والمتغربة ، لأنها تملك زمام السلطة ، وتفرض فكرها ، وقانونها ونظامها ، وهي بذلك تخلق وضعاً قانونياً لنظام قيم غير شرعى . وهذا الفعل نرى أنه فعل تفكيك وتدمير وهم . أى أنه ليس كما يظن أصحابه فعل تحديث وتقدم وتطوير وتنمية ، لأنه غير مفضٍ إلى الحداثة التى هى التغريب - كما أشرنا . ولأن برنامج العمل التغريبى غير ممكن تاريخياً وجغرافياً ، ولأنه معادٍ لقوانين الطبيعة ، لذلك يودى هذا البرنامج إلى نتائج معادية للأمة ، وفى نفس الوقت غير محققة لأهداف وكلاء الغرب . وباختصار ، فالكل يخسر ، والأمة تخسر نفسها .

وعلى سبيل المثال ، إذا لم تستطع غرز قيمة الحرية الفردية ، بوصفها مولدا للإبداع والتنافس والتقدم ، فإن الحادث هو حرية فردية ، منافية لقيم الأمة الجماعية ، ومحقة للفوضى . وهذا ما نلاحظه كثيراً ، ولكن البعض فقد البصر والبصيرة . فنحن نقول إن الديمقراطية فشلت لدينا ، لأننا شعب غير ديمقراطى ، ولم يتربّ على الديمقراطية . نعم نحن شعب غير ديمقراطى ، ولم نتربّ على الديمقراطية . ولكننا لسنا شعباً ديكتاتورياً ، لأن أمتنا لاتفهم الديمقراطية ، بوصفها أحزاباً تتداول السلطة ، نيابة عن الأمة ، ومن خلال لحظة تلاقٍ وحيدة هى الانتخابات . وكذلك لانفهم أن تكون الأحزاب حائزة للسلطة من خلال دعم « أفراد » لها حسب عدد الأفراد ، وهذا لايعنى أننا شعب متخلف ، أو أن الأصل فينا سيئ ، وأنا نعشق الظلم وحكم الفرد ، إلى آخر هذه القائمة من الاتهامات .

والقضية ببساطة أن لنا تصوراتنا عن الظلم والعدل ، وبالتالي لنا أساليب لممارسة العدل . ونفهم الحياة السياسية حسب قيمنا المرجعية ، بأنها تعدد

سياسى الجماعات سياسية ، تحوز كل منها قدراً من السلطة بقدر حجمها ودورها وانتشارها . وفى تعددية الجماعات السياسية ومشاركتها فى القرار السياسى وضع إنسانى إيجابى ، لا يقل عن الديمقراطية على معيار الإنجاز البشرى ، إن لم يزد عليها .

إذن ، ما يحدث الآن أننا لم نحقق الحرية الفردية ولا الديمقراطية . كذلك لم نستطع لإنهاض قيمنا وتحقيق الحرية الجماعية والتعددية . فالنموذج الوافد لم يتحقق والأصيل لم ينهض ، والنتيجة أن الحرية أصبحت فوضى ، والديمقراطية ديكتاتورية . أى إن نموذج الحداثة المتحقق لدينا يظهر فى سلبياته دون إيجابياته . والأدق أنه يتحول إلى فعل سلبى مدمر للأمة ، دون أن يحقق لها شيئاً . فالحرية الفردية ، تحطم تجانس الأمة ، وتفكك جماعاتها . وبالتالي فهى فعل لا يقيم شيئاً جديداً ، وفى نفس الوقت يحطم القيم الأصيلة للأمة .

لهذا نتصور أن زرع النموذج الغربى مستحيل ، ولكن تفكيك النموذج العربى الإسلامى ممكن . وإن كان لهذه الإمكانية حدود ، بمعنى أنها لن تؤدي إلى الإبادة الكاملة ، ولكنها تؤدي إلى إبعاد الأمة عن نهضتها ، لتزيد من مرحلة الانقطاع ، وتعيق التواصل ، وتحث تدميراً فى كيان الأمة ، يجعل حلم النهضة يفارق عيون الأمة .

حكم الأقلية الحضارية

تواجه الأمة في حاضرها وماضيها القريب - كما سبق أن أشرنا - ما يمكن أن نسميه حكم الأقلية الحضارية ، أى حكم قيم حضارية مغايرة . وقد نتج هذا من عاملين : الأول هو الاستعمار بكل أشكاله ، والثانى هو ضعف الأمة وتدهور حالها . والخارجى مع الداخلى يتضاعفان ، وكل منهما لا يؤدي إلى الوضع الراهن المتأزم بمفرده . فالاستعمار يتأكد بالقابلية للاستعمار ، والهيمنة الحضارية تعضدها القابلية للهيمنة .

والإشكالية الراهنة تكمن في سيادة النمط الغربى ، بالدرجة التى تجعله الحاكم وصاحب السلطة ، والمؤيد بالقوانين . فالنمط الغربى رغم أنه لا يعبر عن الأمة ، إلا أنه صاحب السيادة ، لحد أنه أصبح يمثل نظام الحياة الرسمى . والخروج من سيادة النمط الغربى في تصورنا أمر معقد للغاية لأنه نمط مفروض ، ومدموم من مصادر متعددة . لذلك فإن تفكيكه والخروج من أسره ، عمل نهضوى وثورى في آن واحد .

ويكمن التحدى الحقيقى أمام الأمتين العربية والإسلامية في مدى قدرتيهما على إنفاض نمط حياتيهما الخاص ، ليصبح سائداً وحاكماً . ولكن العوائق أمام إنفاض الأمة في تعددها وتشابكها تجعل هذا التحدى يصل بنا إلى مرحلة جد خطيرة . ويدفع ذلك قوى من الأمة إلى إعلان غضبها وتمردا للذين يصلان لحد دموى .

فحكم الأقلية الحضارية يعنى أن أصحاب القيم والأفكار والمعارف غير السائدة فى الأمة ، هم أصحاب السلطة والحكم . وكذلك فإن أصحاب الفكر الغربى هم الذين يتقلدون موقع النخبة . وهذا الوضع فى تصورنا هو نوع من العنصرية الاستعمارية ، لأن صاحب القيم الوافدة يتقلد مناصب حاكمة ومؤثرة ، ومن خلاله يتم فرض استعمار قيمى على الأمة . وفى نفس الوقت يعنى هذا أن القيم الوافدة ، تحتل مكانة أهم من القيم الأصيلة ، وفى ذلك عنصرية لا شك فيها .

ويتحقق من خلال ذلك نوع جديد من الاستيطان ، فهو ليس استيطاناً لغريباً ، بل استيطان الأفكار الوافدة فى عقل وكلاء محليين . مما يجعل الصراع فتنة بين أبناء الأمة . وهى فتنة بقدر إحساس الأمة وطيعتها الحقيقية . إن القيم الوافدة لها مكانة ، والقيم الأصيلة مهمشة . وهو ما يولد الشعور بالغبن ، ويدفع إلى الغضب أو اليأس . ويتحقق حكم الأقلية الحضارية من خلال العديد من الآليات التى تم زرعها فى الأمة ، ومازال يتم زرع غيرها ، حتى تظل الأقلية الحضارية حاكمة ، بفعل وسائل منظمة ، تنتج كل يوم أعضاء جدد لهذه الأقلية ، حتى يتم تجديدها وضمان استمرارها . وتلك الآليات فى الواقع تمثل المشكلة الرئيسة التى تجعل الصراع بين الموروث والوافد يمتد من مجال الحضارة ، وحتى السياسة ، إلى أن يصل إلى حياتنا اليومية .

وأكبر تحدٍ تثيره آليات تشكيل حكم الأقلية الحضارية هو التعليم ، فنظام التعليم الحالى يروج لمعارف غربية ، سواء على المستوى الفنى العمل ، أو على المستوى النظرى المعرفى . وحتى المستوى الفنى ، فإنه يقدم من خلال رؤى معرفية ضمنية متحيزة للحضارة الغربية . وآلية التعليم بهذا المعنى تنتج تميزات لحكم الأقلية الحضارية ، بدلاً من أن تنتج طلائع لنهضة الأمة .

صحيح أن خريجي التعليم ليسوا بالضرورة متغربين ، ولا وكلاء للغرب ، ولكن هم على الأقل معرضون للتشوه الثقافي والتداخل المعرفي .

ومن التعليم تخرج أجيال من أساتذة الجامعات والباحثين والعلماء ، حيث يتم تنميطهم على نموذج معرفي غربي . وتتفاقم المشكلة تحت مظلة « العلم » ، فتتحول كل طاقاتنا العلمية نحو إعادة إنتاج النمط الغربي . ويتأسس العلم على « الاقتباس » من المرجع الغربي . ويتراجع الإبداع الحر ، خاصة الإبداع الأصلي النابع من ثقافة الأمة . فتصبح الآلة التعليمية العلمية منتجة لنماذج مقلدة لما ينتجه الغرب . فتشوه بذلك جزءاً هاماً من الجانب المعرفي لدينا .

وعندما يصبح البحث العلمي - المؤسسة والتمويل - غربي النزعة تماماً ، تتحول آلة إنتاج المعرفة الغربية إلى آلة منتجة لصورة مزيفة عن الأمة ، صورة من شروطها تأهيل الأمة لعملية التغريب ، وتبرير ذلك بتشويه الصورة الأصلية للأمة . والأهم من ذلك أن مؤسسات العلم بتوجهها الغربي ، وتمويلها الغربي تفتح المجال أمام أصحاب المعرفة الغربية ، وتغلقه أمام أصحاب المعرفة العربية الإسلامية .

ومن التعليم والجامعة خرج طابور طويل من الخبراء (التكنوقراط) حاملين برامج ورؤى غربية جاهزة . ومع تحول نظام الحكم للاستعانة بالخبراء كوزراء ، أصبح تشكيل الحكومة في حد ذاته معتمداً على خبرات غربية ، أدت إلى إنتاج سياسات وقرارات مستوردة ، وفرضها على الأمة . ونلاحظ أن « الخير » الذي يحلم بالرقى ويحركه الطمسوح ، أصبح هو الشخص الذي يحاول أن يكون على المستوى الغربي من المعرفة . وبهذا تصبح « الخبرة الغربية » طريقاً لمقعد وزارى في حكومة أقلية حضارية .

والأمر لا يقف عند هذا الحد ، ففتح المجال أمام الشركات الأجنبية وربط

الاقتصاد المحلى بالاقتصاد الرأسمالى الغربى ، فتحتا مجالاً واسعاً أمام الأكثر تغريباً ، للحصول على الوظائف المتميزة . وليس شرط إجادة الإنجليزية فى إعلانات الوظائف بالأمر المهن . ففى أى أمة يكون مفتاح الرقى الوظيفى معرفة لغة أجنبية ؟ وهذا الأمر تطور إلى حالة تمييز عنصرى لخرى المدارس الأجنبية ، وصل لحد مبالغ فيه مع خرى الجامعة الأمريكية ، والحاصلين على الشهادات الأجنبية . معنى ذلك أنه كلما ازدادت درجة التمييز المعرفى الغربى ، كلما أدى ذلك إلى الحصول على أفضل وظائف بأعلى المرتبات .

والوضع على هذا النحو يعطى امتيازات مجزية لمن يمثل النمط الغربى بدرجة إتقان أكبر . ولايمنح أى مزايا لمن يعرف أمته ويعبر عنها ويبدع لحسابها . فإتقان العربية - مثلاً - ليس شرطاً مطلوباً من أحد ، أما إتقان الإنجليزية ، حتى مع تدهور العربية ، فهو أحد مفاتيح النجاح الوظيفى .

وتتطور آليات تكوين نخبة الأقلية الحضارية على المستوى الثقافى ، حيث المباشرة فى نقل المعارف الغربية ، والحصول على الشهادات من الخارج . وتفتح وسائل الإعلام والثقافة أبوابها أمام حاملى ثقافة الغرب ، لتشكيل منهم نخبة ، لإختيار الأمة ، بل باختيار السلطة . فتصبح مساحات واسعة من عالم الثقافة المقروءة والمسموعة والمرئية تحت حكم نخبة الأقلية الحضارية .

ثم توضع فى النهاية شروط التفوق ، وتتجمع فى المجال التعليمى والمهنى والعلمى والثقافى لتمثل النمط المرغوب وتحدد ملامحه . والناس فى سعيها للحياة ليست مكلفة بالنضال المستمر ، فالنضال وظيفة الطليعة وأصحاب الرسالة ، أما الشعب فى مجموعه فوظيفته الأساسية هى الحياة وترتيب أوضاعها والاستمرار والبقاء . وجملة هذا الوضع تدفع أجيالاً وشرائع واسعة ، لتبنى نموذج ثقافى معرفى مهنى ، حتى يتاح لها النجاح وتحقيق الطموح . وليس كل

من يتبنى هذا النموذج يقتنع به ، أو يعيش على أساسه ، فالأغلبية تتبنى هذا النموذج كوسيلة للعمل ، وبالتالي تحقيق سبل الحياة ، وأقلية من هؤلاء تؤمن بالنموذج الغربى ، وتعيش على أساسه ، وتحوله إلى نمط حياة ، والغريب أن هذه الأقلية سرعان ما تصبح القائدة لعملية تكوين النخب الحاكمة ، لأنها هى التى تحصل على لقب « الوكيل الغربى المحلى » ، والذي يلقى الدعم الخارجى المعنوى والمادى .

وتكامل هذه الصورة على المستويين المادى والحياتى ، من خلال إنتاج سلع غربية وتأسيس سوق على مزاج غربى ، ثم دفع المستهلك من خلال احتوائه إعلانيا لاستهلاك المنتج الغربى ، حتى يتكيف ذوقه وميوله مع هذا النمط . وهنا يتم تكوين نخبة اقتصادية تتحول إلى الخارج ، حيث مصلحتها . فأغلب المنتجات بتصريح من شركات عالمية ، وكذلك فإن التقنية الصناعية مستوردة ، وأخيراً فإن الاقتصاد مدفوع للتصدير .

على ذلك فإن أصحاب الملايين ينضمون تدريجياً للأقلية الحضارية ، ويقومون بدور الوكيل الاقتصادى الذى يعد امتداداً للنمط الاقتصادى العالمى ، ويروج لمفرداته وسلعه ، ومزاجه ونمطه . ولعل فكرة الاقتصاد الموجه للتصدير هى جزء أصيل من عملية إلحاق الاقتصاد الوطنى بالخارج . لأن الشروط المفروضة على الاقتصاد المحلى ، والتى تتحكم فى مدى نجاحه يتم ربطها بالخارج الذى يصبح الحاكم الحقيقى للاقتصاد المحلى .

واستمرار الآليات السابق ذكرها وغيرها ، يعنى أننا أمام آلة ضخمة ، تنتج وكلاء غربيين ، وتسمح لهم بتشكيل النخبة الحاكمة . مما يعنى استمرار الحال ، وتدهور وضع قيمتنا ونموذجنا المعرفى . ولعل الداعمين السياسى والمالى الغربيين ، من أهم عناصر بث الروح فى هذه الآليات .

وعلى المستوى السياسى فإن إلحاق نظامنا السياسى بالنظام الغربى ، جعل
الحكومة والدولة تقفان فى صف تدعيم آليات إنتاج الأقلية الحضارية . حيث
إن النظام الحاكم ، أصبح يطبق كل الوصفات القادمة من الخارج ، فى
الاقتصاد كما فى التعليم ، وحتى فى القانون .

حرب القيم الأهلية

لا أظن أنه يمكننا تجاهل ما تمر به الأمة من صراعات حادة ، بل إن مشاهد الواقع الراهن تؤكد كل يوم على تصاعد حدة النزاع الأهلي . فالصراعات الراهنة تدور بين أبناء الأمة أنفسهم ، لتجعل ساحة المعركة الداخلية شديدة الأهمية ، لدرجة نتصور معها أن الصراع سوف يحسم في الداخل أولاً ، قبل أن تحسم الصراعات الخارجية ، والتي نظن أنها ستكون نتيجة لما تسفر عنه الصراعات الداخلية من نتائج .

وليس صحيحاً أننا نعيش أى قدر من الاستقرار ، بل نحن كأمة تعيش بالفعل حرباً أهلية . ربما تكون ملامح الحرب وأدواتها مختلفة عن الصور التقليدية . فهي ليست حرباً دموية دائماً ، ولكن لها مظاهر دموية ، ولحظات تفجر دموى . وحتى نفهم ما يجرى علينا أن نجتمع أطراف وأجزاء الصورة معاً ، لتحدد مجال الحرب وأسبابها وأطرافها الفاعلة . والحرب ليست فقط فعلاً عسكرياً مسلحاً ، وبالتالي فالمشاهد الدامية هي جزء وفصل من فصول الحرب ، ولكنها ليست كل المشاهد والفصول .

والحرب التي نعنيها هي النزاع الأهلي ، بوصفه حالة تنازع بين أبناء الأمة الواحدة ، وهي حالة تخرج من رحم تعارض المصالح لحد الاقتتال ، فالتعارض السافر في المصالح يمنع وحدة الأمة ، ويفرق بين أبنائها . والأمر في الامتين العربية والإسلامية يتجاوز تعارض المصالح فيما نظن . فالمصالح هي مظهر

من مظاهر الحياة ومتطلباتها ، والتعارض في المصالح يولد الصراع ، ولكنه أيضاً يفتح الباب أمام تسويات ما ، تكون قادرة على حفظ الحد الأدنى من مصالح كل طرف .

ولكن هناك نوعا من تعارض المصالح يشبه المرض الخبيث . وهو التعارض الذى تستحيل معه أى تسوية ، فالتنازل النسبى من طرف لآخر لا يحقق مصلحة الأول أو الثانى . وإذا تصورنا ذلك التعارض الخبيث ، سنواجه قاعدة الكل أو لا شئ . وتلك هى القاعدة المولدة لحالة الصراع المفضى للنزاع والحرب ، حيث تكون المفاصلة هى القاعدة . فالمصالح عندما تتعارض لحد أن تلبية مصلحة ما تؤدي إلى تدمير مصلحة أخرى ، تصبح بذلك مصالح متصارعة بحكم تكوينها ، فالصراع بينها حتمى .

والأمر يحتاج إلى نظر عميق وبصيرة نافذة . لأن الحديث عن الحرب الأهلية ، والصراع والنزاع يجرنا إلى الحديث عن الوفاق الوطنى والحوار الوطنى وغيرهما . فإذا كانت الحرب حتمية ، فإن الوفاق مستحيل . وإذا نظرنا إلى واقعنا بهذه الصورة ، سوف نميل للحدة الممزوجة بالخوف وربما باليأس . ولذلك فإن صورة الحرب الأهلية ليست مرغوبة في حد ذاتها ، ولا يجب أن نستخدمها أداة في الصراع لنوقف الحوار . تلك هى الإشكالية التى نمر بها الآن . فوصف الواقع الراهن ومعرفة أمر ضرورى ، حتى نتعامل معه بشكل إيجابى . وما يتنازعنا - وأنصور أنه يتنازع غيرنا - هو أهمية اكتشاف الواقع وضرورة المكاشفة ، مع الخوف من نتائج ذلك ، فهل الأصح أن نبث دحانا كثيفا على واقعنا ، فنخفى الجزء الأكبر من أزماتنا ، مما يسمح لنا بالحديث عن الحوار والوفاق ، أم علينا أن نقدم على المكاشفة بكل تبعاتها ؟

في ظنى أننا وصلنا لمفترق الطرق ، ولم يعد أماننا إلا تحرير المسألة برمتها .

والمكاشفة تعنى أن نخرج الصراع المضممر ، ونفتح الجرح الغائر ، ونكشف أبعاد النزاع ، لنخرج الحقيقة إلى سطح المواجهة . ربما يتيح لنا ذلك احتدام الحرب على مستوى الفكر والرأى ، قبل أن نتقدم على مستوى البشر ، وتنطلق لغة الدماء .

أتصور أن المكاشفة ضرورة فى هذه اللحظة التاريخية ، فالواقع يؤكد أن الحرب تستعر ونيرانها تشتعل ، وأن شيئاً من الحوار أو الوفاق لم يحسم قضية ، ولم ينزع فتيل المعركة . بل الأمر تطور لحدٍ خطير ، وهو إثارة قدر أكبر من الغموض حول ما يحدث ، وإطلاق الصور الإعلامية الغامضة والمشوشة والمضللة ، لحد جعل الصراع يكمن أكثر ، ويزداد حدة وشراسة ، لما تولد فيه وبه من مشاعر الغبن والظلم .

فهل تكفى تلك المبررات ؟ لا بل نضيف عليها أن قواعد الوفاق والحوار الوطنى باتت تمثل أحياناً لعبة غير شريفة ، وكأن المقصود منها لا الوفاق بين طرفين ، بل تحييد طرف لصالح الآخر . قلعة الوفاق والحوار تدور تحت حماية السلطة والسلطان ، وتحت طغيان الكوكبية والهيمنة الغربية ، لهذا ظهر واضحاً أن أى حوار يبدأ من مسلمة لا تقبل الجدل ، تظهر وكأنها مسلمة إنسانية عامة ، ومن داخلها تخرج تحيزات كثيرة تجعل الوفاق ، ليس إلا استسلاماً من طرف لآخر .

ثم ها هو عصر الحوار - تلك العملية الإنسانية المتحضرة كما يقولون - عصر يفرض مقولاته على الجميع ، وكأن المقصود بالحوار هو حرية أن تختار تلك المسلمات ولاشئ غيرها . وقواعد الحوار السياسى والحوار الدينى معلومة لكل الأطراف ، فهو حوار « ديمقراطى » « ليبرالى » ، يؤمن بالحرية وحقوق الإنسان وحقوق الأقليات . وهو حق أريد به باطل ، فتلك التعبيرات الجميلة لا تحمل

بداخلها إلا قيم الحضارة الغربية . فهي ليست قواعد دولية عامة غير متحيزة حضارياً ، بل هي مصطلحات متحيزة حضارياً تسمح بأفكار وترفض أخرى . بهذا أصبح الحوار أداة لتنميط المختلفين ، وإعادة إنتاج أفكارهم في قالب مغاير ، يؤدي في النهاية بالطرف المختلف إلى ترك قيمة الأصلية .

ويبدو أن مباحثات السلام بين العرب وإسرائيل هي النموذج الأمثل للعصر ، فهي تسويات استسلامية ، يخرج منها العرب وهم أصحاب الحق ، بعد أن تفرض إسرائيل شروطها ، وهي المعتدى الذي لاحق له ، فهو حوار يجعل المجنى عليه في موقف الجاني ، ويعطى للجاني شهادة براءة .

أليس هذا هو ما يحدث في حياتنا الثقافية ، حيث تدور الحوارات بين النخبة المثقفة المتغربة ، بوصفها المجنى عليه والقاضى ومثل الإدعاء ، وبين التيارات الإسلامية ورموزها بوصفها الجاني المتهم دائماً . ويطلب من الجاني المزعوم أن يعلن توبته تحت شعار الديمقراطية والليبرالية والحرية وحقوق الإنسان ، فإذا فعل ذلك تحول إلى المنظومة الغربية . فالمطلوب لا يكاد يكون إلا تكريساً للظلم . فالمنظومة الغربية وافدة ، وهي التي حملها الاستعمار والهيمنة والإمبريالية والاستغلال ، وبالتالي هي الجاني ، أما المنظومة الإسلامية فهي المجنى عليه الذي سحب حقه في الحياة ، في أرضه ودخل أمته . ولكن شروط الحوار ليست إلا شروط الظلم المحققة للطغيان .

بهذا المعنى نظن أن الحديث عن الحوار والوفاق ليس إلا تكريساً للحرب . فالحوار غير العادل يؤدي للظلم ، والأخير مولد للعنف والفرقة والتنازع . لذلك فالحوار ليس إلا أحد مستويات الحرب ، ولكنها الحرب الكاسنة التي يحاول فيها كل طرف خداع الطرف الآخر ، ليتنصر عليه وفاقاً ، أى ينتصر عليه برضاه وتوقيعه . وتلك أزمة حقيقية ، لأنها تذكرنا بما يفعله الكيان

الصهيوني بالأمة العربية ، لأنه الآن يسطر وثيقة انتصاره ، ويفوز بتوقيع النظم العربية ، على ذلك الإعلان المظفر الذى حول المعتدى إلى دولة شرعية . فالسلام بهذا المعنى ، هو استسلام بدون مبرر مقبول .

هذا هو جوهر المأزق ، أن ننظر للواقع لنعرفه . ولا أظن أن الحديث عن الوفاق والحوار يفيد ، إذا كان حد التنازع قد وصل إلى أقصاه . وأيضاً لا تصور أن كشف عناصر الحرب ، يؤدى إلى تولدها ، وإشعال نيرانها . بل أعتقد أن وقائع حياتنا ، فى السنوات الماضية ، تؤكد أننا ندخل إلى الحرب دخولاً مروعاً ، فالثمانينات تبدو مساحة للحوار ، ولكن التسعينات ليست مساحة إلا للحرب . والسبب فى ذلك حسب ظنى أن الحوار لم ينفذ ، وشروطه لم يتفق عليها ، أو كانت جائرة . وفى كل الحالات فإن مرور الزمن يزيد حدة الحرب ، ويجعل الأصح أن نواجه الموقف دون تحميل له .

تلك هى المبررات ، التى نجعلنا نقدم على التعامل مع الواقع كما هو . فلا يبدو هناك أى مهرب من المواجهة !!

فماذا عن الحرب الأهلية ١٩ ما نقصده فى الواقع أن الأمة دخلت مرحلة الصراع الفاصل فى تاريخها بين الوافد والموروث . والحلقات السابقة كانت مراحل التاريخ الطبيعى الذى يبدأ بالانبهار بالآخر ، والخوف منه ، ومحاولة التوفيق التى سرعان ما تصبح تلفيقاً ، ثم يظهر الوافد على حقيقته ، فهو ليس خيراً كله ، ولا شراً كله . وكذلك يظهر الموروث ، فهو ليس ضعفاً دائماً ولا جهوداً مستمراً .

ومع ظهور الوافد على حقيقته ، وظهور جانبه الاستعمارى المهيمن أصبح الوافد القيمى والفكرى ، دخيلاً يقاوم ، ويشحذ قوى الداخل ضده . ومع إحياء الموروث تفجر منه قيمه وإيجابياته وإمكانياته . فإذا كانت البداية

صدمة ، ثم انهيارا ثم توفيقا ، فإن النهاية أصبحت استعمارا ثم هيمنة ، ثم غزوا ثقافيا . والآن ، تفجر الصراع على المستوى الدولى ، فالدول الغربية قررت فرض القيم بقوة السلاح ، وشعوب الحضارات الأخرى ترفض وتعلن العصيان .

ذلك الصراع فيما نتصور تجسد فى المواجهة بين الوافد ، ممثلاً فى الدول الغربية وقوتها ، والأنظمة الحاكمة وأسلحتها ، والنخب المتغربة ونفوذها وبين الموروث ، ممثلاً فى الأمة نفسها وروحها وتاريخها وقيمها ، وطيعتها التى تقود النضال والنهضة . لذلك قلنا إن المصالح متعارضة لحد الاقتتال ، وقلنا إننا بصدد حرب أهلية ، هى حرب القيم الأهلية ، فى فصولها دماء كثيرة ، وفى فصولها أيضاً معركة المصير لأمة العرب والمسلمين .

فالحرب الأهلية فى رأينا ، هى التى تدور بين الخارج ممثلاً فى وكلائه ، والداخل ممثلاً فى طليعته . وبين الطرفين تتعارض المصالح ، لا بين النخبة المتغربة وطيعة الأمة فقط ، بل الأهم أن الصراع بين الطرفين يحمل فى جنباته تعارض المصالح بين الأمة وحكامها ، وبين الأمة والأمم الأخرى . فما حدث هو حرب أهلية داخلية زرعت من الخارج ، بدعم من الداخل ، فأصبح الصراع بقدر ما هو داخل وبين أبناء الأمة الواحدة ، بقدر ما هو محمل بكل الأزمات الدولية ، وما فيها من تعارض مصالح بين القوى والضعيف .

وعلىنا أن نلاحظ ، أن الدول الغربية المهيمنة تريد فرض قيمها علينا ، وكذلك تريد ضمناً أن تمنع أى صحوة عربية إسلامية ، لأنها ترفض قيام حضارات مختلفة عنها . فإذا تصورنا ما يحدث الآن سنكتشف أن المنوط بهم فرض الهيمنة علينا ، وعرقلة نهضة حضارتنا هم من أبناء الأمة وكلاء الغرب المحليين الذين أصبح تاريخهم غير تاريخنا ، وأصولهم غير أصولنا . فإذا كان

الاستعمار اعتداء مفضيا للحرب والمقاومة ، فلإن الاستعمار المحلى القائم على أيدى أبناء نفس الأمة يفضى إلى الفتنة داخل الأمة ، ويولد الحرب الأهلية .

ودكاء الآخرين أنهم أوكلوا غيرهم نيابة عنهم ، فى فرض الهيمنة علينا . وبهذا يتحقق لهم السيطرة من خلال الوكيل المحلى . فقوى الهيمنة وضعت فى صفوفها الأولى وكلاء من أمتنا ، فأصبحت الحرب أهلية وداخلية ، وكان أهون أن تكون خارجية . وهو أمر أدى فى النهاية لزور الفتنة ، بتقسيم الأمة ، إلى فريقين ، أحدهما خرج عن قيم الأمة ، والثانى ملتصق بها ، فأى حرب تلك !!

فلنعد للوفاق إذن لنسأل ما المقصود بالوفاق ؟ فهل هو وفاق بين حضارات العالم على أرض أمتنا ؟ هل المقصود به أن نكون أمة متسامحة لحد قبول أى قيم وافدة ؟ أم أمة مسالمة لحد ترك عقلها وقلبها معروضين للإيجار والاستغلال من الآخرين ؟ عن أى وفاق يتحدثون ؟

إن زرع منظومة لقيم وافدة داخل تراب الأمة ، هو السبب الحقيقى فيما نحن مقدمون عليه من حرب أهلية ، لذلك نسميها حرب القيم الأهلية . فداخل أمتنا نواجه بنخبة حاكمة تتبنى قيما وافدة ، وتطبق قوانينها ، وتفرض نظمها ، وتحقق بذلك مصالح الغرب والنخبة فقط ، متجاهلة بذلك الأمة . وفى أحسن تصور فهذه النخبة تتصور أن مصلحة الأمة فى إلحاقها بالغرب ، وهو أمر لا يتأتى إلا بتنازل الأمة عن قيمها .

والنخبة المتغربة وصلت لحد التورط . فوجودها وكيانها ومصالحها تعلق بالغرب ، وأصبح الصراع بالنسبة لها صراع حياة أو موت . والمشكلة الأكبر أن النخب الإدارية والعسكرية أقامت نظم الحكم على أسس من التبعية للخارج ، فى الرؤية والأدوات والأفكار ، ثم أصبحت التبعية فى القرار

السياسى نفسه . وكل ذلك يدفع وكلاء الغرب ، نحو التمسك الشديد برؤيتهم ، وفرضها بالقوة .

وعلى الجانب الآخر فإن طليعة الأمة تشعر بمسئوليتها نحو قيم الأمة ، ونحو حماية جماهير الأمة ، حتى لا تتحطم قيمهم ، ولا تستعمر عقولهم أو قلوبهم . وفى وعى طليعة التراث أن ما يحدث هو انتهاك للمقدس وتجاوز للتاريخ وسحق للهوية ، وهو ما يجعل الطليعة ترى نفسها مكلفة نيابة عن الأمة ، للدفاع عن القيم الأصيلة . فتربط مصالح الطليعة بمصالح أمتها ومشروع نهضتها .

هو تعارض مصالح مقيض للحرب ومولد من اختلاف جذرى فى منظومة القيم ، مما يجعله غير ملائم للوفاق أو الحوار . فهل فى ذلك مبالغة ؟ لا أظن فكل منظومة للقيم مستقلة عن الأخرى ومتعارضة معها . والتوفيق بين منظومات القيم أمر مستبعد لأن لكل منظومة قيمها ونظامها الداخلى والمنظومات القيمية نتاج حضارى ، لا يمكن أن نشكل فيها ، ونصطنعها . وكذلك فإن كل منظومة من القيم تحمل السلبى والإيجابى ، أى يمكن توظيفها فى النهضة ، وكذلك يمكن أن يودى الاستخدام السلبى لها إلى التأخر . وكل منظومة فى النهاية هى نتاج كفاح أمة ، وهى الأنسب والأفضل والأكثر ملاءمة لهذه الأمة عن غيرها من المنظومات . والمنظومة العربية الإسلامية هى الأفضل لنا ، ومنها ستحقق النهضة ، وبدونها لن نحقق شيئا وهى خاصة بنا ولا تلائم الغرب ، ولا تنفعه ، كما أن منظومتهم لا تلائمنا ، ولا تنفعنا .

لذلك نتصور أن ما يحدث الآن هو إفراز للصراع بين المنظومة العربية الإسلامية ، والمنظومة الغربية ، لأن التعايش بينهما غير ممكن داخل أمتنا . وإن كنا ننادى بالتعايش بين الحضارات والأمم على مستوى العالم ، ولكن الأمة الواحدة ، لن تكون مسرحاً لزرع حضارات الأمم الأخرى .

العنف المستتر

إن الصراع بين الوافد والموروث ، أى بين قيم الحضارة الغربية وقيم الحضارة العربية الإسلامية خلق حالة من العنف الضمنى ، تفجر كل يوم صراعاً جديداً ، وتدفع الأمة نحو صراع مصيرى يستنزف قواها ، فقد أدى هذا النزاع إلى تشكل الحالة الراهنة ، فى قوى صدامية لكل منها مؤسساتها ومنابرها . وأصبحت القاعدة أن كل فريق يحاول استبعاد الآخر تماماً .

ونتصور أن المعركة تدور على أسس من الصدام لا التعايش . والواقع أن ما نمر به الآن هو أزمة تاريخية طاحنة . لأن اختلاف التيارات السياسية والثقافية داخل الأمة أمر عادى ، بل هو أمر مطلوب ، لأنه يعنى التعدد وفيه الثراء ومنه الازدهار . ولكن الحالة الراهنة تؤدى للصراع ، لأنها صدام بين تيارات ، لكل منها مرجعية مختلفة . حيث العلمانية تستند للمرجعية الغربية ، والإسلامية تستند للمرجعيتين العربية والإسلامية . واختلاف المرجعيات ، يجعل الصراع وكأنه بين دول وحضارات ، لا بين تيارات تنتمى لأمة واحدة . وفى هذا فرق كبير بين التنافس بين رؤى الأمة ، وبين الصدام بين رؤى الأمم .

تلك الحالة أفرزت فى تصورنا ظاهرة هامة ، وهى انقسام القوى السياسية والثقافية إلى كتلتين ، لكل منهما كيانه المنفصل عن الأخرى . والانفصال فى الواقع نتاج انفصال المرجعية ، وهو أمر يفضى لحالة ضياع الأرضية المشتركة . فبين العلمانية والإسلامية ما بين حضارة وأمة وأخرى . فما يربط بينهما

هو ما يجمع البشرية كلها ، من حيث إن الإنسان كمخلوق واحد في النهاية . وهذا المشترك لا يكفي لإقامة أمة ، ولا نظام حياة . فهو كافٍ لخلق قيم دولية للتعايش بين الأمم المختلفة . ولكنه غير كافٍ لإقامة أمة واحدة .

فلماذا كان اختلاف المرجعية يؤدي إلى نخبة تتبع الغرب ، وطلبة تمثل الأمة ، فهو يؤدي أيضاً إلى حالة من العنف المستتر القائم والنتائج من ذلك الاختلاف المرجعي ، فالاختلاف المرجعي يسحب أى أرض مشتركة ، وهو ما أدركته كل القوى ، وتصرفت بناءً عليه ، عن وعى أو غير وعى .

لذلك يغلب على العلمانيين النظر إلى الإسلاميين ككتلة واحدة ، وكذلك يغلب على الإسلاميين النظر للعلمانيين ككتلة واحدة . فكل طرف يجد في الآخر نقبضاً له ، فالمنظومة الإسلامية نقبض للعلمانية الغربية ، لذلك فالعلماني يرى أن التهديد يأتيه من الإسلامى المتطرف ، كما يأتيه من الإسلامى المعتدل ، لأن التهديد بالنسبة له إسلامى أولاً وأخيراً . وكذلك بالنسبة للإسلامى ، فهو مهدد من كل ما هو علماني ، سواء معتدل أو متطرف .

وهذا الموقف أدى في النهاية لتشكيل وعى كل طرف بالآخر ، حتى بات واضحاً أن كلا منهما لا يرى التمايزات والاختلافات داخل الكتلة الأخرى . وعلى هذا الأساس قامت الحملة الظالمة ضد الإسلامى ، مؤكدة أن كل فصائله إرهابية . وفي ذلك تأكيد على أن الطرف العلماني يرى الإسلامى ككتلة واحدة ، ويعتبر كل ما هو إسلامى تهديداً له ، كذلك فإن ذلك يؤكد أن اتهام الإرهاب يوجه للجميع ، لأن الهدف هو استبعاد كل ما هو إسلامى ، لأنه بالضرورة معادٍ لكل ما هو علماني .

ونفس الأمر ينسحب على الفصائل الإسلامية في موقفها من الكتلة العلمانية . والواقع أن هذه الرؤية صحيحة ، لأن أى نجاح لتأسيس المرجعية العربية الإسلامية سيكون على حساب محاولات تأسيس المرجعية الغربية .

بمعنى أن محاولة كل فريق استبعاد الآخر ، هى تعبير عن حتمية حضارية .
ليس منها مهرب . ففى النهاية يجب أن تنتصر مرجعية على أخرى ، وكذلك
فإن كل انتصار لمرجعية هو سحب من رصيد الأخرى .

لذلك فالعلمانى يدرك الفروق بين العلمانيين ، والإسلامى يدرك الفروق بين
الإسلاميين ، وكلاهما لا يدرك الفروق فى الطرف الآخر فالغالب أن وعى كل
طرف يترجم الحقيقة بطريقته ، ويحولها إلى صورة شائعة وبسيطة . بمعنى أن
العلمانى كافر ، والإسلامى إرهابى ، وتلك هى الصور الشائعة . وهى تعبير
رمزى غامض ، عن أن الخلاف بين مرجعتى الأول والثانى ، خلاف لا يقبل
المصالحة .

والحقيقة أن البعض حاول أن يطفىء نيران الفتنة ، وهنا ظهر الاعتدال .
فالعلمانى المعتدل يؤكد على مناصرته للإسلام الصحيح . والإسلامى المعتدل
يؤكد على تأييده للديمقراطية فيما لا يخالف الإسلام . والاعتدال هنا ، يرفع
شعارا ، يعبر من خلاله عن التزامه بقواعد اللعبة السياسية وشروط القيم
الموروثة . ولكن حقيقة الصراع تتجاوز ذلك ، لأن شعار الإسلام ، لن يجعل
العلمانى منتقياً للحضارة العربية الإسلامية ، وشعار الديمقراطية لن يودى إلى
إلحاق الإسلامى بالمرجعية الغربية .

كما أن استخدام الإسلام من جانب ، واستخدام الديمقراطية من جانب
آخر جعلتا المصطلحات تستهلك إلى حد يرفع من درجة الصراع ولا يخمده .
فالعلمانى يرى أن ديمقراطية الإسلامى زيف ، والإسلامى يرى أن إسلامية
العلمانى زيف آخر . لذلك فإن الاعتدال اكتسب درجة عالية عن سخونة
الصراع . وبات كل طرف ينسب لنفسه الاعتدال وينفيه عن الطرف الآخر .
وكذلك أصبح كل طرف ينسب لنفسه الإسلام أو الديمقراطية وينفيه عن

الأخر. مما دفع كل طرف إلى اعتبار نفسه ممثلاً للاعتدال والإسلام والديمقراطية ، واتهام أى « آخر » بأنه إرهابى ومتطرف وكافر وعميل وهكذا . وهذا هو مناخ التطرف المفضى فى النهاية إلى رفع درجة العنف المستر. والأخير هو سبب مباشر أو غير مباشر فى تعظيم درجة العنف العلنى المباشر وهذا حقيقى فيما نظن ، لأن الفكر الإسلامى المعتدل يرفض إعطاء شرعية للقيم الغريبة ، والعلمانى يعتبر ذلك تصرفاً بتكفير العلمانى ومن ثم قتله . والفكر العلمانى الغربى المعتدل يرفض إعطاء شرعية للقيم الإسلامية ، مما يؤدى إلى توسيع مظلة تهمة الإرهاب على الجميع . معنى ذلك أن النخبة العلمانية تساعد الدولة على فرض مظلة اتهاماتها على كل التيارات الإسلامية ، وكذلك فإن الطليعة الإسلامية لا تنشر فكراً يمنع توسيع مجال العنف من قبل الجماعات المسلحة .

وأصبحت كل كتلة تضم التطرف والاعتدال ، والعلمانية تملك سلاح الحكومة الفتاك ، والإسلامية يخرج منها سلاح الجماعات المسلحة الدامى . والاعتدال فى النهاية ، أصبح هو الضحية ، لأنه يتكلم بلغة مسالمة تقدر الآخر ، ولا تتعدى على حقوقه ، ولكنه يدخل فى الصراع الأكثر دموية ، فيصبح جانياً ومجنياً عليه معاً .

تلك هى الصورة بلا تعميل . وهى واقع نعيشه بكل وضوح ، واقع لا يعرف الحوار ولا التعايش ، ويزداد فيه التطرف وينمو العنف . لذلك أصبح لكل فريق أدوات عنيفة ، فالإسلامى - من وجهة نظر العلمانى - غير ديمقراطى ، وبالتالي خارج عن القانون ، لذلك فهو إرهابى ، والعلمانى - من وجهة نظر الإسلامى - كافر ، ومعادٍ للأمة ، لذلك يستحل دمه . نعرف تماماً أن تلك المقولات ، هى مقولات التطرف ، ولكن المساحة التى تحتلها هذه

المقولات تزداد كل يوم ، لحد جعل الخطر قادما . والواقع أن نظام الحكم يقف موقفاً غريباً تجاه هذه القضية ، فهو إما أن يزايد على الإسلام ، أو يتأدى في معارضة الإسلاميين ، ولا حل ثالث لديه . وكأنه يريد الإسلام شرعية له ، دون أن يحقق مرجعيته على أرض الواقع ، ويحاول أن يسحب أى شرعية إسلامية من أى قوى أخرى . وهو بهذا طرف أصيل فى إشعال نيران الفتنة ، لأنه يزايد على العلمانية ضد الإسلاميين ، ثم يزايد على الإسلام ضد العلمانيين . لذلك نجد أن كلا الطرفين يتهم الحكومة أحياناً ، بأنها تناصر الطرف الآخر .

أما معركة الإرهاب الجارية خلال سنوات التسعينات من القرن العشرين ، فهى حالة تدعو للقلق . لأن التحالف ضد الإرهاب أصبح يضم الحكومة والنخبة المتغربة والقوى الدولية ، ضد كل ما هو إسلامى . وهى حالة فى نظرنا ، مفعجة لكل كوامن العنف الصريح والمستتر .

نعم إننا فى مأزق !!

والحل فى تصورنا أن ننزع فتيل العنف ، ونطرح الرؤى المعتدلة ، ونحدد قواعد اللعبة ، ونجعل المواجهة ، مكاشفة لانتقصها الجراءة . معنى ذلك أننا نحتاج للرؤى المعتدلة من الطرفين ، لنعطى لها مساحة كاملة للتأثير ، ولا نلقى بظلال الشك حولها . أى نؤسس مناخ الاعتدال أولاً ، ضد كل عنف ، وكل تطرف . ونسمح بأفضل فرص ممكنة للحوار بين قوى الاعتدال .

والهدف من ذلك ليس حل الأزمة ، ولكن إخماد نيران الفتنة ، حتى نصل للمرحلة التى تبلور فيها الرؤى الفكرية وتنضج ، ويتم الاختيار بين الرؤى سلمياً . نعم علينا أن ندرك أننا أمام صراع حتمى ، ولا بديل أمامنا إلا بجعل الصراع سلمياً ، حتى نتلافى العنف والعنف المضاد ونحقن الدماء ، فلا ندخل المستقبل بثوب ملطخ بالدماء .

إننا نعيش الصراع ، وعلينا أن نعترف بهذا ، ولن ينفعنا أى محاولات للهروب . ولكن إذا غاب عنا الخطر ، ولم نتلافه ، فإننا نعرض الأمة للمضياع . فمناخ العنف والتطرف خطر على الجميع . والأيدى الخارجية العابثة خطر على الجميع أيضاً . فإذا ساد العنف ضاعت الأمة ، وإذا تحكمت فينا القوى الخارجية ضاعت الأمة أيضاً . وعلى عقلاء الأمة أن يعرفوا تلك الحقيقة .

الفهرس

| | |
|---|-----|
| مقدمة | ٥ |
| استعمار صناعة محلية | ٧ |
| ديمقراطية التكفير | ١٣ |
| دمقرطة الإسلامى | ٢١ |
| صناع الفتنة | ٢٩ |
| أسطورة الإرهاب | ٤١ |
| الإرهاب والحضارة الإسلامية | ٤٩ |
| الحضارة الإسلامية فى مواجهة العنف | ٥٥ |
| تحقيف منابع التاريخ | ٦١ |
| الأمة ضد الأمة | ٦٩ |
| الإبادة الحضارية | ٧٥ |
| الحدائث .. موت أمة | ٨٣ |
| حكم الأقلية الحضارية | ١٠٧ |
| حرب القيم الأهلية | ١١٣ |
| العنف المستتر | ١٢١ |

رقم الايداع : ٩٦/١٤٢٤٩
LS.B.N. 977 - 09 - 0366 - 3

مطالع الشروط

القاهرة : ٨ شارع سيديو المصري - ت: ٤٠٢٣٩٩ - فاكس: ٤٠٣٧٥٦٧ (٠٢)
بيروت : ص.ب: ٨٠٦٤ - هاتف: ٣١٥٨٥٩ - ٨١٧٢١٣ - فاكس: ٨١٧٧٦٥ (٠١)

تفكيك الديمقراطية

تحت عنوان « الديمقراطية » ، تدور معركة حامية .. ليست فى الحقيقة حول أهمية التعددية وقبول الآخر.. ولكنها معركة أخرى بين التغريب والخصوصية الحضارية .

ومن خلال « شرط الديمقراطية » يتم إهدار حق عدد من التيارات فى الممارسة السياسية ، وينادى البعض بإستبعاد هذه التيارات تماماً ، رغم أنها تيارات تعبر عن موروث هذه الأمة .

وتحت عناوين تدور حول « الإرهاب » يتم إتهام الكثيرين بانهم يشجعون العنف ، رغم أن دعواتهم سلمية ومشروعة وفى إطار القانون .

ومن خلال حملة شاملة على « الإرهاب » ، يحاول البعض تمرير معركة أخرى يظهر أنها تهدف إلى تدمير « الموروث » جملة . عن هذه وغيرها ، يدور هذا الكتاب ، فى محاولة لا تنقصها الصراحة لمواجهة معركة من أخطر معارك حياتنا ، معركة بين الوافد والموروث ، حتى وإن كانت تحت عنوان « الديمقراطية » .